الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أبو بكر بلقايد– تلمسان –

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

مذكرة تخرج

مقدمة للحصول على شهادة ماستر

في : مالية ومحاسبة

تخصص : مالية وبنوك

من طرف الطالبتين : ضيف أمال / بلعباس منصورية

بعنوان

الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية
– دراسة حالة الجزائر –

نوقشت بتاريخ أمام لجنة المناقشة المكونة من :

د. براحي خير الدين		جامعة تلمسان	رئيسا
د. سنوسي قودير		جامعة تلمسان	مشرفا
د. مراد بودية جميل		جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية
2018-2017

شكر وتقدير

أشكر الله تعالى على توفيقه لنا لإنجاز هذا العمل المتوضع

كما أشكر الأستاذ المؤطر "الدكتور سنوسي قودير" الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته القيمة وإرشاداته السديدة

كما لا يفوتني أن أشكر كل الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة.

أشكر موظفي مكتبة العلوم الاقتصادية

أشكر أيضا كل من ساعدني في إنجاز هذه المذكرة

إهداء

إلى مصدر الحب والعطف والصبر أمي الحبيبة التي قاسمتني وصبرت معي حتى نهاية هذا العمل أتمنى لها الصحة وأسأل الله تعالى أن يمددها بالطمأنينة وطول العمر

إلى من أحسن تربيتي و ضحى من أجل تعليمي أبي العزيز والذي أتمني له الصحة والعافية وأدعو الله تعالى أن يمدّه بطول العمر

إلى من قاسمني الحياة إخوتي الأعزاء: زهير، شرف الدين، إلياس.

إلى خطيبي: محمد الأمين.

إلى رمز الصداقة رفيقة دربي وفاء ومنصورية.

وإلى عائلتي وعائلة خطيبي بدون استثناء كامل الاحترام والحب.

أمال.

إهداء

إلى أبي وأمي أطال الله في عمرهما

إلى زوجي العزيز وأهله

إلى إخوتي

إلى صديقتي: ضيف أمال، عبد المالك وفاء.

إلى كل الأحباب أهدي لهم جميعا هذا العمل المتواضع.

منصورية

قائمة المحتويات

إهداء

الشكر و التقدير

قائمة المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

مقدمة عامة

مقدمة

إشكالية الدراسة

الفرضيات

أهمية الدراسة

أهداف الدراسة

منهجية الدراسة

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

مقدمة الفصل

المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الثاني:مكونات و أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثاني:محددات و دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الثالث: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الثاني: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الثالث: مؤشرات تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتنمية الاقتصادية

المطلب الأول: مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

الفرع الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية

الفرع الثالث: الفرق بين النمو و التنمية الاقتصادية

المطلب الثاني: دور الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية

الفرع الأول: دور الاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية الاقتصادية

الفرع الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الاقتصادي

الفرع الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي التكنولوجية و الصادرات

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية

الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية

الفرع الثاني: المؤشرات الاجتماعية

المبحث الثالث: محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر و عوائقه

المطلب الأول: محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

الفرع الأول: العوامل المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الثاني: مستقبل الاستثمار الأجنبي في الدول النامية

المطلب الثاني: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: العناصر المعوقة للاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الثاني: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الثاني: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

خاتمة الفصل

الفصل الثاني: الدراسات السابقة الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر

مقدمة الفصل

الدراسات باللغة العربية

خاتمة الفصل

الفصل الثالث: دراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

مقدمة الفصل

المبحث الأول: حقيقة الاستثمار الأجنبي في الجزائر

المطلب الأول: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

الفرع الأول: تعريف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

الفرع الثاني: مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

الفرع الثالث: انجازات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

المطلب الثاني: حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرحة بها

الفرع الأول: إجمالي المشاريع المصرح بها عام 2016

الفرع الثاني: إجمالي المشاريع المصرح بها خلال الفترة الممتدة من 2002- 2016

الفرع الثالث: المشاريع الأجنبية المصرح بها من سنة 2002 إلي 2016

المطلب الثالث: الامتيازات التي تستفيد منها المشاريع الاستثمارية في مختلف المناطق الجزائرية

الفرع الأول: المزايا التي تستفيد منها المشاريع المنجزة في منطقة الشمال

الفرع الثاني: المزايا التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة

المبحث الثاني: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تأثيره علي الميزان التجاري

المطلب الأول:إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر عام 2016

المطلب الثاني: صادرات الجزائر وواردتها خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2016

الفرع الأول: الصادرات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2016

الفرع الثاني: الواردات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2016

المطلب الثالث: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر علي نتائج الميزان التجاري

المبحث الثالث: الآفاق المستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المطلب الأول : الخطة المستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثاني: المؤهلات الخاصة بكل مناطق الجزائر

المطلب الثالث:شروط ترقية الاستثمار في الجزائر

خاتمة الفصل

خاتمة عامة

قائمة المراجع

الفهرس

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول
(3-1)	الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي الغير مباشر
(3-2)	الفرق بين التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي
(3-3)	المشاريع الخاصة ، العمومية و المختلطة المصرحة بها في 2016
(3-4)	المشاريع المصرحة بها في القطاعات الصناعية 2016
(3-5)	طبيعة الاستثمارات المصرحة عام 2016
(3-6)	المشاريع الاستثمارية المصرحة بها خلال الفترة الممتدة من 2002 - 2016
(3-7)	عدد المشاريع الأجنبية المصرحة بها خلال الفترة 2002 إلى 2016
(3-8)	مصادر المشاريع الأجنبية المصرحة ما بين 2002 إلى 2016
(3-9)	القطاعات التي تتوجه إليها الاستثمارات الأجنبية
(3-10)	تطور التبادلات الخارجية في عام 2015 و 2016
(3-11)	صادرات الجزائر خلال 2009 حتى 2016
(3-12)	تطور الواردات الجزائرية من 2009 إلى 2016
(3-13)	الواردات الجزائرية عام 2015 و 2016
(3-14)	توزيع المناطق الاقتصادية لواردات وصادرات الجزائر عام 2015 و 2016
(3-15)	نتائج الميزان التجاري حسب تطور الاستثمار الأجنبي خلال الفترة الممتدة من 2005 إلي 2016

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل
(3-1)	مكونات و مقومات المناخ الاستثماري
(3-2)	مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر
(3-3)	العناصر المعوقة للاستثمار الأجنبي المباشر
(3-4)	إجمالي المشاريع المصرحة بها عام 2015
(3-5)	إحصائيات شمال وسط الجزائر المصرحة بها 2016
(3-6)	إحصائيات شمال غرب الجزائر المصرحة بها 2016
(3-7)	إحصائيات شمال شرق الجزائر المصرح به في 2016
(3-8)	إحصائيات جنوب غرب الجزائر المصرحة عام 2016
(3-9)	إحصائيات جنوب شرق الجزائر المصرح بها عام 2016
(3-10)	إحصائيات الجنوب الكبير المصرح بها عام 2016
(3-11)	إحصائيات الهضاب العليا غرب الجزائر لسنة 2016
(3-12)	إحصائيات الهضاب العليا شرق الجزائر لسنة 2016
(3-13)	إحصائيات الهضاب العليا وسط الجزائر سنة 2016
(3-14)	تطور التبادلات الخارجية خلال 2015 و 2016
(3-15)	تطور قيمة الصادرات ما بين 2009 حتى 2016
(3-16)	تطور قيمة الواردات الجزائرية من 2009 إلي 2016
(3-17)	الواردات حسب مجموعة المنتجات خلال 2015 و 2016
(3-18)	أهم شركاء الجزائر في الواردات
(3-19)	تطور التبادلات الخارجية للفترة من 2005 إلي 2016

مقدمة عامة

يعتبر موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة فعالة للمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطنية نظرا للدور الحيوي الذي يلعبه في رفع مستوي المداخيل ونقل التكنولوجيا الحديثة من دولة إلي دولة أخرى ، وبما أن البيئة الدولية الراهنة تتسم بالتنافس علي رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف الدول المتقدمة و النامية فإن الاستثمار الأجنبي يسعي إلي تحقيق ميزة تنافسية ويساهم في سد العجز الموجود في الميزان التجاري وذلك عن طريق زيادة الصادرات الجزائرية.

ومن هذا المنطلق يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بأهمية كبيرة خصوصا في الدول النامية التي تعاني من أزمات مالية وتحتاج لمصادر تمويل، وبالتالي فهي ترى في هذا النوع من الاستثمارات وسيلة فعالة لتطوير وتنمية اقتصادياتها لما يوفره من خدمات متنوعة.

وفي ظل تصاعد المؤشرات التي يقاس من خلالها الاستثمار الأجنبي المباشر والتي ترتبط بالمكان المراد الاستثمار فيه مثل الناتج الإجمالي المحلي، معدل التضخم وسعر الصرف وغيرها من المؤشرات فإن مصادر التمويل التي تبقي متاحة أمامها تنحصر في العمل علي جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة و تشجيع الاستثمار المحلي من جهة أخرى.

وكنتيجة للآثار الإيجابية الناتجة عن هذه الاستثمارات عملت الدول علي توفير كل الإمكانيات التي تهدف إلي استقطاب أكبر الشركات العالمية للاستثمار في أراضيها كما أنها حاولت إلغاء كل الحواجز والقيود الجمركية التي تعيق دخول الاستثمارات الأجنبية وتحرير التجارة الخارجية ، وهذا من أجل زيادة إقبال المستثمرين الأجانب و لكي تتمكن الدول النامية من جلب عدد كبير من المشاريع الأجنبية يتعين عليها إتباع سياسة اقتصادية لتعبئة رؤوس الأموال الخاصة.

مقدمة عامة

وبما أن الجزائر كانت حديثة الاستقلال وجدت نفسها أمام وضعية اقتصادية حرجة أرغمتها علي اتباع النظام الاشتراكي الذي يقوم علي الملكية العامة إلا أنه في سنة 1986م أثر انخفاض أسعار البترول وتراجع قيمة الدولار جعل الجزائر مقيدة لأن الخزينة كانت تعاني من عجز في احتياطي الصرف و لهذا تطلب علي الدولة ضمان تمويل الاقتصاد المحلي ، إلا أن الجزائر تأخرت في انتهاج سياسة الشراكة الأمر الذي دفع بها سنة 1989م الخوض في سياسة لتشجيع الاستثمارات المحلية و الأجنبية.

ومن خلال التمهيد السابق يمكننا إبراز الإشكالية الرئيسية لدراستنا والتي تتمثل فيما يلي:

الإشكالية:

في هذه الدراسة سنحاول الإجابة علي التساؤل التالي:

-ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر عليالتنمية الاقتصادية في الجزائر؟

ومن هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

-ما مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية الاقتصادية ؟

- ما أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التطور؟

-ماهو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

وللاجابة علي اشكاليتنا هذه، يمكننا طرح الفرضيات التالية

فرضيات الدراسة:

للإجابة علي الإشكالية السابقةاقترحنا الفرضيات التالية:

مقدمة عامة

-يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أداة ايجابية لتحقيق النمو و التطور لأي اقتصاد .

- للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة في تفعيل التنمية الاقتصادية.

- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي الميزان التجاري لأي بلد.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة جلب الاهتمام إلي أهمية الاستثمار الأجنبي في تنمية اقتصاد الدول النامية و علي وجه التحديد الجزائر و ذلك من أجل تكيف هذه الاقتصاديات مع الاقتصاد العالمي.

منهجية الدراسة:

حتى نتمكن من الإلمام بجميع جوانب الاستثمار الأجنبي اعتمدنا علي المنهج الوصفي ليصف لنا الظاهرة بمجملها من خلال التطرق إلي التقسيم النظري و إبراز الخصائص و العوامل المؤثرة فيها. ومن جهة ثانية علي المنهج التحليلي وذلك لتحليل النتائج البيانية و الإحصائية الخاصة بتقييم طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلي تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر من خلال تحديد العوامل المؤثرة علي جذب تدفقاته و التعرف علي ملامحه و تحديد المفاهيم الأساسية للاستثمار و النمو والمناخ الملائم لجلب هذه الاستثمارات مع تبيان الدور الفعال الذي يلعبه في تطور التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار في موازين المدفوعات الوطنية.

الفصل الأول:الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

مقدمة

تحتاج الدول النامية إلي مصادر تمويل ضخمة للرفع من القدرات التنافسية لاقتصادياتها و بهذا فهي تعمل جاهدة من أجل جلب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال توفير كل التسهيلات وتقديم حوافز وضمانات، فرؤوس الأموال الأجنبية الباحثة عن الاستثمار كثيرة ولكن قدومها مرهون بمدى ما توفره الدول المضيفة من مناخ استثماري ينميها ويسهل عملية استقرارها، وبما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر أحد روافد التنمية الاقتصادية و محركاتها حاز على اهتمام واعتراف عالمي واسع النطاق فهو يساهم في ربط أسواق رأس المال و أسواق العمل وزيادة الأجور وإنتاجية رأس المال في الدول المضيفة له بالإضافة أنه يؤدي إلي اكتساب المزيد من الكفاءة وذلك من خلال نقل التكنولوجية.

ومن هذا المنطلق سيشكل هدا الفصل مدخل لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالتنمية الاقتصادية و ذلك من خلال التطرق إلي أهم المفاهيم و الأشكال و الدوافع المتعلقة بهذا الموضوع ليكون هذا الفصل هو بناء قاعدة معرفية تسمح لنا بالمرور إلي بقية الفصول.

المبحث الأول:عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول:مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

تعريف الاستثمارلغة:"هو لفظ من الثمر وهو حمل الشجر و أثمر الشجر وأثمر الشجر,خرج ثمره والمستثمر الذي فيه ثمر يطلق علي الولد ثمره,لأن الثمرة ما ينتجه الشجر و الولد ينتجه الأب,والثمر أنواع المال ، وثمره ماله نماه وأثمر الرجل أكثر ماله".[1]

"والاستثمار هي مصدر استثمر أي وظف ماله لزيادة دخله أو للدلالة علي طلب الحصول علي الثمر والسعي للحصول عليه و الانتفاع".[2]

تعريف الاستثمار اصطلاحا:" كلمة استثمار من المصطلحات الشائعة لاستعمال من طرف المفكرين و الاقتصاديين وغيرهم.إن كلمة استثمار ترتبط بثلاثة مفاهيم اقتصادية تنحصر في التضحية ، الحرمان و الانتظار.فهو يعني التضحية بإنفاق مالي في الوقت الحالي مقابل عائد متوقع حدوثه في المستقبل و بذالك يصبح العائد المتوقع ممثلا بثمن التضحية ، الحرمان و الانتظار طيلة فترة الاستثمار".[3]

وهناك نوعين للاستثمار الأجنبي هما الاستثمار الأجنبي الغير مباشر و الاستثمار الأجنبي المباشر.

بحيث يقصد بالاستثمار الأجنبي الغير المباشر" تلك الاستثمارات التي تتمثل في قيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في دولة أجنبية في شراء أسهم و سندات الشركات القائمة في الدول النامية ".[4]

أما الاستثمار الأجنبي المباشر هو موضوع الدراسة سنتطرق إلي تعريفه في مطلب المبحث الأول.

الفرع الأول:تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك مجموعة من المفاهيم سنوردها فيما يلي:

---

[1]– سليمان عمر عبد الهادي"الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق البيئة" اللأكاديميون للنشر و التوزيع عمان 2010 الطبعة الأولي ص 22

[2]– عدنان داود محمد العذارى"الاستثمار الأجنبي المباشر علي التنمية" دار غيداء للنشر و التوزيع ص21

[3]– منصوري زين"تشجيع الاستثمار و أثره علي التنمية الاقتصادية" دار الراية للنشر و التوزيع عمان الطبعة الأولي ص16

[4]– حامد عبد المجيد دراز "السياسات المالية" الدار الجامعية الإسكندرية 2004 ص209

"الاستثمار الأجنبي المباشر هو الاستثمار من قبل جهات غير مقيمة بالبلد في منشآت اقتصادية تقع داخل البلد المضيف أو بعبارة أخرى:هي الاستثمار في مشروعات يملكها و يديرها الأجانب سواء بملكية كاملة أو بحصة تكفل السيطرة علي إدارة المشروع وغالبا ما تكون في صورة مشروعات تمارس نشاطها في البلدان النامية أو الفروع لشركات أجنبية في الخارج".[1]

" كما ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر علي تملك أحد الأفراد أو المؤسسات في دولة ما لأصول تعمل في دولة أخري و ذالك سواء كان بحق أو بدون حق في إدارة تملك الأصول و سواء كان ذالك لفترة قصيرة أو طويلة و غالبا ما تكون طويلة الأجل وذالك سعيا وراء الربح أو عملة أرخص أو لفتح أسواق جديدة و عادة ما يقترن هذا الاستثمار بعائد عليه".[2]

وقد اختلف في ذالك الاقتصاديين وكذا الحال بالنسبة للقانونيين فمن الناحية القانونية عرفعلي أنه :[3]

" تقديم الأموال المادية و المعنوية من شخص طبيعي أو معنوي لا يحمل جنسية للدولة المستقبلية للمساهمة المباشرة في مشروع قائم للقيام بنشاط اقتصادي ما خلال مدة معقولة من الزمن "أما من الناحية الاقتصادية فيعتبر أنه"توظيف للنقود علي المال أو تنميته سواء بأرباح دورية أو بزيادات في قيمة الأموال في نهاية المدة أو بمنافع غير مادية ".[4]كما أن رجال الاقتصاد اختلفوا بشأن إيجاد تعريف محددللاستثمار الأجنبي المباشر فبالنسبة للبعض فهو يعبر عن حقوق ملكية الأجانب و البعض الآخر يعتبره تصرف اقتصادي.[5]

---

[1]– مدحت القريشى "التنمية الاقتصادية " دار وائل للنشر 2007 الطبعة الأولي ص 198

[2]– عصام عمر مندور"محددات الاستثمار الأجنبي المباشر"دار التعليم الجامعي الإسكندرية 2010 ص10

[3] – صفوت أحمد عبد الحفيظ "دور الاستثمار الأجنبي " دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية 2005 ص15

[4] – عدنان داود محمد العذارى مرجع سابق ص21

[5]– عيبوط محمد و علي"الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري" دار هومة الجزائر 2010 ص121

فحسبالاقتصادي (RAYMAND BERNAHD):" فهو مساهمة رأس مال مؤسسة في رأس مال مؤسسة أخرى عن طريق إنشاء فروع لها في الخارج أو الرفع في رأسمالها ، أو قيام مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب ، أو هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية و رؤوس الأموال من دولة إلي أخرى خاصة في الحالة الابتدائية عن إنشاء مؤسسة ".[1]

وبالنسبة للاقتصادي (FRANCOIS GOUTHIER) :"فإنه يعرف عملية الاستثمار علي أنها عملية إنشاء و إيجاد السلع الإنتاجية ويعتبرها بمثابة مجموع نفقات و إرساء السلع التجهيزية المخصصة أما للرفع من قدرات الإنتاج في السلع أو الخدمات,أو التقليل من التكاليف أو لتحسين ظروف العمل و المعيشة".[2]

أما (PATRICK VIZZANOVA):" فيحدد مفهوم الاستثمار ليعتبره اقتناء ملك قصد الحصول علي امتيازات مستثمرة(خدمات,نقود)."[3]

كما أن هناك تعاريف وردت عن المنظمات و الهيئات الدولية من أهمها:

عرفه صندوق النقد الدولي(FMI):"بأنه الاستثمار الذي يتم للحصول علي مصلحة مستمرة في مشروع يقوم بعمليات في إطار اقتصادي".[4]

أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (0CDE) فتعرفه علي أنه:"استثمار أجنبي طويل الأجل ويتضمن مصلحة دائمة و سيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما علي مشروع مقام في اقتصاد آخر".[1]

---

[1]– أحمد يقور أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بعنوان "أهمية الاستثمار الأجنبي في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ص37

[2] F,GOUTHIER « ANALYSE MACRO ECONOMIKUE » UNIVERSITER LAVAL 1990 ;P 85

[3] P,VIZZANOVA « gestion financière » 8 EDITION ,PARIS 1982 ;P146

[4]– محمد غانم "الاستثمار في الاقتصاد السياسي و الإسلامي " دار الفكر الجامعية الطبعة الأولي 2011 ص64

كما أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر علي أنه:

"الاستثمار الذي يفترض وجود علاقة استثمارية طويلة الأمد بين الدولة المضيفة و المستثمرين الأجانب,وقد يسعي هؤلاء المستثمرين عن طريق هذه العلاقة إلي التحكم في مشاريع أو مؤسسات تنتمي إلي البلد المضيف,تعود ملكيتها بالكامل لهم وقد يشاركهم في هذه الملكية وطنيون أو أجانب".[2]

ومنه يمكن أن نستنتج أنالاستثمار الأجنبي المباشر هو" تدفق رؤوس الأموال الأجنبي إلي الدول المضيفة بهدف تحقيق الأرباح في الأجل القريب أو البعيد و يتميز هذا النوع من الاستثمار بطابع مزدوج,الأول:وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف و الثاني:ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع ".[3]

الجدول التالي رقم 1-1 يبين الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي الغير مباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي الغير مباشر
استثمار طويل الأجل	استثمار قصير الأجل
يهدف للحصول علي الإنتاج	يهدف إلي تحقيق المضاربة
ينطوي علي اكتساب حق الرقابة	لا ينطوي علي اكتساب حق الرقابة
امتلاك كلي أو جزئي للمؤسسة	شراء الأسهم و السندات
المستثمر له الحق في إدارة المؤسسة	إن المستثمر ليس له الحق في الإدارة و لا يتحمل المخاطر الخاصة بالمؤسسة
يساعد علي تطوير الاقتصاد العالمي	يتضمن تحويلا دوليا لرأس المال

المصدر:عبد السلام أبو قحف "اقتصاديات الإدارة والاستثمار"الدار الجامعية الإسكندرية 1993 ص175

[1]- عبد الكريم بعداش أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بعنوان"الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره علي الاقتصاد الجزائري" جامعة الجزائر 2008ص50

[2]- عصام عمر مندور مرجع سابق ص10

[3]- نزيه عبد المقصود مبروك "الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي" دار الفكر الجامعي الإسكندرية 2007 ص31

الفرع الثاني:مكونات و أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر[1]

سنتطرق في هذا الفرع إلي معرفة المكونات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلي أهم أشكاله.

أولا:مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر(الأساسي التمويلي له):

تتمثل مكوناته الأساسية فيمايلي:

1-رأس مال المساهم:"وهو قيام المستثمر الأجنبي بشراء حصة من مشروع معين في بلد آخر غير بلده الأصلي و يتضمن رأس مال المساهم بناء أصول جديدة أو شراء أصول قائمة بالإضافة إلي الحيازة و الاندماج، كما يمكن القول أن حجم رأس مال المساهم كمكون من مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر يهيمن علي المستوي العالمي ففي عقد التسعينيات بلغ نصيبه نحو ثلثي مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر".

2-القروض داخل الشركة:"تتمثل معاملات الدين داخل الشركة بالقروض بين الشركة الأصلية و فروعها وتشير إلي القروض الطويلة أو القصيرة الأجل من الدول و الشركات في غير البلد المضيف إضافة إلي إقراض رؤوس الأموال بين المستثمرين المباشرين ".

3-الأرباح المعاد استثمارها:"تتمثل في حصة المستثمر الأجنبي الغير موزعة كأرباح غير مع معادة إلي المستثمر الأجنبي ، فتتمثل هذه الأرباح المحتجزة من الشركات المساهمة يفترض إعادة استثمارها في البلد المضيف".

[1]- عبد الرزاق حمد حسين الجبوري "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية" دار الحامد للنشر والتوزيع الطبعة الأولي ص35

ثانيا- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:إن الاستثمار الأجنبي المباشر يأخذ أشكال مختلفة بحسب الإستراتيجيات المتبعة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات,فهي تمارس مختلف آثار الاستقطاب,تتمثل هذه الأشكال فيما يلي:[1]

1-الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك:يري (KOLDE) أن الاستثمار المشترك هو" أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو شخصيتان معنويتان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة عامة و هنا لا تقتصر هذه الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلي الخبرة والإدارة و براءة الاختراع و منه يمكن القول بأن هذا النوع من الاستثمار يمكن أن ينطوي علي الجوانب التالية:

-الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني و الأخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف.

-إن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية للقطاع العام أو الخاص.

-إن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة من شركة وطنية قائمة يؤدى إلي تحويل هذه الشركة إلي شركة استثمار مشترك.

-ليس من الضروري أن يقدم المستثمر\الطرف الأجنبي أو الوطني حصة في رأس المال قد تكون من خلال تقديم الخبرة و المعرفة وقد تكون المشاركة بحصة في رأس المال أو كله علي أن يقدم الطرف الآخر التكنولوجيا"[2]

تتمثل مزايا الاستثمار المشترك فيما يلي:[3]

[1]CHRISTOP VAN HUFFEL « Investissements directs ètrangèrs » Problème et enjeux pour les pays du sud et de l'est de la mèditerranèe ;revue region et dèveloppement N°13 ,2001 P191

[2]- عبد السلام أبو قحف"اقتصاديات الإدارة و الاستثمار"الطبعة الأولي 2000 دار الجامعية ص270

[3]- عبد السلام أبو قحف" الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات "مؤسسة شباب الجامعية الإسكندرية 2003 ص17

-يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و التنمية التكنولوجية

-تحسين ميزان المدفوعات وذالك عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من اللاسترداد.

تتمثل عيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر المستثمر الأجنبي في:

-احتمال نشوء تعارض في المصالح بين طرفي الاستثمار المحلي و الأجنبي مثل:"إصرار الطرف الوطني علي المساهمة بنسبة معينة من رأس المال الاستثماري قد لا تتفق و أهداف الطرف الأجنبي كتلك التي تتصل بالرقابة علي النشاط و إدارته الأمر الذي ينشأ عنه مشكلات تأثر علي الإنجاز الوظيفي للمشروع سواء في مجال التسويق أو الإنتاج أو إدارة القوي العاملة أو التمويل و غيرها."[1]

2-الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي :"يعتبر هذا النوع هو المفضل لدي الشركات المتعددة الجنسيات لأنها تقوم بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق في أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو خدماتي بالدول المضيفة إلا أن الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيرا بالتصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار و ذالك بسبب الخوف من التبعية الاقتصادية و كذا الحذر من احتمالات سيادة احتكار الشركات المتعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية وهو يعتبر من أهم أسباب تخوف الدول المضيفة من هذا الشكل من الاستثمار".[2]

تتمثل مزايا الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي فيما يلي:[3]

-زيادة حجم التدفقات النقدية من رأس المال الأجنبي إلي الدول المضيفة.

-المساهمة الجيدة في إشباع حاجة المجتمع المحلية من السلع أو الخدمات.

---

[1]- محمد عبد العزيز عبد الله"الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية" دار النفائس للنشر و التوزيع الأردن الطبعة الأولي 2005ص42

[2]- أوعيل نعيمة "واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر "مكتبة الوفاء القانونية الطبعة الأولي 2016 ص20

[3]- سنوسي بن عومر "فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"رسالة تخرج لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية 2014 ص17

عيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي تتمثل فيما يلي:

-تعارض مصالح كل من الشركات متعددة الجنسيات و الدول المضيفة.

-الآثار السياسية السلبية المترتبة علي مستوي الصعيدين المحلي و الدولي من جراء تعارض المصالح.[1]

3-الاستثمار في المناطق الحرة:هو شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بمناطق محددة تقع عموما قرب الحدود البرية أو البحرية,تستفيد من الإعفاءات الجمركية و النشاطات الإنتاجية فيها معفية من الحقوق و الرسوم ومن إجراءات الرقابة علي التجارة الخارجية فيما يخص الموارد الأولية التي تدخل في هذا المجال.[2]

" كما يطلق علي المناطق الحرة جزر الاستثمار الأجنبي لأنه يكون بعيدا عن القوانين و التشريعات للبلدان المضيفة,ويعمل ضمن قوانين محددة و منظمة لعملية إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة ".

ومن أهم مزايا هذا النوع :

-تخفيض القيود الجمركية و بالتالي جذب رؤوس أموال جديدة،

-تخفيض مستويات البطالة عن طريق توفير فرص العمل،

-زيادة حصيلة البلد من النقد الأجنبي عن طريق الرسوم و الإجازات،

-تنمية المناطق النائية والأقل تقدما.

[1]- سنوسي بن عومر مرجع سابق مباشرة ص17

[2]Brahim Guendouzi « relation economikues International »Sans èdition ,edition el maarifa ,Alger 2008 p54

و علي الرغم من كل هذه المزايا فإن المناطق الحرة تعمل علي تكوين مناطق متطورة مقارنة مع المناطق الأخرىفي البلدان النامية,وبذالك تتقارب مستويات النمو و التنمية في هذه البلدان و إمكانية استخدام هده المناطق كمعبر لتهريب رؤوس الأموال إلي الخارج.[1]

4-مشروعات أو عمليات التجمع:" تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي و الوطني يقوم بموجبها الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج للمصنع و عمليات التشغيل و التخزين و الصيانة مقابل عائد متفق عليه.وقد تأخذ مشروعات التجمع شكل الاستثمار المشترك أو شكل الاستثمار المملوك بالكامل لمشروع الطرف الأجنبي مع التأكيد علي المشاركة الفعلية للمستثمر الأجنبي في إدارة المشروع و تسييره" وهذا النوع يتمتع تقريبا بنفس مزايا و عيوب الاستثمار المشترك و الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي".[2]

الفرع الثالث:أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

من الملاحظ أن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بدأت بعد الحرب العالمية الثانية حيث أقبل عليه المستثمرين وفضلته الدول النامية وتتمثل أهميته فيما يلي:

-يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر عنصر هام من عناصر تحريك عجلة النمو الاقتصادي.[3]

-يعتبر مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي بالنسبة للدول النامية و خاصة الدول التي لا تملك أي دخل من مصادر طبيعية و اقتصادية تعتمد علي الاستدانة من العالم الخارجي فقط.

-تعتبر أيضا وسيلة لإتاحة الفرص لتحقيق درجة أكبر من التحكم و السيطرة علي تسويق المنتج.[1]

---

[1]-عبد الرزاق حسين الجبوري مرجع سابق ص46

[2]- عميروش محند شلغوم "دور المناخ الاستثماري"مكتبة حسين العصرية الطبعة الأولي لبنان ص26

[3]- رضا عبد السلام "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة"المكتبة العصرية الطبعة الأولي 2007 ص349

-يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلي رفع مستوي القدرة التنافسية بين فروع الشركات متعددة الجنسية و الشركات الوطنية.[2]

-يساهم في دعم ميزان المدفوعات بالدولة المضيفة,فقد تكون الآثار الأولية أو المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر إيجابية و ذالك نظرا لزيادة حصيلة تلك الدولة من النقد الأجنبي[3].

-يساعد علي عمليات التكييف الهيكلي و ذالك لدخوله في القطاعات الإنتاجية الموجهة للتصدير أو التي تحل محل الواردات.[4]

-مساهمة المشروع في تحقيق فوائد مشتركة له و للدول المضيفة سواء عن طريق الاستخدام الفاعل لمواردها أو مقابل تحقيق أرباح سواء أو للدولة المضيفة.[5]

-يلعب دورا حيويا في دعم وتنمية الاستثمار الخاص المحلي و بالتالي خلق طبقة استثمارية وطنية و ذالك من خلال إنشاء مشروعات جديدة و مساعدتها بتوزيع منتجيها عن طريق اختراق الأسواق الدولية.[6]

-يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في سد أربعة فجوات رئيسية في اقتصاد الدول النامية تتمثل فيما يلي:[7]

الفجوة الأولي:فجوة المدخرات المحلية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية الطموحة.

---

[1]– عبد الكريم كاكي " مكتبة حسن العصرية طبع في لبنان 2013 ص 50

[2]– أشرف السيد حامد قبال "الاستثمار الأجنبي المباشر" دار الفكر الجامعي 2003 ص27

[3]– نعيمة أوعيل مرجع سابق ص5

[4]– محمد عبد العزيز عبد الله مرجع سابق ص32

[5]– عبد الكريم كاكي مرجع سابق ص51

[6]– عبد الكريم كاكي مرجع سابق مباشرة ص51

[7]– د,ماجد أحمد عطا الله"إدارة الاستثمار"دار أسامة للنشر والتوزيع الطبعة الأولي الأردن 2011ص ص108,109

الفجوة الثانية:فجوة النقد الأجنبي اللازم لإستراد الآلات و المعدات و الخبرات الفنية التي تحتاجها عملية التنمية.

الفجوة الثالثة:الفجوة التكنولوجية حيث تقوم فروع الشركات متعددة الجنسيات بتوفير احتياجات الشركة الوطنية من الآلات و المعدات و المساعدات الفنية بشروط مسيرة في السوق المحلي مما يساعد في تحويل الاقتصاد النامي إلي الإنتاج الصناعي.

الفجوة الرابعة:الفجوة بين الإيرادات العامة و النفقات العامة حيث تؤدي الاستثمارات الأجنبية إلي حصول الدولة المضيفة علي إيرادات جديدة في صورة ضرائب جمركية,ضرائب علي الأرباح تزيد من إمكانيتها علي الإنفاق و من ثم سد فجوة الإيرادات التي تعاني منها.كما أن الاستثمار يلعب دورا هاما في مسار النظام الاقتصادي وتطوره بما أنه وثيق الارتباط بالتنمية الاقتصادي.[1]

المطلب الثاني:محددات و دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار عنصر حساس للكثير من العوامل المؤثرة لذالك كان كثير التقلبات و غير مستقر,و تفسير هذه التقلبات و التغيرات يعد أمرا بالغ الأهمية في التحليل الاقتصادي ذالك أنه لو أمكن تفسير هذه التقلبات,فإننا نكون قد قطعنا شوطا كبيرا في تفسير التغيرات المنتظمة في الدخل القومي هناك العديد من العوامل الاحتمالية المسببة لهده التقلبات مثل:سعر الفائدة,التوقعات,مستوي الأرباح,معدل التغير في الدخل القومي(حجم الناتج).[2]

الفرع الأول:محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:نتقسم هده المحددات إلي عدة عناصر تتمثل في:

أولا-العنصر الاقتصادي:يتكون من مجموعة من المحددات الاقتصادية الأساسية من أهمها:

[1]- حسين عمر"الاستثمار و العولمة" دار الكتاب الحديث الطبعة الأولي القاهرة,الكويت,الجزائر ص63

[2]- منصوري الزين "تشجيع الاستثمار وأثره علي التنمية الاقتصادية" دار الراية للنشر و التوزيع عمان 2013 ص41

أ-الناتج المحلي الإجمالي:يعتبر الناتج المحلي الإجمالي محدد أساسيا لشركات متعددة الجنسيات والتي تبحث عن النمو أو النقاد إلي الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من الأسواق الدولية المضيفة ، وتوائم الدولة ذات الناتج المحلي الكبير كثيرا من الشركات المحلية و الأجنبية خاصة تلك التي تعمل في الخدمات الغير قابلة للانجاز ذالك لأن الطريقة الوحيدة لتقديمها لأسواق الدولة المضيفة تتم من خلال إقامة فروع لها لتلك الدول.وقد أسفرت بعض الدراسات التطبيقية علي وجود علاقة ارتباط موجبة بين حجم الإنتاج الكلي و الاستثمار الأجنبي المباشر كما تم التأكد علي أهمية الناتج المحلي الإجمالي كمحدد لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغت أهمية هذا المحدد أقصاه في عام 1985.[1]

ب-سعر الصرف:لقد أوضحت بعض الدراسات التطبيقية أن الشركات متعددة الجنسيات تتفاعل بردود فعل عكسية من تقلبات أسعار الصرف,حيث تبين أن الشركات متعددة الجنسيات تنجذب إلي الدول بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة أو عندما تتوقع تضخم في الدول المضيفة,كما أوضح أن الشركات التابعة تأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف لتحديد التدفقات الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة بالبدائل الأخرى الممثلة في تحويلها للخارج أو إعادة توزيعها.[2]

ج-معدل التضخم: من المعلوم أن لمعدلات التضخم تأثير مباشر علي سياسات التسعير و حجم الأرباح و بالتالي حركة رأس المال,كما يؤثر علي تكاليف الإنتاج التي تهتم بها الشركات متعددة الجنسيات بالإضافة إلي فساد المناخ الاستثماري,ذالك أن المستثمر الأجنبي في حاجة إلي استقرار سعري ويقصد بالمعدلات العالية للتضخم إذا تجاوزت 10% سنويا فإذا بلغ 30% أو 40% أو ت% سنويا يدخل

[1]- بلعزاز فاطمة الزهراء مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستير بعنوان "الاستثمار الأجنبي في الجزائر واقع و آفاق" دراسة حالة الجزائر 2015ص16

[2]- حبيب الله محمد "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البيئة العربية" كلية التجارة جامعة عين الشمس 2005ص44

منطقة الخطر سواء للاستثمارات الوطنية أو الأجنبية.بالإضافة إلي أن التضخم يشوه النمط الاستثماري حيث يتجه المستثمر إلي تلك الأنشطة قصيرة الأجل و يبتعد عن الاستثمارات طويلة الأجل.[1]

د-حجم السوق:إن الأسواق الكبيرة هي أكثر استفادة من الفرص الاستثمارية مقارنة بالأسواق الصغيرة فكلما ارتفعت نسبة حجم سوق البلد المضيف إلي حجم سوق البلد الأصيل للاستثمار الأجنبي المباشر و كلما ارتفعت التدفقات الداخلة من هذه الاستثمارات إلي البلد المضيف و حجم السوق يشير إلي القدرة الشرائية لمواطني البلد المضيف.[2]

ك-معدل النمو الاقتصادي:إن الدول تمتاز بنمو اقتصادي و تستقطب الشركات الأجنبية ولهذا يجب علي الدول المضيفة أن تستقطب الاستثمارات الأجنبية بقدر كبير من التقدم و بمواكبة العصر,و كذالك النمو الاقتصادي مرتفع و أرصدة ميزانية مستقرة و معدلات فائدة حقيقية و موازين مدفوعات ملائمة للسوق و يقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و يستخدم كعامل للتنبؤ بالسوق المحلي المستقبلي للدولة المضيفة.[3]

ثانيا-العنصر القانوني:يهدف هذا العنصر إلي إلغاء كل العراقيل و الحوافز التي كانت تمنع دخول المستثمرين إلي هذه الدول في بعض النشاطات الاقتصادية مثل الخدمات المالية و البنكية.

-إلغاء قيود الأرباح و تحويلها.

-معالجة الاستثمارات الأجنبية نفس معالجة الاستثمارات الوطنية و التمتع بنفس الحقوق.[4]

---

[1]- د.أميرة حسب الله "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و الغير مباشر في البيئة الاقتصادية العربية" الدار الجامعية مصر 2005 ص69

[2]- أميرة حسب الله مرجع سابق "ص71

[3]- بلعزاز فاطمة الزهراء مرجع سبق ذكره ص18

[4]- بلعزاز فاطمة الزهراء مرجع سبق ذكره ص 20

ثالثا-العنصر السياسي:إن وجود إطار من السياسات الملائمة ضروري لتوفير مناخ مناسب للاستثمار,هذا الإطار يتميز بالاستقرار السياسي. [1]

الفرع الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف دوافع المستثمر الراغب في الاستثمار خارج وطنه عن دوافع البلد الراغب في جذب و استقبال هذا المستثمر,وسنعرض أهم هذه الدوافع:

أولا- دوافع المستثمر الأجنبي : إن أهم دوافع المستثمرين الأجانب تتمثل في:[2]

أ-زيادة العائددون زيادة المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر:بحيث تتحقق الزيادة في عائد الاستثمار من عدة أوجه منها:

- التخلص من تكاليف التصدير,تخفيض بعض تكاليف الإنتاج خاصة تكاليف المواد الأولية و اليد العاملة,هذا بافتراض حرية تحويل عوائد الاستثمار.أما إذا كان هذا التحويل غير مسموح به كليا أو جزئيا مما يعني ضرورة إعادة استثمار العوائد من جديد فإن يتحقق هدا العائد يفتقد جاذبيته.

ب- زيادة المبيعات:مهما كان كبر حجم سوق دولة ما,فإنه يبدو صغيرا جدا عند مقارنته بالسوق العالمي المتكون من أسواق جميع الدول الممكن التصدير إليها.

ج- تخفيض المخاطر:يتمكن المستثمر من تخفيض المخاطر التي يتعرض لها من خلال الاستثمار في الخارج إذا كان معامل الارتباط بين عوائدها قويا نظرا لمواجهتها نفس الظروف ذات الطبيعة العامة.

بالإضافة إلي:

---

[1]- بلعزاز فاطمة الزهراء مرجع سابق مباشرة ص20

[2]- عبد الكريم بعداش أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره علي الاقتصاد الجزائري"جامعة الجزائر 2008ص54

-تحسين الموارد و ضمان توفيرها,الاستفادة من المزايا الماكنية التي تتميز بها اقتصاديات بعض الدول,حماية أسواق المستثمر و الرغبة في النمو و التوسع و الهيمنة .

ثانيا- دوافع البلد المضيف:تسعي مختلف الدول إلي جلب الاستثمار الأجنبي المباشر وذالك لعدة أسباب تتمثل فيما يلي:[1]

أ-سد فجوة الادخار للاستثمار:عندما يعجز الادخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني يلجأ إلي المصادر المالية الخارجية ومنها الاستثمار الأجنبي:الإعانات,المنح.

ب- تحسين و ضعية ميزان المدفوعات:تسعي الدول التي تعاني عجز في موازين مدفوعاتها إلي جلب هذا النوع من الاستثمارات وذالك للتخلص من هذا العجز أو علي الأقل الخفيف من حدثه في الأجل القصير والمتوسط والطويل الأجل.بالإضافة إلي:

- زيادة التراكم في رأس المال الثابت و الإنتاج الوطني،

-الاستغلال الأمثل للمواد الأولية المالية الأجنبية و الموارد الطبيعية،

-تخفيض مستوي البطالة و نقل التكنولوجيا الحديثة.

الفرع الثالث:أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

للمشروع الاستثماري عامة أهداف متوقعة تتمثل في الأهداف الاقتصادية و الأهداف التكنولوجية والأهداف السياسية.[2]ومن الطبيعي أنه لكل من المستثمر و البلد المضيف له عدة أهداف تجعلهما يعملون علي تحقيقها من أجل الحصول علي مصلحة و عادة مايقوم البلد المضيف بالعديد من

[1]- عبدالكريم بعداش نفس المرجع السابق ص 58

[2]- منصوري الزين مرجع سابق ص 43

الإجراءات منها الإدارية والقانونية لترغب المستثمرين في القيام بعملية الاستثمار ومن بين الأهداف التي يسعي المستثمر تحقيقها ما يلي:

-الاستفادة من القوانين المشجعة للاستثمار و الإعفاءات الضريبية المقررة التي تمنحها الدول المضيفة للمستثمرين من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها،

-إيجاد أسواق جديدة لمنتجات و بضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها،

-ومن أهداف الشركات الأجنبية المستقرة تحقيق الربح في الدول المضيفة تفوق بكثير أرباحها من عملياتها داخل موطنها،

-سهولة قيام الشركات الأجنبية منافسة للشركات المحلية من حيث جودة الإنتاج و انخفاض الأسعار و ذالك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة ووفرة رأس المال لديها ،

-تستفيد الشركات الأجنبية من استثماراتها في الدول المضيفة من قلة المخاطر،[1]

-تسعي البلدان المضيفة وخاصة النامية منها إلي تحقيق تنميتها الاقتصادية و زيادة النمو الاقتصادي والأمر يتطلب استثمارات ضخمة و رؤوس أموال أجنبية و بالتالي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر جد مهم لتحقيق التنمية لكونه المحرك الذي يجعل عجلات الاقتصاد الحديث تدور بسرعة كبيرة.[2]

وبالتالي فإن الأهداف و الدوافع التي يسعي المستثمر الأجنبي إلي تحقيقها تفيده و تفيد البلد المضيف و ترفع من مستوي التنمية الاقتصادية ولهذا لابد من تحقيقها بشكل سريع.

المطلب الثالث:واقع الاستثمار الأجنبي المباشر

[1]- حاتم فارس الطعان مجلة بعنوان "الاستثمار أهدافه و دوافعه "جامعة بغداد 2006

[2]- أحمد هليل الشمري "معوقات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية" دار الأيام الطبعة الأولي 2016 ص64

الفرع الأول: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي أحد الظواهر الاقتصادية علي المستوي الدولي التي نالت اهتمام الكثير من رجال الاقتصاد ولهدا وضعت تفسيرات متنوعة له وهده التفسيرات يصطلح عليها بنظريات الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

أولا-النظرية الكلاسيكية : يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي علي الكثير من المنافع,غير أن هذه المنافع تعود في معظمها علي الشركات متعددة الجنسيات,حيث تستند وجهة نظر الكلاسيك علي عدد من المبررات نلخصها في النقاط التالية:

-صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلي الدول المضيفة بدرجة لا تبرر فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات،

-ميل الشركات متعددة الجنسيات لتحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلي الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدول المضيفة،

-قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلائم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية بالدول المضيفة.[2]

ومن هنا افترض الكلاسيك نظريتين لإيضاح الأسباب التي تقف وراء هذه الظاهرة:

1-نظرية النفقات النسبية:طبقا لهده النظرية فإنه و في ظل ظروف التجارة الحرة تنخفض كل دولة في إنتاج السلع التي يمكن إنتاجها بنفقات أرخص نسبيا,أي السلع التي لها ميزة نسبية فيها,وتقوم

[1]-خيالي خيرة مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية بعنوان "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية "مع الإشارة إلي حالة الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000-2012) جامعة قاصدي مرباح -ورقلة- ص18

[2]- عبد الرزاق حمد حسين الجبوري مرجع سابق ص49

بإستراد السلع التي تتمتع دول أخري ميزة نسبية فيها.فالإختلاف في النفقة النسبية بين الدولتين و ليس في النفقة المطلقة و عليه فالشرط الضروري و الكافي لقيام تبادل تجاري بين دولتين تنتجان مجموعة من السلع ذاتها هو أن تختلف النفقات النسبية لإنتاج هده السلع من دولة إلي أخرى.[1]

2-النظرية السويدية:ترجع هده الدراسة التي جاء بها هكشر و أوليين إلي قيام التجارة الخارجية إلي التفاوت بين الدول,في مدي توفر عناصر الإنتاج المختلفة,هدا التفاوت من شأنه أن يؤدي إلي اختلاف في أثمان عناصر الإنتاج,مما يبرر قيام التجارة بين مختلف الدول .إذ ستنتجه كل دولة إلي تصدير تلك السلع التي يمكن أن تنتجها في داخلها بتكلفة أقل نسبيا,ومن بين الانتقادات الموجهة لهذه النظرية هو أنها أعاقت الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول,ثم أن الواقع الاقتصادي العالمي أقر بحقيقة معينة مناقضة لهذه النظرية فيما يخص عدم انتقال رؤوس الأموال و المواد الأولية بين الدول.[2]

-**النظريةالحديثة:**ظهرت عدة توجهات جديدة في أواخر القرن العشرين, تسعي لتفسير أسباب الاستثمار الأجنبي المباشر و نمو الشركات متعددة الجنسيات[3]. حيث تقوم هذه النظرية علي أساس أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالبا منعزلة من دولة إلي أخري، حيث كان أولين 1993 أول من قدم شرحا لتحركات رأس المال الدولي والذي أوضح أهم عنصر لتصدير واستراد رأس المال ومن ثم تشرح النظرية تدفق رأس المال علي أنه استجابة لسعر الفائدة من دولة إلي أخري ".[4]

كما تركز النظرية الحديثة علي نظريتين هامتين هما:

1-نظرية دورة حياة المنتوج:حاول ري مون فيرنون صاحب هذه النظرية الاستفادة من النظريات التقليدية تقديم تفسير للاستثمار الأجنبي المباشر و تقوم هده النظرية علي مفهوم مفاده أن كل سلعة من

[1]- نعيمة أوعيل مرجع سابق ص 35

[2]- نعيمة أوعيل نفس المرجع السابق مباشرة ص35

[3]- خيالي خيرة مرجع سابق ص 22

[4]- نعيمة أوعيل مرجع سبق ذكره ص 37

السلع التي تنتجها الشركات تمر بمراحل حياته من لحظة وصولها إلي السوق التجاري و حتى زواله منه (الظهور,النمو,النموذج,الانحدار,الزوال)ولفهم هده النظرية لابد من استعراض المراحل وهي:

أ-المرحلة الأولي:مرحلة الإنتاج و البيع

يكون الهدف الأول من إنتاج سلعة جديدة,لم يسبق إنتاجاها من قبل هو بيعها في السوق المحلي حيث تكون في بداية عرضها مرتفعة التكلفة,لا يشتريها إلا ذو الدخل المرتفع,و يظل العرض محدودا حتى يتم جمع معلومات كافية من ردود أفعال المستهلكين,و بعدما تتكون فكرة كاملة عن السوق تصبح المؤسسة قادرة عن التغلب علي المعوقات فإذا زاد الطلب عليها تبدأ الشركة في وضع خطة لاستفادة أكثر من عملية الإنتاج الكبير.[1]

ب-المرحلة الثانية:مرحلة التصدير و النمو

يزيد الطلب في هده المرحلة علي السلعة بشكل كبير,ويقبل الناس علي شرائها في السوق المحلي و تبدأ الشركة المنتجة باستغلال ميزة امتلاك السلعة بصورة سريعة قبل أن تفتقد قدرتها علي المنافسة,حيث تبدأ بتصدير السلعة إلي الخارج مبتدئة بالأسواق المجاورةكما يزيد الطلب من المستهلكين في الأسواق الخارجية في حين تعمل الشركة بكل خبرتها علي الاستفادة من الفرصة فتواصل الإنتاج و تواصل تحسين السلعة وتعمل الإيرادات و الأرباح التي تجنيها الشركة علي إطالة هذه المرحلة من دورة حياة السلعة فتشتري الشركة الآلات الحديثة لتصنيع السلع بطريقة نمطية حديثة بهدف مضاعفة كميات الإنتاج للاستجابة لطلبات السوق المحلي و الدولي وفي نهاية هده الشركة من

[1]- نعيمة أوعيل مرجع سابق 37

حملتها الترويجية الموجهة نحو المستهلكين و تجار الجملة و التجزئة,مركزة في حملتها علي جودة السلعة و فوائدها.[1]

ج- المرحلة الثالثة: مرحلة نضوج السلعة

في إطار سعي المؤسسة للحفاظ علي مبيعاتها في السوق المحلي و الخارجي خاصة,تخطط لتعزيز مكانتها أكثر فأكثر.والتأكد من أن ثقة المستهلك بالمنتج مازالت بدون تغير سلبي فتطور من استراتيجيتها التسويقية بنقل مراكز الإنتاج التوزيع إلي الأسواق الخارجية و تنشأ بذالك الشركة فروع لها في الخارج".[2]

د-المرحلة الرابعة:مرحلة الانحدار و التدهور

في هده المرحلة يبدأ المستهلكون بتغيير ولائهم للسلعة بالبحث عن سلعة جديدة في السوق حيث تعمل المؤسسة جاهدة للبقاء لأطول مدة في السوق,و ذالك بالعمل علي تخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض,كما تحاول إعادة تجديد دورة حياة المنتوج في أسواق لم يصل إليها بعد وتقوم بإجراءات دفاعية مثل:إجراء بعض التغيرات علي شكل السلع و أحجامها,ألوانها ,عبواتها وأسعارها.[3]

2-النظرية الاحتكارية للسوق الدولي:وتسمي هده النظرية باحتكار القلة وهنالك ثلاثة أنواع من الاحتكار في السوق الدولي و هي:

أ-احتكار الشركة الأولي للسوق

[1]- قويدرى كريمة مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر" جامعة تلمسان 2010 ص16

[2]- نعيمة أوعيل مرجع سابق ص 39

[3]- نعيمة اوعيل نفس المرجع السابق ص40

هدا النوع من الاحتكار راجع لإقناع الشركة بإقدامها في مجال إنتاج سلعة معينة حيث تعتبر أول من قدم هده السلعة للسوق,فتحرص علي تطويرها باستمرار و التشعير لها بالحملات الإعلامية,حيث لا يمكن

لأي شركة منافسة التأثير عليها في السوق لعدة أسباب: المعرفة التامة للسوق.

تعود غالبية المستهلكين علي السلعة وفوائدها و مستوي أسعارها.[1]

ب- القوةالاحتكارية

بموجب هدا النوع من الاحتكار يكون الدافع فيه للشركة الاستثمار في الخارج,هو القوة الاحتكارية حيث لا يمكن ممارسة الأعمال الدولية في أسواق بعيدة عن الدولة الأم,إلا للشركة التي تمتلك الانضباط و الكفاءة في إدارتها لأن هدا النوع من النشاط تكاليفه المادية و الاجتماعية ضخمة,ولكي تتمكن من تعويض التكاليف لابد لها من مزج قدراتها حيث تصبح قادرة علي تخفيض أرباح طائلة في السوق الأجنبي".[2]

ج- سلوك رد الفعل:

تراقب الشركات نشاط بعضها البعض، فإذا زادت الشركة من إنتاجها و خفضت من أسعارها فإن المنافس الثاني قد يقوم بخطوة مماثلة وهكذا تتولي الأفعال و ردود الأفعالأن هذا السلوك الاحتكاري من صفات الشركات الكبيرة ذات الطبيعة الاحتكارية فالسبب الذي دفع الشركة الثانية للاستثمار في الخارجهو قيام الشركة الأولي (المحلية)بالاستثمار في الخارج.[3]

---

[1]-نعيمة أوعيل نفس المرجع مباشرة ص 40

[2]- نعيمة أوعيل مرجع سابق ص42

[3]- نعيمة أوعيل مرجع سبق ذكره ص43

الإستنتاج: " إن زيادة انسياب رؤوس الأموال الأجنبية علي شكل استثمارات يزيد من حجم الموارد المحلية,أي يقدم إضافة إلي القاعدة الإنتاجية للبلد و للموارد الحقيقية المتاحة,**وتؤكد فرضيات النظريةالكلاسيكية** علي عدم و جود اثر ايجابي للاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي,فضلا عن أن له أثرا سلبيا في النمو الاقتصادي في حين **أكدت النظرية أو المدرسة الحديثة** علي أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثرا إيجابيا في معدلات النمو الاقتصادي ومدي فاعليته في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلدان النامية و ذالك عن طريق الحصول علي العملات الأجنبية و التكنولوجية المتطورة و الخبرات الفنية و الإدارية و أساليب الإنتاج الحديثة."[1]

الفرع الثاني:مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر

" لقد تطور مفهوم المناخ الاستثماري إلي أن أصبح يشتمل علي مجموعة من العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تسعي من خلالها الجهات الوصية إلي ترويج للقطر و للفرص الاستثمارية."[2]

"كما يتوقف المناخ الاستثماري علي بعض القوانين و المؤسسات المنظمة للأحوال الاجتماعية خاصة تلك المتعلقة بقوانين العمل و مدي ايجابيتها لجدب المستثمر الأجنبي."[3]

وهناك العديد من التعاريف نذكر من أهمها:

"يعرف مناخ الاستثمار أنه مجموعة أو مجمل الأوضاع القانونية , الاقتصادية ,السياسية و الاجتماعية التي تكون البيئة الاستثمارية التي علي أساسها يتم اتخاذقرار الاستثمار".[4]

---

[1]– عبد الرزاق حمد حسين الجبوري مرجع سابق ص259

[2]- منصوري الزين مرجع سابق ص91

[3]– أحمد سمير أبو الفتوح "دور القوانين و التشريعات في جذب الاستثمار في الجزائر" المكتب العربي للمعارف منذ عام 2001 (الملخص)

[4]– أحمد سمير أبو الفتوح مرجع سابق ص20

حسب تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فإن مناخ الاستثمار" هو مجمل الأوضاع و الظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية و تأثير تلك الأوضاع و الظروف سلبيا و إيجابيا علي فرص نجاح المشروعات الاستثمارية و بالتالي علي حركة و اتجاهات الاستثمارات و هي تشمل الأوضاع و الظروف السياسية,الاقتصادية,الاجتماعية والأمنية,كما تشمل الأوضاع القانونية و التنظيمات الإدارية."[1]

أما البنك الدولي فيعرف مناخ الاستثمار أنه :"مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد شكل الفرص و الحوافز التي تتيح للشركات الاستثمار من خلال تأثيرها علي التكاليف و المخاطر والعوائق أمام المنافسة"[2]. ومن منطلق هده التعاريف سنتطرق إلي أهم التدابير اللازمة لخلق مناخ استثماري جذاب للاستثمار الأجنبي المباشر والتي تتمثل فيما يلي:

أولا-التدابير الخاصة بالأوضاع السياسية,الاجتماعية والثقافية:[3]

"تشمل هده التدابير علي:-الاستقرار السياسي و الأمني لأنه ضمان الحفاظ علي رأس مال المستثمر الأجنبي وكذا العلاقات الاجتماعية و الثقافية التي تنشأ في إقليم أي دولة فالقدرة علي تسهيل إدماج المستثمر الأجنبي في الوسط الاجتماعي و الثقافي للدولة المضيفة لا بد أن يكون من ضمن اهتمامات حكوماتها."

ثانيا- التدابير الخاصة بالسياسة الاقتصادية و الانفتاح علي العالم الخارجي:[4]

[1]- صياد شهيناز مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد بعنوان "الاستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في النمو الاقتصادي" جامعة وهران ص 13

[2]- عميروش محند شلغوم مرجع سابق ص80

[3]- عميروش محند شلغوم نفس المرجع السابق ص82

[4]- عميروش محند شلغوم مرجع سبق ذكره ص 84

"تؤدي السياسة الاقتصادية دورا متميزا في استقطاب الاستقرار الأجنبي المباشر و نموه و تطوره ,فالمستثمر الأجنبي يكون حساس لمختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية من معدل النمو الحقيقي نظرا لما ذالك من انعكاسات واضحة علي أدائها و أرباحها إذ يعكس حجم الطلب المعبر عنه بالكميات و بالقيم, وبمعدل التضخم فمعدلاته المرتفعة تؤثر سلبا علي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلي الدول المضيفة و سعر الصرف الذي يساهم في انخفاض أو ارتفاع ما يحققه المستثمر الأجنبي من أرباح بالإضافة إلي مدي تكريس الدول المضيفة لمختلف شروط الانفتاح الاقتصادي و مستوي اندماجها الإقليمي والدولي. بالإضافة إلي أن العملية الاستثمارية تتطلب إطار تشريعي و تنظيمي و قانوني متكامل قدر الإمكان ليعامل المستثمر الأجنبي علي أساس ثابت وواضح."

وقد تعددت وجهات النظر المتعلقة بالمناخ الاستثماري فمن وجهة نظر المستثمر الأجنبي فهو يسعي إلي توفير مناخ استثماري مناسب لاستثماراته دون الدخول في مشاكل مع الدولة المضيفة للاستثمار أما من وجهة نظر الدولة المضيفة فهي تقيس آثار هذا الاستثمار من حيث الفوائد و التكاليف.كما أن هنالك وجهات نظر أخري ترتبط بالمناخ الاستثماري مثل:وجهة نظر الدول المرتبطة بصورة من التكامل مع الدول المضيفة أو مع دول المستثمر.[1]

ومنه فان مناخ الاستثمار ينطوي علي مجموعة من المكونات و المقومات والمؤشرات التي تشير في مجموعها إلي ما إذا كان هناك تشجيع لجذب الاستثمار و هده المكونات تتفاعل مع بعضها البعض خلال فترة معينة لتكوين بنية مشجعة و مواتية لجذبه.[2]

الشكل رقم 1-1:مكونات ومقومات المناخ الاستثماري [3]

[1]- أحمد سمير أبو الفتوح مرجع سابق ص64

[2]- عبد المطلب عبد الحميد مرجع سابق ص 198

[3]- عبد المطلب عبد الحميد نفس المرجع السابق مباشرة ص 198

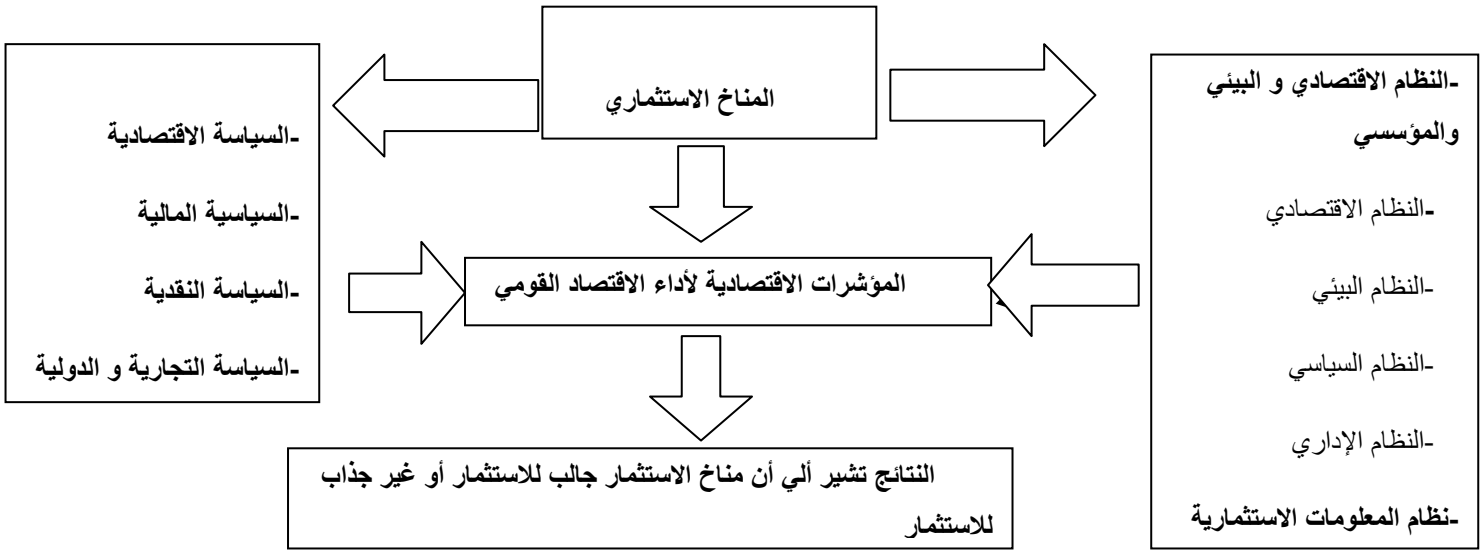

الفرع الثالث:مؤشرات تقييم المناخ الاستثماري

الشكل رقم 1-2: مؤشرات تقيم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر

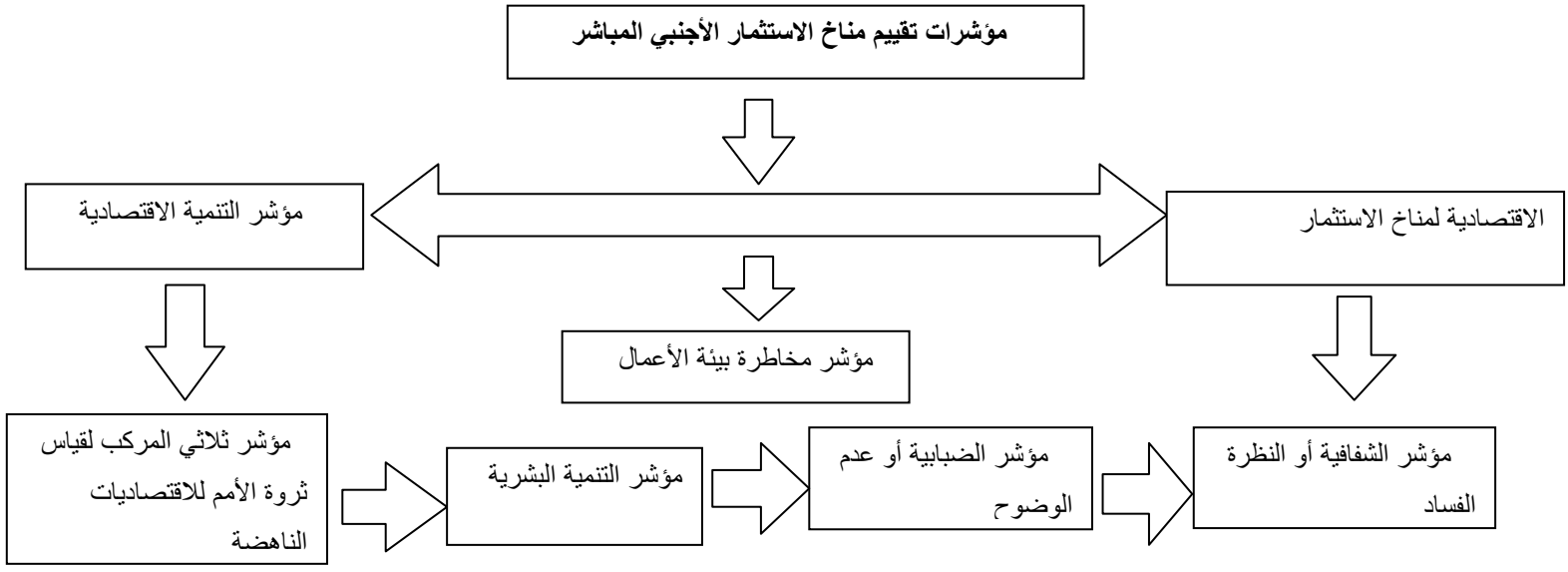

المصدر:من إعداد الطالبتين

من خلال الشكل التالي نلاحظ أن مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي متنوعة وبالرغم أنها لم تصل لمرحلة الدقة الكاملة و الثبات إلا أن الواقع أثبت أن هناك صلة قوية بين موقع الدول في هده المؤشرات و حصتها من الاستثمار الأجنبي المباشر وفيما يلي سنتطرق إلي شرحها:

أولا- المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار:

هدا المؤشر لا يعكس مختلف التطورات الأخرى كدرجة الاستقرار السياسي و التطورات التشريعية و المؤسسية تعمل علي تقديرها كل سنة من خلال تقارير مناخ الاستثمار الصادرة عنها ويتم حساب هدا المؤشر **بمجموع كل من:- مؤشر رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي** و الذي يستخدم لتقييم تطورات السياسة المالية, - **مؤشر رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي** هذا المؤشر يستخدم لتقييم المعاملات الخارجية للاقتصاد, - **مؤشر معدل التضخم** والذي يستخدم لتلخيص تطورات السياسة النقدية في سعيها نحو تدعيم استقرار التوازن النقدي وبالتالي **فمجموع هده المؤشرات يقسم علي ثلاثة.**[1]

ويتم قياس التطورات في مناخ الاستثمار باستخدام قيمة المؤشر المركب وهو متوسط متوسطات المؤشرات الثلاثة السابقة,

- فإذا كانت قيمته أقل من "1" فإن ذالك يدل علي عدم وجود تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

-فإذا كانت قيمته محصورة بين"1 و2" وجود تحسن في مناخ الاستثمار.

-إذا كانت قيمة المؤشر بين "2و3" فان ذلك يدل علي تحسن كبير في مناخ الاستثمار.[2]

ثانيا- مؤشر مخاطرة بيئة الأعمال: إن تعريف المؤشر هو تعريف حقيقي للمناخ السياسي والاقتصادي للبلدان و التي يتم تصنيفها وفق 5 مجموعات:

1-دول ذات مناخ مناسب

[1]- عميروش محند شلغوم مرجع سابق ص103

[2]- عميروش محند شلغوم مرجع سابق ص104

2-دول يكون التوجه فيها نحو القومية الوطنية مدعم بالمؤسسات المالية.

3-دول ذات مخاطرة متوسطة

4-دول ذات مخاطرة بالنسبة للشركات الأجنبية

5-دول ذات مناخ أعمال غير مناسب

وبالتالي فإن هذا المؤشر يولي أهمية كبري لكل من الاستقرار السياسي و قابلية العملة للتحويل و مستوي النمو الاقتصادي و أهمية أقل لكل من القروض القصيرة والطويلة الأجل.[1]

ثالثا-مؤشر الحرية الاقتصادية: يعطي هذا المؤشر صورة عامة عن مناخ الاستثمار في البلد حيث يأخذ بعين الاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية و البيروقراطية ووجود عوائق للتجارة و مدى سيادة القانون وقد ازدادت أهمية هذا المؤشر لما يخلفه من انطباع إيجابي عن البلد فهو يدعم عمليات الترويج للاستثمار.[2]

رابعا- مؤشر الشفافية أو (النظرة إلي الفساد):هو مؤشر مركب يعكس درجة التحسن في ممارسة الإدارة الحكومية و الشركات العالمية لغرض تأطير جهودها في محاربة الفساد كما يدعوا هدا المؤشر إلي: - تكييف الجهود لتبني سياسة النفس الطويل للوصول إلي بيئة أكثر شفافية في أداء الأعمال,- يساند القوانين التي تحرم دفع الرشاوى و محاسبة المسئولين المتهمين بالفساد,- تعزيز ربط المساعدة المتقدمة من المؤسسات المالية الدولية لمدى تبني الدولة لبرنامج محاربة الفساد و مدى النجاح في تطبيقه الفعلي.[3]

[1]- أحمد سمير أبو الفتوح مرجع سابق ص190

[2]- أحمد سمير أبو الفتوح مرجع سابق مباشرة ص191

[3]- أحمد سمير أبو الفتوح مرجع سابق ص192

خامسا- مؤشر الضبابية أو(عدم الوضوح):يعتبر أداة تحليلية هامة في خدمة الحكومات لتحديد أبرز معوقات الاستثمار فكلما ركزت الدولة علي الشفافية و محاربة الفساد وتحسين البيئة التشريعية والاقتصادية و أفضل الممارسات المحاسبية المالية زادت قدرتها علي استقطاب التدفقات الاستثمارية التي تدعم النمو الاقتصادي و تعزيز الازدهار.[1]

سادسا- مؤشر التنمية البشرية:يقصد بها تلك العملية التي تهدف إلي زيادة القدرات المتاحة أمام الناس وعلي الرغم من أن هذه العملية تشتمل علي خيارات كثيرة و متنوعة وغير محدودة إلا أنها تتيح للأفراد ثلاثة خيارات مهمة تتمثل في ضرورة أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل ثم تتحدد الخيارات لكي تستوعب الحريات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.[2]

سابعا- مؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصاديات الناهضة:يصدر لنا هذا المؤشر عن هيئة الشؤون منذ عام 1996 وذالك لقياس مدي قدرة الدولة الناهضة علي تحقيق التنمية الموازية بين النمو الاقتصادي و تحسين الأوضاع الاجتماعية و كذالك علي مدي قدرتها علي توفير بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة للاستثمار و يشمل هذا المؤشر حوالي 70 دولة من الدول الناهضة من بينها الجزائر ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مكونات فرعية و تضم 63 مكونا وهي:

- مؤشر البيئة الاقتصادية و يعتمد علي المؤشرات الاقتصادية الرئيسية و مؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي و مؤشر بيئة أداء الأعمال.

-مؤشر البنية التحتية للمعلوماتية و مدى توسيع استخدامها .-مؤشر البنية الاجتماعية و يشمل مؤشرات التنمية و الاستقرار الاجتماعي و مؤشرات الصحة ومؤشر حماية البيئة.[3]

[1]- أحمد سمير أبو الفتوح مرجع سابق ص 193

[2]- كاظم أحمد البطاطا و د,كاظم سعد الأعرج و د,سعدية هلال التميمي "البيئة الاستثمارية" دار الأيام الطبعة الأولي 2017 ص67

[3]- منصوري الزين مرجع سابق ص 170

المبحث الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

يؤثر معدل الاستثمار و إنتاجية في النمو الاقتصادي لذالك يحدد الاستثمار معدلات النمو الاقتصادي وأبرزت نماذج النمو الاقتصادي المختلفة العوامل التي تحدد الاستثمار.فنجد أن الاستثمار في الفكر الكلاسيكي يتحدد بمعدل الربح,و يرتبط معه بعلاقة طردية و بالتالي فإن انخفاضه يؤدي إلي ثبات معدل النمو الاقتصادي وفي هده الحالة يكون الاستثمار للإحلال و تنخفض الأجور الحقيقية.[1]

المطلب الأول: مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

نظرا لوجود علاقة بين مفهوم النمو والتنمية فإنه عادة يتم نوع من الخلط بين المفهومين ولهذا الغرض سنتطرق فيما يلي إلي تعريف النمو الاقتصادي.[2]

يشير النمو الاقتصادي إلي الزيادة المضطرة في الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغيرات مهمة و ملموسة في الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية السياسية والثقافية فهو تغير تدريجي و مستقر في المدى الطويل.[3]

وبذالك فإن النمو الاقتصادي يعني تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل و يجب أن تكون هذه الزيادة حقيقية وعلى المدى البعيد.

كما أن النمو الاقتصادي يركز علي الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل المتوسط,أي علي كم السلع و الخدمات التي يحصل عليها و لا يهتم بنوعية تلك السلع و الخدمات من ناحية أو بتوزيع الدخل بين

[1]– منصوري الزين مرجع سابق ص310

[2]– كريمة قويدرى مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي" ص37

[3]– مدحت القريشي مرجع سابق ص125

فئات المجتمع من ناحية أخري, بالإضافة إلي أن النمو الاقتصادي يتحقق تلقائيا دون تدخل السلطات الحكومية.[1]

الفرع الثاني:مفهوم التنمية الاقتصادية

تتعدد تعاريف التنمية الاقتصادية بحيث عرفها البعض علي أنها "العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلي حالة التقدم ويصاحب ذلك إحداث العديد من التغيرات الجذرية و الجوهرية في الهيكل الاقتصادي".[2]

كما عرفها (Edgar Owen) في كتابه عام 1987 بأنها" لا تقتصر علي الجانب الاقتصادي فحسب بل إنها ترتبط بالأفكار السياسية و أشكال الحكومة و دور الجماهير في المجتمع,كما أنها تعني حصول تغيرات هيكلية مهمة وواسعة في المجالات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية وفي التشريعات و الأنظمة والتنمية تشير إلي البلدان النامية و هي تغير غير مستمر و فجائي في الحالة المستقرة".[3]

أما الاقتصادي (Kindleberger)فيؤكد أن التنمية الاقتصادية عبارة عن "الزيادة التي تطرأ علي الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفير تغيرات تكنولوجية وفنية و تنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاءها".[4]

ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص أن التنمية هي عملية شاملة و متعددة الأبعاد و الجوانب وأن التنمية الاقتصادية المتواصلة لها متطلبات سياسية و اجتماعية و ثقافية وأنها تطرح تداعيات علي نفس

[1]– محمد عبد العزيز عجمية , – د,إيمان عطية ناصف, – د,علي عبد الوهاب نجا في " التنمية الاقتصادية" الدار الجامعية – الاسكندرية 2006 ص 77

[2]– محمد عبد العزيز عجمية ,د,إيمان عطية و د,علي عبد الوهاب نجا مرجع سابق ص 77

[3]– د,مدحت القريشي مرجع سابق ص 122

[4]– د,حربي محمد موسي عريقات "التنمية التخطيط الاقتصادي " دار البداية للنشر و التوزيع الطبعة الأولي2014 عمان –الأردن– ص62

الأصعدة ومن هذا المنظور فإن جوهر التنمية هو كفاءة استخدام الموارد المالية والبشرية المتاحة بهدف تحقيق رفاهية الإنسان".[1]

الفرع الثالث:الفرق بين النمو و التنمية الاقتصادية

إن النمو لا يعني التنمية أو علي الأقل ليس مرادفا لها لكنه جزءا منها و ضروري لتحقيقها , إلا أنه لا يحققها لوحده بل يجب تحسين الظروف الإجتماعية (الصحة و التعليم) وكذا المستوي السياسي وهذا بالإستقلال الاقتصادي و زيادة سمعة البلد في الخارج و في الأخير يمكن القول أن التنمية شيء شامل و النمو جزء منها.[2]

كما أن (Lewis)في تعريفه يحاول تبيان الفرق بين التنمية و النمو فيقول:" النمو الاقتصادي هو أمر ضروري للتنمية لأنه وحده يمكنه رفع مستوي المعيشة".[3]

وفي نفس المعني جاء (J.Walinsky) بتعريف شامل للتنمية الاقتصادية بالاضافة إلي التفريق بين التنمية و النمو فيقول:" إن التنمية الاقتصادية بالنسبة للاقتصاديين تعني قبل كل شيء النمو الاقتصادي أي إزديادا إجماليا في إنتاج السلع و الخدمات بمعدل أسرع من نمو السكان.إن النمو الاقتصادي في الحقيقة هو أهم عنصر منفرد في التنمية الاقتصادية و هو أساسي لها, إلا أن النمو و إن كان أساسيا فإنه ليس مرادفا تماما للتنمية الاقتصادية و لا يكفي و حده لضمان تحقيقها.[4]

[1]– د,اسماعيل محمد بن قانة " اقتصاد التنمية " دار أسامة للنشر و التوزيع الطبعة الأولي 2012 عمان –الأردن– ص 230

[2]– اسماعيل شعباني " مقدمة في اقتصاد التنمية " دار هومة للنشر و التوزيع ص 54

[3]– اسماعيل شعباني مرجع سابق ص 53

[4]– اسماعيل شعباني مرجع سابق مباشرة ص 53

و الجدول التالي رقم 1-2: يبين الفرق بين النمو و التنمية الاقتصادية:

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
يشير النمو إلي مجرد الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.	التنمية الاقتصادية هي عملية مركبة تتضمن النمو كأحد عناصرها المهمة.
يعتبر النمو متغيرا خارجيا كما أنه في بعض الدراسات يعتبر داخليا.	التنمية هي أشمل من النمو فهي تؤدي إلي زيادة الدخل القومي و بالتالي زيادة دخل الفرد.
يؤدي إلي زيادة الناتج المحلي الخام .	يعمل علي تحسين مستوي معيشة الأفراد
يعمل علي تحسين نوعية الموارد المتاحة لزيادة الناتج في البلد.	تسعي التنمية الاقتصادية كذالك علي توفير السلع و الخدمات.

المصدر: من إعداد الطالبتين

مما سبق نلاحظ أن مفهوم التنمية يشير إلي معني أوسع مما يتضمنه مفهوم النمو الاقتصادي.

"**فالنمو الاقتصادي** تراكم كمي يجري مع مرور الزمن و باستمرار ينتج من الحركة الدائمة للمجتمع بما يحدث زيادة في الدخل القومي و في متوسط نصيب الفرد منه أما **مفهومالتنمية الاقتصادية** فهو مصطلح كمي و نوعي و في نفس الوقت يتضمن حدوث تغير جدري في هيكل الإنتاج و في البنيان الاقتصادي".[1]

[1]- خيالي خيرة " دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية للفترة (2000-2012) " جامعة ورقلة ص47

المطلب الثاني :دور الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية

أجمعت معظم الدراسات و النظريات علي الدور الرئيسي الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية في رفع معدلات النمو الاقتصادي علي المدى الطويل و القصير.[1]

كما أن فتح المجال أمام هذا النوع من الاستثمارات يؤدي إلي تحسين الخدمات المقدمة للسكان حيث تكون هده الخدمات أفضل مما كانت عليه إلي جانب أن تحقيقها يتم بأسعارها المعقولة بالإضافة إلي توزيعها الكفؤ.[2]

الفرع الأول:دور الاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية الاقتصادية

هناك عدة معايير يساهم بها الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع التنمية الاقتصادية من بينها أنه:[3]

– يقوم بتقليل الواردات و زيادة الإنتاج الموجه للتصدير يؤدي إلي زيادة تدفق رؤوس الأموال و بالتالي تحسين الميزان التجاري مما يحسن ميزان المدفوعات.

–يساهم في جلب الأصول المادية و الغير مادية المتمثلة في رأس المال و التكنولوجيا و المهارات التنظيمية و بالتالي تحقيق تنمية اقتصادية جيدة.

– يمثل عامل مهم في تحسين فاعلية الاستثمار المحلي من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و المدخرات المحلية مما يؤدي إلي زيادة فوائد هده الاستثمارات التي بدورها ترفع من المدخرات.

– تقليص حجم البطالة و هدا عن طريق المشروعات الجديدة التي توفرها الشركات متعددة الجنسيات حتى تقوم بأعمالها الخاصة.

---

[1]- أميرة حسب الله محمد مرجع سابق ص 19
[2]- أحمد هليل الشمري مرجع سابق ص 64
[3]- أميرة حسب الله محمد مرجع سابق مباشرة ص 19

– رفع مستوي التنمية الاقتصادية و هدا من خلال ما يوفره الاستثمار الأجنبي المباشر من رأس المال النقدي و العيني و أثره الإيجابي علي اقتصاد و تجارة تلك الدولة و ذالك من خلال القيام ببرامج تنموية متوسطة و طويلة الأجل.

– الاستفادة من التقدم التكنولوجي المتطور و تقدم علم الإدارة الحديث التي تمتاز به الدول المتقدمة مع توظيف الخبرات الإدارية.

الفرع الثاني : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الاقتصادي

"يمكن أن يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الاقتصادي في الدول المضيفة،عندما يؤدي دخول الشركات إلي خروج الشركات الوطنية من السوق بفعل المنافسة غير المتكافئة و قيام الشركات الأجنبية بتحويل الأرباح إلي الخارج،كل ذلك يحد من جهود التنمية في الدول المضيفة في حين قد تنعكس التدفقات الواردة من الاستثمار إيجابيا علي النمو الاقتصادي في الدول المضيفة. فالمزايا التي تم تمتلكها الشركات الأجنبية (التكنولوجيا المتطورة , القدرات التمويلية) تسمح لها باستغلال فرص الاستثمار المتوفرة في الدول المضيفة بصفة أفضل من الشركات الوطنية التي تفتقر إلي المزايا السابقة الذكر، مما ينعكس إيجابيا إلي تنشيط القدرات الإنتاجية و زيادة ديناميكيتها ، الأمر ينعكس إيجابا في تعزيز النمو الاقتصادي ."[1]

" كما أن تدفقات الاستثمار الأجنبي تساهم في حالات معينة علي رفع مستوي الاستثمار المحلي باعتبارها رافد إضافي في المدخرات الوطنية اللازمة للقيام بالمشاريع الإنتاجية ففي حالة انخفاض المدخرات الوطنية،فإن الاستثمار الأجنبي يضيف إلي التكوين الرأسمالي الثابت الذي يعمل علي تغطية فجوة الموارد المحلية الناجمة عن النقص في المدخرات الوطنية و هذا يؤدي إلي زيادة موارد النقد

[1]- أميرة حسب الله محمد مرجع سابق ص19

الأجنبي التي تساعد علي خلق فرص استثمارية جديدة للمستثمرين المحليين و تحفيز الشركات المحلية علي شراء المدخرات الوسيطية المصنوعة محليا و زيادة الصادرات و النتيجة تكون زيادة الاستثمارات المحلية التي ترفع من معدل التكوين الرأسمالي و بالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي."[1]

"كما أنها تعتبر مصدرا تمويليا لاقتصاديات الدول النامية حيث تساهم في تنميتها من خلال ما يصاحبها من تكنولوجيا متقدمة و معارف و تقنيات جديدة في التسيير بالإضافة إلي الرفع من القوة التصديرية و قنوات توزيع و تسويق السلع المنتجة و المصدرة من طرف البلدان بسبب ضيق أسواقها،و بفضل احتكاكها مع القطاعات الصناعية المحلية تؤدي بالاستثمارات الأجنبية المباشرة إلي تحسين مستويات التكوين و خبرة اليد العاملة المحلية."[2]

الفرع الثالث:أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي التكنولوجية و الصادرات

أولا- أثره علي نقل التكنولوجيا:"ليس من السهل قياس آثار الاستثمار الأجنبي علي التحويل التكنولوجي لكن يبدو أن هناك مجالات أو قطاعات ظاهرة للعيان حدث فيها تطور ملموس كمجال الإلكترونيك و مجال الاتصالات. لا يمكن قياس مدي تأثيره علي نقل التكنولوجيا في جميع القطاعات الاقتصادية إلا أنه يتجلي بوضوح في قطاع الخدمات. وقد تم اعتماد تقنية جديدة يعتمد علي التكنولوجيا العالية في مجال إرسال الحوالات, تتمثل في خدمات واسترن للاستلام السريع للأموال ."[3]

" كما أن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا صار أولوية من أولويات صانعي القرار في البلدان النامية, وقد عمدت هده البلدان إلي تحرير أنظمتها الخاصة لنقل التكنولوجيا لتصير أكثر

[1]- عبد الرزاق حمد حسين الجبوري مرجع سابق ص 75
[2]- خيالي خيرة مرجع سابق ص 72
[3]- نعيمة أوعيل مرجع سابق ص218

إنتقاءا وملائمة لظروفها الاقتصادية كما سعت إلي زيادة قدراتها الإستعابية لتوطين التكنولوجيا المنقولة,و زيادة الروابط بين الشركات الأجنبية و فروعها و بين الشركات المحلية."[1]

ثانيا- أثره علي الصادرات:" أما عن مستوي الصادرات فلا يمكن القول بأن الأثر غير موجود لكون النسبة الكبيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي في قطاع المحروقات وأن اقتصاد الجزائر مرتبط بالمحروقات و بالتالي فإن الآخر بمثابة تحصيل حاصل وهو غير واضح."[2]

" كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر سيحدث تحسن في ميزان المدفوعات عندما يقوم بتوسيع حجم الصادرات إلي دول العالم أو إعادة التصدير إلي الدولة الأم و الأرجح أن تحقق الشركات الأجنبية المستثمرة و التي تدخل أسواق التصدير النجاح المطلوب و بالتالي فإن صادرات الشركات الأجنبية سوف يزداد إنتاجها نظر للعلاقة الإيجابية و الوثيقة بين الصادرات و الاستثمار الأجنبي المباشر."[3]

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية

تشير الدراسات المهتمة بموضوع التنمية بأن التمكن من هذا الموضوع يقتضي معرفة عدة مؤشرات من أهمها الاقتصادية و الاجتماعية و التي تعطي تفسيرا أوضح لوضع هذه التنمية.

الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية

و تتمثل هذه المؤشرات في العناصر التالية:[4]

أ- الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر مؤشر يعتمد عليه للتنمية لأنه مقبول بشكل واسع لدي المفكرين الاقتصاديين كأداة للقياس و التحليل الاقتصادي لأي بلد كان في العالم رغم التبيان في الخصائص

[1]-عبد الرزاق حمد حسين الجبوري مرجع سابق ص 79

[2]-نعيمة أوعيل مرجع سابق ص 218

[3]- باسم حمادي الحسن مرجع سابق ص 40 و 41

[4]- جلالي بوضراف مذكرة لنيل شهادة الماجستير بعنوان "دور الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية" جامعة أبو بكر بلقايد ص 100

حسب كل بلد نتيجة لاختلاف الأنظمة الاقتصادية لذالك تبقي محل اهتمام المفكرين بدراسة المتغيرات الاقتصادية.

ب– نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر من مقاييس التنمية الاقتصادية و يحدد بحاصل قسمة الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما علي العدد الإجمالي لسكان البلد و للتحليل الاقتصادي يجب معرفة القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي و نسب مساهمتها في تكوين هذا الناتج أما فيما يخص المكونات فهي كما يلي:

– **القطاعات السلعية:** و هي تتكون من القطاع الفلاحي و الصيد و الغابات بالإضافة إلي الصناعية الإستخراجية و كذالك قطاع الصناعات التحويلية إلي جانب قطاعات أخري كالكهرباء و الماء.

– **القطاعات التوزيعية:** تتكون من قطاع التجارة,النقل,المواصلات,البنوك و التأمينات.

– **قطاع الخدمات:** يشمل قطاع السكن,الصحة,التعليم و السياحة.

الفرع الثاني: المؤشرات الاجتماعية

تتكون المؤشرات الاجتماعية من:[1]

أ – **الصحة:** عملية الانفاق علي الصحة تعتبر عاملا أساسيا لترقية العنصر البشري و ذلك من خلال الوقاية من الأمراض و التحكم في الأمراض المزمنة, لأن هذا الإنفاق هو من المؤشرات التي تعكس حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ب – التعليم :هو من أهم المؤشرات التي يتميز به من الفعالية في التنمية الاقتصادية و هو يشمل الجانب الثقافي,الاجتماعي و الاقتصادي.

[1]- جلالي بوضراف مرجع سابق مباشرة ص 100

ج – البطالة: هي من أهم مؤشر لحقيقة التنمية في أي بلد لأن البطالة تمثل التحدي الأكبر لأي حكومة كانت في العالم. علي هدا الأساس إذا ما أردنا التحكم في هذا المؤشر فيستطيع متخذ القرار في الدولة أن يخرج البلد من دوامة أي أزمة كانت لأن المؤشرات الأخرى يمكن معالجتها و التحكم فيها لأن البطالة هي عاتق الاستقرار الاجتماعي بصفة عامة.

المبحث الثالث:محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر و عوائقه

المطلب الأول: محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

"إن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية يتطلب برنامجا لتعريف المستثمر بالظروف المحلية و تشجيع فكرة الاستثمار الأجنبي المباشر في ذهنه و تزويده بالمعلومات الدقيقة لإستبعاد حالة اليقين التي تحيط به.[1]

الفرع الأول: العوامل المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك مجموعة من العوامل التي تلعب دورا كبيرا في خلق بيئة مساعدة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية كما تساعد علي تدفق الاستثمارات الأجنبية نحو هذه الدول ومن أهم هذه العوامل":

أولا– سياسات الدول المضيفة اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر:تتضمن هذه السياسات مجموعة من الحوافز و القيود المفروضة عليه و كذلك الأنظمة و القوانين المتعلقة بالملكية و التسهيلات الممنوحة[2] و هي تشمل:

[1]– باسم حمادي مرجع سابق ص 77

[2]– باسم حمادي نفس المرجع مباشرة ص 77

أ – الحوافز:"إن سياسة الحوافز تأخذ في الاعتبار مدى مساهمة المشروع في تطوير المناطق الفقيرة و النائية و تنميتها و خلق فرص العمالة و مساهمته في زيادة التدفقات النقدية من الصرف الأجنبي.[1] كما أن هناك نوعين من الحوافز:

-**الحوافز التمويلية:**يتضمن قيام حكومات الدول المضيفة بتزويد المستثمرالأجنبي بالأموال مباشرة و قد تكون علي سبيل المثال في شكل منح استثمار أو تسهيلات ائتمانية مدعمة".[2]

– **الحوافز المالية:**"تقدم بهدف تخفيض أعباء الضرائب الكلية بالنسبة للمستثمر الأجنبي و هنالك عدة بنود تنطوي تحت هذا النوع مثل: الإعفاءات الضريبية و الاستثناءات من رسوم الاسترداد علي المواد و المدخرات الوسيطية و السلع الرأسمالية و إعفاء أو تخفيض معدلات الضرائب الجمركية علي صادرات المشروعات بالمناطق الحرة ."[3]

ب – الأنظمة و القوانين :" تأخذ هذه و القوانين عدة أشكال بحيث نفرض كثير من الدول النامية قيودا علي تحويلات الفائدة و الأرباح الموزعة و متطلبات الوفاء بشروط الانجاز و من تم يتعين علي الشركة الأجنبية تحديد نسبة معينة من الإنتاج لغرض التصدير و ضرورة تشغيل عدد من الأيادي العاملة الوطنية و استخدام الموارد المادية الوطنية و خطر الدخول في بعض أنواع النشاطات الإنتاجية كإنتاج الأسلحة أو المرافق العامة."[4]

ثانيا- البنية الاقتصادية و السياسية في الدول النامية:" إن وجود إطار من السياسات الملائمة ضروري لتوفير مناخ استثماري مناسب يسمح بتدقيق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر,وهدا الإطار يتميز بالاستقرار السياسي و الاقتصادي,فعدم وجود استقرار سياسي واقعي و محتمل لا يشجع

[1]- هيل عجمي جميل "الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية" ص 40
[2]- عبد المطلب عبد الحميد مرجع سابق ص 502
[3]- عبد المطلب عبد الحميد مرجع سابق مباشرة ص 503
[4]- هيل عجمي جميل مرجع سابق ص 41

علي الاستثمار لأنه يؤدي إلي امتناع المستثمرين عن إقامة مشاريعهم, وحتى مع وجود فترات قليلة من الاستقرار قد يدفع ذلك هؤلاء المستثمرين إلي إلغاء مشاريعهم أو عدم توسيعها أو قطع تحويلاتهم كذالك فإن توفر الشروط الاقتصادية المستقرة و الشفافية ستخلق جوا من الثقة و الطمأنينة لدي المستثمرين."[1]

ثالثا- تبيان العائد:" من المعروف عادة أن الاستثمارات الأجنبية في البلدان الغنية مربحة أكثر منها في البلدان الفقيرة أو النامية و قد يبدوا ذالك غريبا للوهلة الأولي حيث من المفروض نظريا أن رأس المال يكون أكثر ربحا بحيث يكون نادرا أو مطلوبا بشدة,وهدا هو الحال في الدول النامية و لكن هدا الأمر يبدوا مختلفا في البلدان المتقدمة الرئيسية كان متوسط عوائد أرصدة رؤوس الأموال غير المقيمة خلال المدة (1987م-1990م) هو17% مقابل 12% في الدول النامية." [2]

رابعا- سياسات الدول الصناعية المتقدمة:" إن سياسات الدول الصناعية تؤثر علي اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول النامية فالمعدلات المنخفضة للنمو الاقتصادي التي تنشر في بعض الدول الصناعية في أحيان معينة و ارتفاع تكاليف الإنتاج فيها تزيد من جاذبية الدول النامية للاستثماراتالمباشرة و لكن في الوقت نفسه فإن الجهود التي تبذلها الدول الصناعية لتشجيع الإنتاج الوطني فيها و حمايته و تقديم حوافز و تسهيلات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر المتقدمة إلي الدول النامية."[3]

الفرع الثاني: مستقبل الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

[1]- باسم حمادي الحسن مرجع سابق ص 81

[2]- باسم حمادي مرجع سابق ص 81

[3]- هيل عجمي جميل مرجع سبق ذكره ص 81

"الاستثمار الأجنبي المباشر متغير شديد التأثير بالظروف الاقتصادية,السياسية,الاجتماعية و الثقافية و فيما يلي بعض النقاط التي يمكن أن تحدد الاتجاهات العامة لمستقبل الاستثمار الأجنبي في الدول النامية .

أولا– تشير الظروف المحلية و الدولية الحالية إلي أن الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص سوف يتزايد في الدول النامية خلال السنوات المقبلة و يرجع ذالك لزيادة أهمية من إجمالي تدفق رؤوس الأموال الدولية و حدوث تحول في طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر و قد حدث هدا التحول لمساندة الظروف الاقتصادية و السياسية المواتية للاستثمار الأجنبي المباشر و التوجه العالمي نحو تقليل القيود عليه و توجه الدول النامية نحو تحرير اقتصاديتها الوطنية و السير نحو برامج الخصخصة في هده الدول فسنعكس هده التطورات الايجابية علي توسع الاستثمارات المباشرة الخاصة و زيادة حصة الدول النامية منها."[1]

ثانيا–"يتوقع أن يستثمر معدل النمو في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية, فعولمة الإنتاج التي تقوده الشركات متعددة الجنسيات و تتمتع بثماره التي سوف تستثمر و تتوسع في المستقبل و تترك بالتالي أثرا إيجابيا في زيادة الاستثمار المباشر و التجارة الدولية على حد سواء."[2]

ثالثا– "إن حرية التجارة و تعاظم دور منظمة التجارة الدولية و التقدم التقني و انخفاض تكاليف النقل و التطور في وسائل الاتصال سوف يسمح للشركات متعددة الجنسيات بزيادة عدد تكاليف و سيؤدي هذا الاتجاه داته إلي استمرار توسع الشركات متعددة الجنسيات علي الصعيد العالمي و يزيد بالتالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلي الدول النامية."[3]

---

[1]–هيل عجمي جميل مرجع سابق ص 47

[2]– هيل عجمي جميل مرجع سابق ص 48

[3]– باسم حمادي حسن مرجع سابق ص90

رابعا– "إن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي المتوقع في الدول النامية و زيادة صادراتها و استمرار الإصلاحات الهيكلية التي تتضمن حرية التجارة ووضع أطر مناسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة سوف يرفع من إنتاجية الاستثمار الأجنبي المباشر فيها و كفاءته و يعطي دوافع قوية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر صوب الدول النامية,و مع استقرار الدول النامية بانتهاج سياسة الإصلاح الاقتصادي و السياسي فإن ذالك سيؤدي إلي ارتفاع معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر مثل: نقل التقنيات و المهارات الفنية و الزيادة في اسواق التصدير حيث تجعل هده الفوائد الدول النامية أكثر حرصا علي تبني سياسات أكثر انفتاحا إزاء الاستثمارات الأجنبية المباشرة."[1]

خامسا– "ومع توقع إن تتمتع الدول النامية بمعدل نمو أعلى من الدول الصناعية خلال السنوات 10 المقبلة و توسع أسواقها الوطنية,فإنها ستكون أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب و تشير الدراسات إلي أن النمو الاقتصادي و نظام التجارة المفتوح يؤديان إلي تعميق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها بنحو 10 مليارات دولار سنويا."[2]

سادسا– " رغم أن حصة كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر ستكون من نصيب الدول الصناعية المتقدمة عالية الدخل,فإن هناك احتمالات قوية بأن يتنامى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلي البلدان النامية المتوسطة و المنخفضة الدخل و ذالك في ضوء تحرك الاستثمارات المباشرة في الدول ذات العملة القوية إلي الدول ذات العملة الضعيفة."[3]

سابعا–"هناك حقيقة مفادها أن جزءا كبيرا من الاستثمارات المباشرة في الدول النامية يأتي من الدول المتقدمة غير أن الظروف الحالية التي يتجه فيها العالم نحو الانفتاح علي حركة رؤوس الأموال و

[1]– باسم حمادي حسن مرجع سابق مباشرة ص 90

[2]– هيل عجمي جميل مرجع سابق ص 50

[3]– هيل عجمي جميل مرجع سابق ص 51

السلع و الاستثمار,ستؤدي إلي أن يستفيد عدد أكبر من الدول النامية التي تأخذ بالإصلاحات السياسية و الاقتصادية من هده التدفقات."[1]

المطلب الثاني:عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: العناصر المعوقة للاستثمار في الدول النامية

تنقسم العناصر المعوقة للاستثمار في الدول النامية إلي خمس مجموعات من حيث ترتيب أهميتها علي اتخاذ القرار الاستثماري و ذالك علي النحو التالي:[2]

الشكل رقم 1-3: العناصر المعوقة للاستثمار الأجنبي المباشر

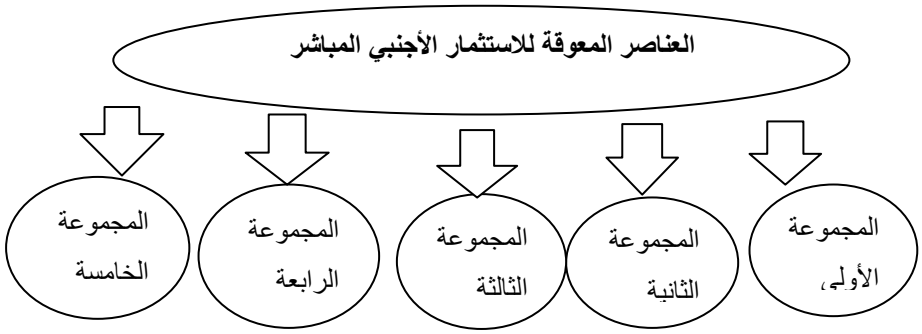

المصدر: من إعداد الطالبتين

- المجموعة الأولي:

- عدم وضوح و استقرار قوانين الاستثمار,عدم توافر الكفاءات الإنتاجية لتشجيع الاستثمار,عدم ثبات و تدهور أسعار صرف العملة الوطنية,البيروقراطية الإدارية و صعوبة التسجيل و الترخيص.

- المجموعة الثانية:

[1]- باسم حمادي حسن مرجع سابق ص 92
[2]- أحمد سمير أبو الفتوح مرجع سابق ص62

– عدم توافر مناخ استثماري ملائم ,عدم توفر شريك محلي من القطر المضيف ,صعوبة تحقيق عائد مرتفع علي الاستثمار, صعوبة التعامل مع الأجهزة المعنية للاستثمار

– المجموعة الثالثة:

– ازدواجية الضرائب و ارتفاع معدلات الضرائب ,ارتفاع معدل التضخم ,عدم توفر خرائط استثمارية , عدم توفر البني الهيكلية و عناصر الإنتاج

– المجموعة الرابعة:

– القيود المفروضة علي رأس المال , تفشي الرشاوى و العمولات ,محدودية السوق المحلية و عدم توفر فرص الاستثمار, غياب الدعم المادي و المعنوي من قبل البلد المضيف.

– المجموعة الخامسة:

– عدم كفاية الحوافز للاستثمارات الوافدة ,عدم تنفيذ التزامات البلد المضيف للاستثمار,عدم توافر التنسيق بين الدوائر الرسمية المعنية بالاستثمار, عدم توفير بنوك للمعلومات.[1]

الفرع الثاني:عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر

"يلقي الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مجموعة من العراقيل المرتبطة ب بعضها البعض و التي تقف عائقا في وجه تدفقاته و سببا في عدم تحقيق الهدف الأساسي من هذا الاستثمار و لكن إذا بذلت مجهودات لتعبيرها و إزاحتها فإنه من الممكن أن نحصل علي نتائج أفضل من التي هي عليه الآن و تتمثل هذه المعوقات فيما يلي:

[1]- أحمد سمير أبو الفتوح مرجع سبق ذكره ص 63

أولا- عدم الشفافية في حسابات المؤسسة: إن عدم الشفافية تعرقل عمليات بيع المؤسسات أو عمليات الشراكة خصوصا في حالة ضخامة ديون المؤسسة,أو خطورة الضريبة بالنسبة لعملية التحويل غير المصرح بها."[1]

ثانيا- وجود اقتصاد موازي غير رسمي: "بحيث تتجلي أهميته في تواجد سلع بدون حقوق جمركية و كذالك الدفع دون فوترة و دون إتباع طرق رسمية في الدفع, مما أدي إلي إغراق السوق بهذه السلع و بأسعار تنافسية و تمثل نشاطات هذا القطاع ما بين 30 و40% من الناتج الداخلي الخام."[2]

ثالثا- المعوقات السياسية و الاجتماعية: " والتي تتمثل في: عدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي فترة التسعينيات, غياب الرؤيا الاجتماعية لأهمية الاستثمارات الأجنبية و ما يمكن أن تدره من منافع علي الاقتصاد الوطني.

رابعا- المعوقات الإدارية و القانونية:تمثل هده العراقيل أحد الكوابح الرئيسية لتحسين مناخ الأعمال و جذب رأس المال الأجنبي في الجزائر, إذ أن ما يميز الإجراءات الإدارية في الجزائر هو البيروقراطية و الروتين في الإجراءات و انجاز المعاملات,نقص الخبرات الفنية المتخصصة في الميدان رغم توفرها في سوق العمل, عدم و جود أنظمة معلومات متطورة و دقة في المعلومات, تعدد الأجهزة المشرفة علي الاستثمار و غياب التنسيق بين هذه الأجهزة."[3]

خامسا- مشكلة الوصول إلي القروض البنكية:"تعتبر من أهم العوائق في وجه المستثمرين الأجانب نظرا لعدة أسباب منها: صعوبة منح القروض من طرف البنوك الجزائرية, تأخر الإصلاحات في النظام البنكي و ضعفه من بين أسباب فشل كل السياسات الدولة الاقتصادية الرامية لإنعاش الاقتصاد

[1]- نعيمة أوعيل مرجع سابق ص 225
[2]- نعيمة أوعيل مرجع سبق ذكره ص 226
[3]- نعيمة أوعيل مرجع سابق مباشرة ص 226

بصفة خاصة,عدم و جود بنوك متخصصة في عملية الاستثمار,عدم تحمل البنوك الجزائرية للمخاطرة مما أدي إلي غياب مصدر أساسي للتمويل,صعوبة تحويل الأموال و القيود المفروضة علي عملية الصرف بالعملة الصعبة و غيرها من الأسباب التي أدت إلي عدم استقطاب الاستثمارات الأجنبية. ومنه:" فإن إصلاح النظام البنكي و تحديث و سائل التسيير لهذا القطاع أصبح ضروريا لمواكب الإصلاحات الاقتصادية و ذالك لتحقيق النتائج المرجوة لترقية الاستثمار المحلي و الأجنبي علي حد سواء."[1]

سادسا- مشكلة العقار الصناعي: " يمثل العقار الصناعي عائقا كبيرا أمام المستثمرين,الوطنين أن هده المشكلة ليست بالجديدة في الجزائر حيث كشفت التجربة التي مر بها الاستثمار في إطار المرسوم التشريعي رقم 93|12 علي أن العقار أصبح مع الوقت العائق الرئيسي أمام الاستثمار."[2]

سابعا- البنية التحتية:" تلعب البنية التحتية دورا لا يقل أهمية عن المتغيرات السياسية و الاقتصادية و القانونية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و لتقييمها يجب أن تتوفر للجزائر الاتصالات،المعلومات، النقل وغيرها..فإن عدم توفر هذه البني له أثر واضح في أحجام المشروعات التي يسعي المستثمر لإقامتها و إعاقة تنفيذها في المواعيد المبرمجة." [3]

ثامنا- مشكل النظام القضائي الغير فعال ورفض التحكيم الدولي يضر بالشراكة: " إن ضعف التحكيم باعتباره وسيلة و دية لفك النزاعات يشكل أحد العوائق أمام الشراكة الأجنبية حيث الشريك الأجنبي يرفض القضاء الجزائري بسبب هده المؤسسة و يفضلون التحكيم للاستفادة من مزايا القوانين الأجنبية."[4]فعلى الرغم من الإصلاحات الحديثة و القوانين الهامة التي أدخلت علي جهاز العدالة فأن

[1]- أحمد سمير أبو الفتوح مرجع سابق ص 64
[2]- أحمد سمير أبو الفتوح مرجع سابق ص 65
[3]- عميروش محند و شلغوم مرجع سابق ص 276
[4]- منصوري الزين مرجع سابق ص 174

الإجراءات التنفيذية مازالت طويلة و غير فعالة و كذا تشكل البيروقراطية و نقص الثقة في جهاز العدالة,كل هذه العراقيل تستدعي النظر فيها و محوها من واقع الاقتصاد الجزائري إذا كنا حقا نطمح إلي تطوير و ترقية الاستثمار."[1]

المطلب الثالث:مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الدول المضيفة تسعي إلي استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لزيادة حصيلة الإيرادات العامة عن طريق الضرائب التي يتم تحصيلها من نشاط هده الاستثمارات كما أن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر تساهم في تحقيق المزايا التالية سواء بالنسبة للدولة المضيفة و المستثمر الأجنبي.

أولا–بالنسبة للدولة المضيفة:

" الحصول علي الفن الإنتاجي المتقدم و التكنولوجية الحديثة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر و التي قد يصعب عليها في حالة الاقتراض الخارجي فضلا عن الآثار الايجابية لذلك علي الاقتصاد القومي من تأثير علي زيادة ورفع مستوي الإنتاجية و حسن استخدام الموارد المتاحة.

–يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلي التكوين الرأسمالي و بالتالي يعمل علي تغطية جانب من فجوة الموارد المحلية الناتجة عن النقص في الادخار الإجمالي عن الاستثمار المراد تحقيقه للدولة المضيفة."[2]

– "كما يعمل علي تحقيق وفرات اقتصادية للعمال تتمثل في زيادة أجورهم و قدراتهم علي الإنتاج.

[1]- منصوري الزين مرجع سابق ص 175

[2]- عبد المطلب عبد الحميد " مبادئ و سياسات الاستثمار" الدار الجامعية الطبعة الأولي 2010 ص 498

– بث روح المنافسة بين الشركات المحلية و ما يصاحب ذلك من منافع عديدة تتمثل في خفض الاحتكار و تحفيز الشركات علي تحسين نوعية الخدمات و المنتوج.

– ارتفاع إنتاجية الاقتصاد الوطني نتيجة محاكاة المشروعات المحلية للمشروعات الأجنبية,مما يؤدي في النهاية إلي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي, كما يؤدي إلي زيادة عاجلة في حصيلة الدول المضيفة من النقد الأجنبي و بالتالي يؤدي تأثيرا إيجابيا علي ميزان المدفوعات مما يمكنها من زيادة الواردات دون الحاجة إلي زيادة الصادرات."[1]

ثانيا– بالنسبة للمستثمر الأجنبي:

"يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر نشاطا للتوسع في أسواق جديدة,و الانتقال إلي بيئة الأعمال الدولية و بالتالي تتحول الشركات المستمرة إلي شركات متعددة الجنسيات وهذا ما يتيح لها العديد من المزايا,إن المستثمر الأجنبي يسعي إلي الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة في الدول المضيفة و من توافر المواد الخام و من التسهيلات و المزايا الضريبية,كما يستفيد من انخفاض المنافسة في أسواقها مما يسمح له باستخدام تكنولوجيا متقادمة غير مكلفة,و توسيع أنشطته لاختراق أسواق جديدة و بالتالي زيادة مبيعاته و تعظيم أرباحه."[2]

الفرع الثاني: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

بالرغم من الايجابيات التي يتمتع بها الاستثمار الأجنبي المباشر فإنه ينطوي علي عدد من السلبيات بالنسبة للدولة المضيفة و المستثمر الأجنبي تتمثل فيما يلي:

أولا–بالنسبة للدولة المضيفة:

[1]- عميروش محند شلغوم مرجع سابق ص 57
[2]- عميروش محند شلغوم مرجع سابق ذكره ص 58

"يقدم البلد المضيف عادة الكثير من المحفزات للاستثمار الأجنبي مثل:الأراضي,السكن,الاتصالات,المياه والكهرباء وغالبا ما يتم توفير هذه الأشياء مدينة و مدعومة وبالتالي قد يكون لهده الخدمات آثار غير مرغوبة علي البلد المضيف و كذا التأثير السلبي علي الادخار بحيث يدعي البعض بأن الأرباح التي تحققها الشركات المحلية قد تتأثر سلبا من جراء وجود الشركات الأجنبية بالتالي فإن الادخار المحلي قد يتأثر هو الآخر."[1]

-**التبعية التكنولوجية:** " إن الاستثمارات الأجنبية ترتكز في مجال الصناعات التقنية فإن البعض يري أن الشركات الدولية تتبع التكنولوجية الخاصة بها بسعر مرتفع يفوق بكثير التكلفة الخاصة بها حيث أنه في حالة نقل المعرفة و التكنولوجية من المركز الرئيسي إلي الدولة المضيفة غالبا ما تقوم الشركات الدولية بالاحتفاظ ببعض الأسرار لضمان الاحتفاظ بالتفوق التكنولوجي بالإضافة إلي أن هذه الشركات تستخدم في بعض الأحيان تكنولوجية لا تتناسب مع ظروف الدول النامية مما يؤدي إلي تعطيل القوي الشرائية بها و تفاقم البطالة ."[2]

التأثير السلبي علي ميزان المدفوعات:"حيث يشير البعض إلي أنه علي الرغم من الآثار الايجابية الأولية المباشرة التي تحدثها الاستثمارات الأجنبية المباشرة علي موازيين المدفوعات نظرا لزيادة حصيلة النقد الأجنبي التي تصيب الدولة المضيفة في حساب العمليات الرأسمالية,إلا أنه سرعان ما تتقلب بعد فترة إلي آثار سلبية حيث نجد أن نشاط الشركات متعددة الجنسيات سوف يؤدي إلي زيادة واردات الدول المضيفة من السلع الوسيطية و الخدمات, كما أن تلك الشركات سوف تبدأ في تحويل أرباحها إلي الخارج."[3]

---

[1]- مدحت القريشي "التنمية الاقتصادية " دار وائل للنشر و التوزيع الطبعة الأولي 2007 ص202

[2]– سنوسي بن عومر مرجع سابق ص 25

[3]– عبد المطلب عبد الحميد مرجع سابق ص 500

"ويشير البعض بأن نتائج الحالات الدراسية حول عيوب الاستثمار الأجنبي لا تثبت بالضرورة أن تكون ناتجة عن الاستثمار الأجنبي مثل:السياسات الحمائية ضد المنافسة الأجنبية و كذلك تركيز الشركات المحلية علي السوق المحلي أكثر من تركيزها علي التصدير مما أدي إلي إعاقة نمو الصرف الأجنبي."[1]

ثانيا- بالنسبة للمستثمر الأجنبي:[2]

- في الاستثمار المشترك قد يسعي الطرف المضيف إلي إقصاء الطرف الأجنبي من المشروع,مما يعني ارتفاع درجة الخطر غير التجاري,وهدا ما يتناقض مع أهداف المستثمر الأجنبي في الاستقرار،

- عندما يكون الطرف الوطني حكومة يمكن أن تضع شروطا صارمة على التوظيف، التصدير و تحويل الأرباح،

- انخفاض القدرات المالية و الفنية للمستثمر الوطني ,قد تؤثر سلبا علي فعالية المشاريع المشتركة ،

- احتمال التعارض في المصالح بين الطرف الوطني المحلي و في قرارات التسيير و الادارة،

- ضخامة رؤوس الأموال المحتاجة لتمويل الاستثمارات المملوكة بالكامل بالمقارنة بالاستثمارات المشتركة ,حيث يتحمل المستثمر الأجنبي و حده كافة التكاليف منذ إرساء اللبنات الأولي للمشروع إلي حين بداية إصدار أول منتج،

- إمكانية تعرض هذه الاستثمارات للأخطار غير التجارية مثل:التأميم و المصادرة و التصفية الجبرية أو التدمير الناجم عن عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي و الحروب الأهلية وتتأكد هذه المخاطر في كون مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الأجنبي المباشر يكون عرضه لكل التغيرات المفاجئة التي

---

[1]- مدحت القريشي مرجع سابق ص 203

[2]- عبد السلام أبو قحف" اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي" دار الجامعية الجديدة للنشر الإسكندرية 2003 ص486 و490

قد تحدث في مناخ الاستثمار في الدول المضيفة سواء الاقتصادية,الاجتماعية,السياسية,القانونية و التنظيمية.

خاتمة

من خلال دراستنا للاستثمار الأجنبي المباشر و مدى تأثيره علي التنمية الاقتصادية يتضح لنا أنه قد أعطيت له أهمية كبيرة من طرف الدول المضيفة و ذالك لكونه مصدر فعال من مصادر التمويل الدولي فهو بديل المديونية و آلية لتصحيح الاختلال في ميزانيات مدفوعاتها. كما أنه يعتبر دعامة النمو الاقتصادي فهو وسيلة للقضاء علي البطالة و فتح آفاق الأسواق الدولية أمام المنتجات المحلية,ورغم تخوف الجزائر من الاستثمار الأجنبي لسنوات طويلة غير أن أهميته الاقتصادية غيرت موقفها و جعلتها تنتهج جميع الطرق و الوسائل مع توفير الجو الملائم لجلب المستثمر الأجنبي.وكنتيجة للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي تسعي مختلف دول العالم بدون استثناء إلي استقطاب هذا المورد الهام في التنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر

مقدمة

لقد اختلفت الدراسات التي قام بها العديد من الاقتصاديين و الباحثين بهدف إبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر علي التنمية الاقتصادية، فبالرغم من عيوبه علي مستوي الدولة المضيفة و المصدرة له إلا أن هذه الدول تتنافس لجلبه من أجل التمتع بمزاياه المتنوعة كنقل التكنولوجية الحديثة للحصول علي الفن الإنتاجي المتقدم، زيادة حصيلة الإيرادات العامة عن طريق الضرائب التي يتم تحصيلها من نشاطات هذه الاستثمارات و غيرها من المزايا التي يحققها الاستثمار سواء بالنسبة للدولة المضيفة و المستثمر الأجنبي. و بهدا نحاول تناول بعض الدراسات السابقة التي تتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر و أثره علي التنمية الاقتصاديةومعرفة النتائج التي توصلت لها وذلك لتعزيز بحثنا هذا.

الدراسة الأولي:

-الدراسة التي قام بها **حسني علي خربوش** في كتابه بعنوان " **الاستثمار و التمويل بين النظرية و التطبيق**" دار زهران للنشر و التوزيع الأردن 2012 الطبعة الأولي. تضمنت المفاهيم العامة للاستثمار من حيث علاقة الاستثمار بالدخل القومي و علاقة الاستثمار بالاستهلاك و الادخار و العوامل المحددة لكل من الاستهلاك و الاستثمار و علاقة الدخل بمضاعف الاستثمار و أهم الفروقات الرئيسية بين الاستثمار و المضاربة و كذا إدارة المحافظ الاستثمارية و كيفية تخطيط الاستثمارات الرأسمالية من حيث الإنفاق الرأسمالي و طرق المفاضلة بين البدائل المختلفة للاستثمارات **حيث تم التوصل إلي أن:**

– موضوع الاستثمار و التمويل من المواضيع الهامة التي تحتل مكانا رئيسيا في مختلف الدول المتقدمة و النامية علي حد سواء من أجل رفع معدلات تنميتها الاقتصادية و استقرارها،

-ويرجع العديد من الخبراء أن أسباب تراجع الأسعار النفطية و العوائد المالية العربية أيضا هو انخفاض الطلب العالمي علي النفط وذلك بسبب استخدام الدول المستوردة لمادة النفط الخام مصادر أخري غير نفطية كإتباع سياسة بناء المحطات النووية و قد اقتصرت الدراسة بالنسبة لجانب الاستثمارات العربية خارج المنطقة العربية للفترة 1974-1982 فقط و ذالك لأنه كان لدي الدول العربية النفطية و فرة في مواردها المالية في هذه الفترة،

-كما أن الفوائض المالية العربية في واقع الأمر ناجمة عن الفجوة بين الموارد و الطاقة الاستعابية باعتبار أن ما يفيض عن الإنفاق و الاستثمار في خطط الأقطار النفطية ذات الفائض هو ما يشكل الفوائض المالية.

- يمكن أن تتعرض الاستثمارات خارج المنطقة العربية إلي المخاطر الغير تجارية وكذا مخاطر الخضوع إلي قيود عديدة تقلل العائد منها بالإضافة إلي تعرض رأس المال ذاته للخطر والخسائر الناجمة عن التضخم و هبوط القوة الشرائية للعملات المودعة فيها .

-إن من أهم المرتكزات الأساسية لإستراتيجية توطين رؤوس الأموال في الوطن العربي هي المشروعات العربية المشتركة لما لها من دور هام في توطين رؤوس الأموال العربية في الوطن العربي و كذا تطوير دور المؤسسات المالية و الأسواق المالية العربية.

-تتمثل أهم الوسائل التي يمكن إتباعها في جذب رؤوس الأموال العربية و استثمارها في إقامة المشروعات العربية المشتركة في الوطن العربي في تخصيص نسبة من الاستثمارات التي تتضمنها الخطط القطرية للمشروعات العربية المشتركة و إنشاء هيئة عربية مشتركة تتولي الإشراف علي اختيار المشروعات العربية المشتركة و الترويج لها, بالإضافة إلي تطوير دور الأسواق المالية في جذب رؤوس أموال عربية و استثمارها داخل الوطن العربي.

الدراسة الثانية:

-الدراسة التي قام بها " **صفوت أحمد عبد الحفيظ** " في كتابه بعنوان "**دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص**" دار المطبوعات الجامعية الاسكندرية 2005 والتي يري أن تطور القانون الدولي يكون بفعل الاستثمارات الأجنبية بحيث أصبح بمثابة القانون متعدد المناهج ظهر بعد ازدهار حركة العلاقات الاقتصادية عبر الحدود منهجي القانون الدولي الخاص المادي و القواعد ذات التطبيق الضروري **وقدتم التوصل إلي أن** -ظهور التحكيم التجاري الدولي كقضاء خاص بمجتمع التجار و رجال الأعمال عبر الحدود، فضلا عن ذالك فإن هناك أثرا هاما تحقق في مجال الاختصاص القضائي الدولي ألا و هو تحويل حصانة الدولة السيادية من الإطلاق إلي النسبية سواء كانت هده الحصانة قضائية أو حصانة ضد إجراءات التنفيذ لأن قواعد الاختصاص القضائي الدولي لم تكن بعيدة عن التطورات التي حصلت بفعل ازدهار حركة العلاقات الاقتصادية عبر الحدود حيث تأكدت فكرة الخضوع الاختياري، بحيث اقتضي هذا الازدهار الاعتراف للإدارةبالقدرة على سلب الاختصاص من المحاكم الوطنية .

كما أن الاستثمار الأجنبي دور فعال في تطوير مركز الأجانب بحيث أصبح للمستثمر الأجنبي مكانة خاصة و معاملة متميزة مما جعل الوطني يطمح أحيانا إلي مساواته بالمستثمر الأجنبي بخصوص ما يتمتع به من مزايا خاصة و كانت نتيجة هذا الوضع المتميز حدوث تطور جوهري في مفهوم الحد الأدنى لمعاملة الأجانب وكذا الاعتراف للمستثمر بشخصية دولية لأجل محدود مع الأخذ بعين الاعتبار معيار أجنبية رأس المال دون الاعتداد بجنسية صاحبه و ذالك من أجل التمتع بمزايا و ضمانات الاستثمارات الأجنبية .

-لكن رغم الأثر الفعال الذي أحدثته الاستثمارات الأجنبية في تطوير تنازع القوانين و تنازع الاختصاص القضائي الدولي و مراكز الأجانب إلا أن هذا الآخر يكاد يكون معدوم فيما يخص الجنسية كما أنها لا تعتبر عامل تفوق بالنسبة للوطني في كافة الظروف بل قد تكون الجنسية الوطنية في بعض الأحيان عامل حرمان بشأن التمتع بمزايا الاستثمارات الأجنبية ،

-إن الأهمية المتزايدة التي اكتسبها الاستثمار الأجنبي منذ عشرينيات هذا القرن تتعلق في الغالب بتنمية مصادر الثروة الطبيعية للبلد المضيف و يمتد تنفيذها فترة طويلة نسبيا، مما جعلها ترتبط ارتباطا وثيقا بإقليم هذا البلد، لذلك كان إهتمام الدولة بتنظيم معاملة الاستثمارات الأجنبية يأتي في مقدمة اهتماماتها من أجل استقطاب هذه الاستثمارات و يتم هذا الاهتمام في صورة إصدار تشريعات الاستثمار و إبرام الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بتشجيع و ضمان الاستثمارات الأجنبية، والانضمام إلى الاتفاقيات الإقليمية و الجماعية التي تبرم في هذا الصدد ، الأمر الذي أعطي صورة واضحة المعالم بشأن مدى المعاملة التي تعامل بها الاستثمارات المذكورة سواء على المستوي الوطني أو الإقليمي أو العالمي.لاسيما و أن عقود الاستثمار تعتبر أول ما ثارت بشأنه قضايا التحكيم المشهورة مما أدى إلي توحيد القواعد القانونية التي يخضع لها هذا العقد,سواءا في مجال الاستثمار الدولي أو التجارة الدولية.

الدراسة الثالثة:

-الدراسة التي قام بها **نزيه عبد المقصود مبروك** في كتابه بعنوان "**الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**" دار الفكر الجامعي الاسكندرية 2007 الطبعة الأولي تناولت أهمية الدور الذي تلعبه السياسة الضريبية في تشجيع الاستثمارات الأجنبية و الآثار الاقتصادية الناجمة عنها**حيث تم التوصل إلي أن:**

-البلدان النامية وبسبب ما تعانيها من نقص في مواردها الذاتية كنقص الادخار و ارتفاع الميل الاستهلاكي وكذا الرغبة في الاكتناز جعلها تحتاج لهذه الاستثمارات للحصول علي الأموال اللازمة لتمويل المشاريع التي تتطلبها خطط التنمية الاقتصادية.

-إن الشريعة الإسلامية و ضعت الحل لمشكلة نقص رؤوس الأموال اللازمة لعملية التنمية في البلدان النامية و ذلك من خلال أمرها بالاعتدال في الاستهلاك و عدم اكتنازها و توجيه هذه الأموال نحو أوجه الاستثمار التي تعود بالنفع و الخير علي المجتمع الإسلامي ككل، كما أن الشريعة لا تمانع في الاستثمار في حافظة الأوراق المالية بشرط أن تكون الأسهم التي تطرحها الدولة أو الشركات الداخلة ضمن المؤسسات الصناعية أو التجارية أو الزراعية تتعامل بالكسب الحلال بعيدا عن الفوائد الربوية التي حرمها الله تعالي و ألا تكون السندات المطروحة في أسواق رأس المال مشتملة علي الفوائد الربوية المحرمة شرعا.

-إذا كانت الاستثمارات الأجنبية من شأنها أن تساهم في خلق فرص للعمل، نقل التكنولوجية و تحقيق التنمية الاقتصادية فإن ذلك يتفق تماما ما تدعو إليه الشريعة الإسلامية لأنها تحث علي العمل وتنبذ البطالة و تدعو إلي تشجيع الاستثمارات كثيفة الاستخدام للأيادي العاملة حتى تستوعب العمالة الجيدة,كما تحرص علي تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة و المتوازنة و لهذا فالتنمية الاقتصادية مسؤولية الفرد و الدولة معا لكي تستمر.

-تعدد صورة انتقال الاستثمارات الأجنبية، فقد تنتقل في صورة استثمار أجنبي مباشر و قد تنتقل في صورة استثمار أجنبي غير مباشر.فهذا الانتقال يتوقف علي العديد من العوامل الاقتصادية,السياسية و القانونية.إن هذه العوامل تمثل مناخ الاستثمار الذي يتأثر به القرار الذي يتخذه المستثمر لتفضيل الاستثمار في دولة من غيرها.

-إن سياسة الضريبة أصبحت تلعب دورا هاما في إطار كل من السياسات المالية,الاقتصادية و الاجتماعية حيث أصبحت لها ثلاثة أهداف رئيسية تتمثل في الهدف المالي كتأمين الموارد المالية للدولة,الحصول علي أكبر حصيلة ممكنة و الهدف الاجتماعي الذي يتمثل في تحقيق العدالة في توزيع الدخل و الثروات بقصد تقليل الفوارق بين الطبقات أما الهدف الاقتصادي فيتمثل في محاربة بعض أوجه النشاطات الاقتصادية عن طريق التميز في المعاملة الضريبية.

-استخدم المشرع المصري الضريبة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية علي الانسياب إلي مصر سواء في التشريعات الضريبية الأساسية أو القوانين الخاصة بالاستثمار و التي أصدرها علي مدي تطورها خلال عشرات السنين.

-إن هناك آثار اقتصادية إيجابية و سلبية علي سياسة تشجيع الاستثمارات الأجنبية ومن بين أهم الآثار الإيجابية: -زيادة معدل التكوين الرأسمالي,خلق فرص العمل,تحسين ميزان المدفوعات,نقل التكنولوجية و تحقيق التنمية الاقتصادية. و تتمثل الآثار الاقتصادية السلبية في: -ضياع بعض الموارد المالية علي البلدان,زيادة الاستهلاك,ارتفاع معدل التضخم,تلوث البيئة و السيطرة علي اقتصاديات البلدان النامية.

-كما تم التوصل أن سياسة الضريبة تلعب دورا حيويا في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ذلك أن انخفاضها في بلد معين يعتبر ميزة ضريبية تجدب الاستثمارات إليها أما ارتفاعها فيؤدي إلي ابتعاد الاستثمارات عن ذالك البلد بل و قد يؤدي إلي هجرة رؤوس الأموال الوطنية إلي الخارج.

- إن السياسة الضريبية تؤثر بشكل فعال في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلي البلدان النامية و لهذا يجب العمل علي استقرار النظام الضريبي.

الدراسة الرابعة:

– الدراسة التي قام بها **خضير عباس أحمد البداوي** في كتابه بعنوان"**دور الاستثمار الأجنبي في تطور الاقتصاد التركي بعد عام 2002**" دار دجلة للنشر و التوزيع عمان 2014 الطبعة الأولي تناولت مدىتأثير الاستثمار الأجنبي علي تطور القطاعات الاقتصادية المختلفة في تركيا بصفة خاصة بعد تعاظم الحاجة إلي الإسراع في تحقيق معدلات نمو عالية و ضمان استمرارية هذا النمو و لهذا تبحث الدول دائما علي تقديم حوافز و إنشاء مؤسسات متخصصة مع إصدار تشريعات من شأنها جذب الاستثمارات الأجنبية و تشجيع المستثمر المحلي للعمل **وقد تم التوصل من خلال هده الدراسة إلي أن** الاستثمار الأجنبي أخذ يشكل عنصرا مهما في قياس النمو الحاصل لأي دولة بغض النظر عن نوع النظام الاقتصادي المتبع فيها و أن تركيا تعد من أكبر الدول النامية التي تقدمت بخطوات متسارعة في جدب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

–تميز الاقتصاد التركي بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية و قيام الجمهورية التركية بالتبعية شبه المطلقة للعرب و لاسيما الكماليين(أبان الحكم) الذين حولوا البلاد إلي ملحق تجاري تابع للعرب مما أدي إلي تفاقم المشاكل الاقتصادية.

–شكل الدستور التركي مرجعا أساسيا لإرساء أنماط الاستثمار المختلفة و بخاصة الاستثمار الأجنبي كما تعتبر تركيا من الدول التي تفتقر لموارد الطاقة الطبيعية إلا أن موقعها الجغرافي المتميز جعلها ذات أهمية كبيرة.

–إن مناخ الاستثمار في تركيا يعتبر ثاني أكبر مناخ يتعرض للإصلاحات بين دول منظمة التعاون و التنمية و مع اختلاف و تعدد مفاهيم البيئة الاستثمارية إلا أنها لا تختلف من حيث المضمون و الهدف الاقتصادي الذي يؤكد علي ضرورة توفير الإطار الذاتي و الموضوعي من قبل الدولة لجذب المستثمرين الأجانب للعمل في قطاعات الاقتصاد الوطني.

– إن ما تبنته هيئة التخطيط الاقتصادية الحكومية من اعتماد مبدأ التنمية الصناعية بالدرجة الأولي عاملا مساندا شكلت دفعة قوية في تحقيق نمو سريع في حركة التصنيع.

– تتميز تركيا بموقع في السياحة الدولية جعلها ضمن أفضل خمس دول علي مستوي العالم من حيث جذب أكثر عدد من السائحين و تحقيق أكبر حجم من إرادات السياحة بحلول عام 2023, ولقد مضت تركيا في خطوات جيدة في مجال جذب رؤوس الأموال الأجنبية لتقترب من مسؤوليات الدول الصناعية و بشكل لا يمكن مقارنته مع الماضي حيث استطاعت أن تجتذب حجما كبيرا من الشركات الاستثمارية الكبيرة و شكلت مركزا تجاريا مهما و في مختلف القطاعات, كما أنها نجحت في تنويع الاستثمارات و الصادرات مما ساهم في رفع مستويات القيمة المضافة ومن تم القدرات الإنتاجية و قدراتها علي منافسة الأسواق العالمية.

– اتسمت السياسات الاقتصادية الزراعية في تركيا بالتدخل الحكومي في كافة المحلات و لاسيما في تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي.

الدراسة الخامسة:

–الدراسة التي قام بها **رضا عبد السلام** في كتابه بعنوان "**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة " دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق و جنوب شرق آسيا مع التطبيق علي مصر** المكتبة العصرية للنشر 2007 تضمنت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة وما مدى أهمية المناخ في تدفق الاستثمارات في مصر **بحيث تم التوصل إلي** وجود علاقة ارتباط نسبية بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوده الشركات متعددة الجنسيات و ظاهرة العولمة بحيث غدي كل منهما الآخر, فالنمو السريع و المستمر في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر هو مؤشر علي مرونة الاقتصاد الدولي في ظل العولمة,فبنظرة متأنية لمؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر و سلوك الشركات

المتعددة الجنسيات تبدو لنا صورة أكثر تعقيدا و العولمة هي جزء من هدا التعقيد فالكثير من هذه الشركات في الدول يقومون بالاستثمار في الخارج.

تعبر العولمة عن المرونة اللانهائية تقريبا التي تتمتع بها الشركات فيما يتعلق بتركيز مختلف أنشطتها, فالتطور التكنولوجي و ثروة الاتصالات و إزالة العوائق التقليدية لكل من التجارة الدولية و الاستثمار يؤدي إلي عولمة الأنشطة الاقتصادية.

كما أدت عولمة الاقتصاد الدولي إلي إحداث تغيرات كثيرة في الأنظمة الضريبية عالميا فكل دولة تحاول أن تجتذب أكبر نصيب من الاستثمار المباشر من خلال تطوير النظام الضريبي بما يخدم عملية جذب الاستثمار.

إن قوة و سطوة و نشاط الشركات المتعددة الجنسيات ساهم بشكل كبير و فعال في الاتجاه نحو العولمة في الوقت نفسه فإن تغيرات البيئة السياسية و الاقتصادية الدولية أثرت بشكل ايجابي علي أنشطة الشركات متعددة الجنسية من خلال خلق مناخ مواتي لعمليات الاستثمار الأجنبي المباشر.

-تتنافس الدول عامة و النامية خاصة علي جذب الاستثمارات لأنه يعتبر مصدر لتدفق رأس المال اللازم لتمويل عجز الميزان التجاري كما أنه يعوض النقص الحاد في الادخار القومي الذي تعانيه الكثير من الدول النامية و ذلك لتمويل عملية التنمية و الاستثمار.

-أكد تقرير الاستثمار عام 1998 علي أن المنافسة الشديدة بين الدول علي جدب الاستثمار أدت إلي خلق العديد من التحديات بالنسبة لحكومات الدول المضيفة للاستثمار من بينها: - ضرورة قيام الحكومات بالتوسع في تطبيق السياسات التي يراها المستثمرين من متطلبات المناخ الاستثماري الملائم.

– إن الإصلاحات التي قامت بها مصر بعد صدور قانون 08|97 مثل الإصلاح الاقتصادي,الهيكلي و الإداري و كذا الإستقرار السياسي تبين أن مناخ الاستثمار في مصر مشجع رغم العديد من المعوقات كعدم قدرة البلد علي تنويع الاستثمارات المتدفقة إليه بالإضافة إلي البيروقراطية وغيرها.

–كانت دول شرق و جنوب شرق آسيا علي قمة الدول المستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر.

–إن ضعف مستوي كل من الاستثمارات و خاصة القطاع الخاص و الادخار المحلي يضعف من قدرة السوق علي جذب الاستثمارات خاصة تلك التي تبحث عن تعاون مع مستثمر أو منتج محلي قوي.

الدراسة السادسة:

–الدراسة التي قامت بها **أميرة حسب الله محمد** في كتابها بعنوان "**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و الغير مباشر في البيئة الاقتصادية العربية**" **دراسة مقارنة(تركيا– كوريا الجنوبية–مصر)** دار الجامعية 2004–2005 التي تناولت مفهوم الاستثمار و صوره المختلفة و الدور الذي يلعبه في تطوير التنمية في الدول النامية و أوضح أهم محددات الاستثمار الأجنبي في كل من الفكر الاقتصادي و الدراسات العلمية بالإضافة إلي أهم عوامل جذبه في سوق الأوراق المالية و تطرق إلي أهم المعايير المستخدمة لقياس درجة نمو سوق الأوراق المالية **بحيث تم التوصل إلي أن** الاستثمار الأجنبي المباشر شهد تدفقات واسعة النطاق لاسيما خلال عقد التسعينيات بحيث أصبح من أهم مصادر التمويل طويل الأجل فضلا عن إدراك الدول النامية للمنافع المتزايدة للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بأشكال التمويل الأخرى و نتيجة لعولمة الأسواق و توسع نشاط الشركات الدولية.

–يمكن تفسير محددات الاستثمار الأجنبي من خلال كل من الكتابات الاقتصادية و الدراسات العملية فالأولي تبرز الشروط و الظروف الضرورية لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر أما الثانية فتوضح

العوامل التي تقف وراء نجاح الدول المضيفة في جذب الاستثمار المباشر و تولي اهتمامها بالأداء الاقتصادي الكلي المستقر,إمكانية توفر عمالة ماهرة و بنية أساسية مناسبة و بمدى ملائمة المناخ الاستثماري في هده الدول .

نما الاستثمار الأجنبي الغير مباشر نموا سريعا و لكنه شهد تقلبات حادة بسبب الأزمات المالية العالمية بلغت 78,2 مليون دولار عام 2000 و هذه التقلبات يمكن أن تصاحبها المخاطر خاصة إذا كانت في صورة استثمار مضاربي قصير الأجل.

-تتمثل عوامل جدب الاستثمار الغير مباشر إلي الدول النامية في مجموعة من العوامل الخارجية التي حدثت في البيئة الاقتصادية العالمية مثل:- انخفاض أسعار الفائدة العالمية, الاتجاه نحو زيادة التنويع الدولي لمحفظة الأوراق المالية و مجموعة من العوامل الداخلية المتعلقة بالهيكل الاقتصادي لهده الدول مثل:- استقرار سعر الصرف,- ارتفاع معدلات النمو,- الاستقرار الاقتصادي الكلي.

-نجحت سياسة الإصلاح الاقتصادي في تركيا في زيادة الصادرات السلعية, زيادة الاحتياطات الدولية إلا أنها خفقت التحكم في التضخم و في تحقيق استقرار سعر الصرف أما في كوريا فنجحت في الحفاظ علي معدلات منخفضة للتضخم و السيطرة علي عجز الموازنة و استقرار سعر الصرف.

- أما برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر فساهم في تحسين مناخ الاستثمار و ذلك من خلال زيادة درجة الاستقرار الاقتصادي و تحسين مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي.

-اعتمدت حوافز الاستثمار التي قررها قانون الاستثمار في تركيا علي مجموعة متنوعة من الحوافز التي تتمثل في السماح الاستثماري,إعفاء الآلات و المعدات المستوردة من الرسوم الجمركية كذا تقديم تسهيلات ائتمانية..الخ وبالنسبة لكوريا الجنوبية فتمثلت الحوافز في الإعفاءات من ضريبة الدخل و ضريبة الشركات بالنسبة للأنشطة ذات التكنولوجية المتقدمة بالإضافة إلي إعانات عامة لأغراض

متنوعة مثل: تدريب العمالة و الإمداد بالأموال اللازمة لتطوير مناطق الاستثمارات الأجنبية و تمثلت الحوافز التي قدمها قانون الاستثمار لمصر في سخاء الإعفاءات الضريبية المقدمة للمشروعات الكبيرة و الصغيرة لمدة تتراوح ما بين خمس سنوات و عشرين عاما,غير أن هده الحوافز لا ترتبط بمؤشرات أداء المشروع الاستثماري مثل: – مدى مساهمته في التصدير وفي خلق فرص العمل كما أعطي القانون المعاملة الوطنية نفسها للمستثمر المحلي و الأجنبي دون قيود.

– أشارت المؤشرات الدالة علي تنمية البنية الأساسية و المعلوماتية إلي انخفاض نسبة الطرق الممهدة من إجمالي عدد الطرق,أما بنية الطاقة و الاتصالات فهي مرتفعة مقارنة بمصر,أما بالنسبة لكوريا فتطورت تطورا كبيرا وأشارت المؤشرات الهيكلية إلي انخفاض المؤشرات الخاصة بتكنولوجية المعلومات,الطاقة,الاتصالات مع ارتفاع مؤشرات بنية النقل وبالتالي فإن عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلي مصر طبقا لأراء المستثمرين تتمثل في عدم المصادرة قرب الأسواق و اتساع حجم الأسواق المحلية,الاستقرار السياسي و الاقتصادي,كما تمثلت أهم معوقات الاستثمار في تفشي البيروقراطية في الأجهزة و المصالح الحكومية, طول إجراءات التقاضي و ارتفاع تكلفتها,ارتفاع العبء الضريبي,تعدد الجهات التي يتعامل معها المستثمر.

الدراسة السابعة:

– الدراسة التي قام بها **مروان شموط** في كتابه بعنوان " **أسس الاستثمار**"الشركة العربية للتسويق و التوريدات القاهرة 2008 تناولت مفهوم الاستثمار بالإضافة إلي أسواق الاستثمار المالية و عقود المشتقات مع كيفية القيام بتخطيط استثماري دقيق لاتخاذ قرارات استثمارية سليمة و تحديد أهم مصادر المخاطرة التي تصاحب الاستثمار باعتبار أنه تضحية بإنفاق قيم مالية مؤكدة في الحاضر للحصول علي عائد غير مؤكد في المستقبل وكيفية التعامل مع مسبباتها للتقليص من حدة هذه المخاطر **وقد تم**

التوصل إلي أن المحفظة الاستثمارية و نظرياتها تعتبر أداة هامة من أدوات الاستثمار فهي تساهم في تخفيض المخاطر إلي حدها الأدنى و ذالك بالاستفادة من مزايا تنويع أصول هذه المحافظ.

-إن من أهم الأهداف من القيام بالاستثمار تتمثل في المحافظة علي رأس المال و تحقيق الأرباح مع تعظيم الثروة و ضمان السيولة.

-إن تحقيق الاستثمار يتطلب الإنفاق الاستثماري الذي يمول من خلال المدخرات و بالتالي هناك علاقة بين الاستثمار والادخار و التمويل.

-إن مقومات توضيح قرارات الاستثمار يتمثل في تبني إستراتيجية ملائمة للاستثمار إضافة إلي الاعتماد علي الأسس العلمية في اتخاذ القرار الإداري و التي تتمثل في العائد المتوقع و درجة المخاطر المتنوعة مع اختيار التوقيت المناسب لاتخاذ القرار الاستراتيجي للاستثمار.

-تعتبر فترة استرداد رأس المال و صافي القيمة الحالية و دليل الربحية من بين أساليب تقويم بدائل الاستثمار,كما أن أسلوب صافي القيمة الحالية هو الذي ينسجم مع هدف تعظيم ثروة الملاك.

-يمكن القول أن مفهوم أسواق الاستثمار قد ارتبط أساسا بالأسواق المالية باعتبارها الأماكن التي يتم فيها بيع الأصول المالية و شراءها و تداولها و باعتبارها أيضا من أكثر الأسواق تطورا و أهمها من الناحية التنظيمية و التقنية والمالية,وتتمثل أسواق الاستثمار كأسواق النقد و أسواق رأس المال.

-إن السوق الكفىء يعتبر السوق الذي يعكس سعر السهم التي تصدره منشأة ما مع المعلومات عنها كافة,كما أنه يقود إلي التميز بين الكفاءة الاقتصادية. فعندما لا يوجد فاصل زمني بين تحليل المعلومات الجديدة الواردة إلي السوق و بين الحصول علي نتائج محددة بشأن سعر السهم و بين حصول مستثمر

آخر علي تلك المعلومات,ومن بين الخصائص التي تتميز بها الأسواق المالية ذات الكفاءة العالية,توافر السيولة ,استمرارية السعر بالإضافة إلي انخفاض عمولات الوساطة.

-تعتبر أدوات الاستثمار التي تستعمل في أسواق النقد و أسواق رأس المال وسيلة لتوظيف الأموال باعتبارها الإطار الذي يجمع بائعي الأوراق المالية لمشتري تلك الأوراق ومن أهم هذه الأدوات: شهادات الإيداع القابلة للتداول و القبولات المصرفية,أذونات الخزينة أما الأدوات التي تستخدم في سوق رأس المال و التي تمثل سوق الصفقات المالية طويلة الأجل ومن أهمها التعهدات و الخيارات و الأسهم و السندات.

-إن عقود المشتقات (الخيارات,المستقبلية,الآجلة) بينت اهتمامها بمساعدة المستثمرين في إطار انجاز النشاط الاستثماري بشكل دفاعي و تحوطي ضد أحوال عدم التأكد باستخدام الاستراتيجيات المناسبة وفق الظروف و الأوضاع الخاصة لكل مستثمر.

-تعتبر المخاطر الكلية من المخاطرة التي تقاس بالتباين أو الانحراف المعياري,إن جزءا من المخاطرة هو المخاطرة المنتظمة لا يمكن تجنبه و التخلص منه لأنه ليس تحت سيطرة المستثمر أو رقابته سواء كان فردا أو منشأة بينما الجزء الآخر هو المخاطرة غير المنتظمة تمكن التخلص منه تماما بالسيطرة علي العوامل و الأسباب المؤدية إليه.

- إن الاستثمار الذي يحتوي علي درجة عالية من المخاطرة الغير منتظمة مؤشر لعدم كفاءة إدارة الاستثمار حيث كان من الممكن تجنب هذه المخاطرة بإتباع سياسات رشيدة.

- تقاس المخاطرة السوقية بما يسمي معامل بيتا,كما تتمثل أهمية التخطيط الاستثماري كبيرة فإذا كان التخطيط جيد تنطوي عليه اتخاذ قرارات استثمارية سليمة بالاعتماد علي المعلومات الكافية لدول

الاقتصاد المحلي و القطاعات الاقتصادية المختلفة و اتجاهات أسعار الأوراق المالية و الأصول الأخرى و مدي كفاءة السوق المالي و التطورات التي تطرأ عليه.

الدراسة الثامنة:

– الدراسة التي قام بها **أحمد هليل الشمري** في كتابه بعنوان "**معوقات الاستثمار الأجنبي في الدولالعربية**" دار الأيام للنشر و التوزيع عمان 2016 الطبعة الأولي و التي يري فيها أنه رغم المكاسب التي يحققها الاستثمار الأجنبي إلي البلد المضيف و تكمن أهمية فصول هذه الدراسة في البحث عن تحديد المشاكل التي تعترض دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلي البلد المضيف و تحديد كل مشكلة و إرجاعها إلي المسبب الرئيسي لها مع محاولة إيجاد الحلول العلمية**بحيث تم التوصل إلي جملة من النتائج** التي أخذت بعين الاعتبار سوف تزيل العديد من معوقات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية و تسهل علي المستثمر إجراءات البدء بالعملية الاستثمارية و من بين هده النتائج أن للاستثمار الأجنبي أنواع عديدة تختلف باختلاف المعيار الذي يستخدم في تقسيمها فمن حيث طبيعته يقسم إلي استثمار مباشر و استثمار غير مباشر أما من حيث المدة فيقسم إلي استثمار قصير الأجل و استثمار طويل الأجل كما أنه يعتبر ذا طبيعة مزدوجة لاحتوائه علي إجراءات متعلقة بالقانون العام كالحصول علي إجازة الترخيص كذالك الإجراءات و القواعد المتعلقة بالقانون الخاص كتداول الأسهم و السندات و إن إجراءات تخصيص الأراضي و العقارات لأغراض الاستثمار تصطدم بجملة من المعوقات الإدارية تتمثل باختلاف الجهات القطاعية المالكة لهذه الأراضي و العقارات و اختلاف القوانين و الأنظمة الحاكمة لتلك الجهات القطاعية.

–يحتاج الاستثمار الأجنبي إلي مناخ استثماري ملائم مكون من مجموعة من القوانين و السياسات و المؤسسات الاقتصادية,السياسية و الادارية.

-إن الاستقرار التشريعي له دور كبير في جذب الاستثمار الأجنبي فلا تتوقع أن يتجه المستثمر إلي دولة كانت تشريعاتها غامضة و غير مستقرة أو كان نظامها القانوني لا يضمن حرية التملك.

-إن القيود التشريعية الواردة علي الملكية,تكون إما بنزع الملكية بصورة دائمة كالمصادرة و التأميم أو نزع الملكية بصورة مؤقتة كالاستلاء المؤقت علي المشاريع الاستثمارية و الحجز الإداري لأن إجراءات نزع الملكية بكل أنواعها قد تلحق أضرار كثيرة بالمستثمر فهي تمتع المستثمر من ممارسة نشاطه داخل البلد المضيف للاستثمار.فأغلب قوانين الاستثمار بالإضافة إلي دساتير الدول المضيفة له نصت علي خطر كل أشكال نزع الملكية بغية توفير بيئة ملائمة للاستثمار الأجنبي و لكي تشعر المستثمر بالاطمئنان عل مشروعه الاستثماري.

-إن قانون الاستثمار و الأنظمة الصادرة بموجبه ليس بالتشريعات الوحيدة لتحقيق منافع الاستثمار و الاستفادة منه بل بمساعدة العديد من القوانين و خصوصا التجارية منها فقد أغفل المشرع في تحديد حالات انتهاء المشروع الاستثماري أو لم تنظم القوانين ذات العلاقة لما لها من الأهمية الكبيرة في العملية الاستثمارية

- إن من خصائص الدول التي تسعي لجذب الاستثمار أن تؤسس أو تنشأ أجهزة إدارية استثمارية تتسم بالاستقلالية في عملها تسمي في أغلب البلدان بهيئات الاستثمارات كما تعد بوابة الاستثمار في ذلك البلد.

- إن تعدد هيئات الاستثمار تقلل من الإجراءات الروتينية المعقدة و يسهل علي المستثمر حصوله علي إجازة الاستثمار. إن حالات سحب الإجازة الاستثمارية و فق قانون الاستثمار العراقي رقم (13 لسنة 2006) المعدل و الأنظمة الصادرة بموجبه هي عديدة و مختلفة بحسب أسباب كل حالة.و إن هذا

التعدد و الاختلاف في حالات سحب الإجازة الاستثمارية يؤثر سلبا علي المشروع الاستثماري و علي العلاقات القانونية المرتبطة بها.

الدراسة التاسعة:

-الدراسة التي قام بها **ماجد عطا الله** في كتابه بعنوان " **إدارة الاستثمار**" دار أسامة للنشر و التوزيع عمان 2011 الطبعة الأولي حيث يرى أن غاية الاستثمار تنطوي علي تحقيق عائد أكبر في المستقبل و ذلك من خلال تعظيم المنفعة الكامنة في الموارد المتاحة و التي تشتمل علي إشباع الحاجات الأساسية و الثانوية للإنسان و لذالك كلما زاد عدم اطمئنان المستثمر بشأن العوائد التي سيحصل عليها في المستقبل زادت قيمة المكافآت التي يطالب بها مقابل استثماراته **حيث تم التوصل إلي أن** إدارة الاستثمار تهدف بالدرجة الأولي إلي إحداث التغيرات و التطورات لتساعد علي التكيف مع الظروف المحيطة بالمجتمع و بالدرجة الثانية إلي زيادة الدخل القومي و مكافحة البطالة باستخدام القوي العاملة,توفير العملات الأجنبية لدعم ميزان المدفوعات و الموارد المالية للدولة,توفير البنية التحتية المناسبة للمجتمع و توظيف الأموال للمدخرين ومن بين أهم النتائج التي تم التوصل إليها أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار مخاطر الاستثمار و التي تتمثل في عدم التأكد من انتظام العوائد,كما أنه يعتبر الاستثمار المالي من أنواع تشغيل الأموال ذلك أنه يستطيع تحقيق الأهداف التي يسعي إليها المستثمر ومن بين هذه الأهداف:- تحقيق تنمية مستمرة في الثروة مع عائد مقبول,تحقيق أكبر دخل جاري بغض النظر عن الاعتبارات الأخرى,تحقيق مكاسب رأسمالية و عوائد جارية.

-تحقيق المحافظة علي القدرة الشرائية مع استفادة المستثمر من استثماره من المزايا الضريبية التي تمنحها التشريعات و التنظيمات المعمول بها.

-كما توصل إلي أن أهمية الاستثمار كبيرة كونه يسعي إلي زيادة الإنتاج و الإنتاجية مما يؤدي إلي زيادة الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه و بالتالي تحسين مستوي معيشة المواطنين.

-توفير الخدمات للمواطنين و للمستثمرين مع توفير فرص للعمل مما يقلل من نسبة البطالة كما أنه يؤدي إلي زيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة.

-يكون استثمار أموال الصندوق في الأوراق المالية في الحدود ووفقا لعدد من الضوابط و الشروط التي قد تختلف من نظام مالي إلي آخر.

-بالإضافة إلي أنه تم التوصل إلي أن طبيعة القرارات الاستثمارية ترتبط بالأجل الطويل وعادة تحتاج إلي إنفاق مبالغ كبيرة قد يصعب استيرادها إذا لم ينجح المشروع فالقرارات الاستثمارية تمثل درجة من الخطورة علي حياة المشروع,خصوصا وأن مستقبل الاستثمار يسوده عنصر المخاطرة و هنا يجب وضع أولويات للمخاطر الاستثمارية حسب أعلي درجة من الخطورة مثل:أذونات الخزينة الحكومية,الأوراق المالية و السندات الحكومية.

- ومن بين العوامل التي تؤثر في القرار الاستراتيجي للاستثمار يتمثل غالبا في فلسفة الإدارة , التنبؤ بحجم المبيعات,نوع المنتج,مصادر التمويل و رأس مال العامل بالإضافة إلي موازنة التدفقات النقدية و في الختام توصل أن إدارة الاستثمار تتطلب توفير مناخ استثماري جذاب لاستقطاب أكبر حجم من الاستثمارات.

الدراسة العاشرة:

-الدراسة التي قام بها **أحمد بريهي علي** في كتابه بعنوان **" الاستثمار الأجنبي و النمو و سياسات الاستقرار الاقتصادي"** دار الكتب للنشر و التوزيع العراق 2014 الطبعة الأولي تناولت الإطار

المفاهيمى الكلي للاستثمارات الأجنبية و بالذات إيضاح الشروط التي تكشف صافي حصيلة التدفقات الخارجية,إذ أن الكيفيات المختلفة لخلق الموارد و التصرف بها هي التي تؤدي إلي تلك الحصيلة بالإضافة إلي أنها تناولت مسارات التدفق الرأسمالي و سياسات التعامل معها و كذا جرى البحث عن دور العولمة المالية و أثرها علي السياسة النقدية و المركز الاستثماري الدولي **وقد تم التوصل إلي جملة من النتائج** تتمثل في أن الاستثمار الأجنبي يشغل مكانة رئيسية في نظرية النمو و التنمية الاقتصادية و الاستقرار الكلي بالعلاقة مع الادخار و سعر الفائدة و عمل السوق المالية,كما أن الاستثمار ينمو بأعلى من معدل نمو الصادرات و الأخيرة بأعلى من معدل نمو الناتج المحلي و ذالك علي مستوى العالمي.

-عندما يحقق الاستثمار صافي التدفقات الرأسمالية في الخارج أو إلي الداخل يحتم زيادة مجموع الموارد علي الاستخدامات في الحالة الأولي و العكس تماما في الثانية كما أن الاقتصاد الدولي شهد عصرا ذهبيا من التكامل بين منتصف القرن التاسع عشر و الحرب العالمية الأولي ومن بين العوامل التي ساعدت علي النمو و تنشيط حركة رأس المال تتمثل في النقل البحري,الهجرات واسعة النطاق و اعتماد قاعدة الذهب ..الخ.

-كما تم التوصل إلي أن الاحتياطات النفطية تعرف بما يمكن استخراجه من النفط الموجود أصلا في المكان المعين و لذلك فإن تقدير الاحتياطات يخضع للتقنيات المتاحة و تكاليف الاستخراج مقارنة بالأسعار.

- توجد إمكانية لتكيف الإنتاج الأقصى المستهدف في عقود الاستثمار إذا ما ظهرت عقبات جديدة وتأكد خلال السنوات القليلة القادمة,بالإضافة إلي أن الارتباط بين حجم الاستثمار أصبح مقاسا بكلفة الإضافة إلي رأس المال القائم و إسهامه الإنتاجي الذي يعتمد علي الإنجازات النوعية التي جسدها في

الأصول النوعية التي جسدها في الأصول الإنتاجية المضيفة غاية في الأهمية إضافة علي تحسين أنماط تشغيل الطاقات الإنتاجية.

– إن مقدار الخفض في التكاليف الاقتصادية موجه لإضافة وحدات جديدة من الطاقات الإنتاجية و تكاليف التشغيل.

– إن الصلة بين الكلفة و كفاءة الاستثمار و التنمية الاقتصادية ليست موضع الاهتمام الأول حسب تقاليد الإدارة الاقتصادية في العراق.

– إن النجاح التنموي مشروط بالكفاءة و التي تعني الزيادة المستثمرة في إنتاجية الموارد الأساسية.

– إذا كانت التدفقات الداخلية عنصرا ايجابيا في النمو الاقتصادي فإن تذبذب التدفقات يرتبط عكسيا مع النمو الاقتصادي.

– علي قدر البيانات المتاحة يبدو أن عقود الخدمة مناسبة و مجزية للدولة و عوائد العراق منها عالية و مجموعة تكاليف الاستثمار و التشغيل و المدفوعات للشركات الأجنبية تمثل نسبة معقولة من الإيرادات.

الدراسة الحادية عشرة:

– الدراسة التي قام بها **باسم حمادي حسين** في كتابه بعنوان "**الاستثمار الأجنبي المباشر**"**عقود التراخيص النفطية و أثرها في تنمية الاقتصاد** منشورات الحلبي الحقوقية 2014 الطبعة الأوليحيث يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلي تطوير و نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى علي المدى الطويل و بشكل متوازن ومن ثم تنمية الاقتصاد العراقي ككل و علي الرغم من اختلاف وجهات النظر بين من يري أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كحل لتطوير وتنمية اقتصاديات الدول و النامية ومن

يراه وسيلة من وسائل نهب الثروات أو التبعية السياسية و الاقتصادية للدول و الشركات الأجنبية يبقي لكل بلد ظروفه الاقتصادية الذاتية كما أنه أبرز أن هناك الكثير من التجارب الناجحة في دول عديدة مثل:كوريا,الصين,ماليزيا و البرازيل..الخ **ومن بين أهم النتائج التي توصل إليها** أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار حقيقي طويل الأجل في أصول إنتاجية و إن المستثمر له الحق في إدارة الموجودات و قد تتباين درجة هذا الحق تبيان النسبة التي يمتلكها المستثمر الأجنبي من أصل رأس المال .

-إن عقود التراخيص النفطية التي أعلنتها الحكومة العراقية في منتصف و نهاية العام 2009 عبر جولات التراخيص الأولي و الثانية هي عقود تمثل شكلا من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة النفطية العراقية لغرض زيادة الطاقة الإنتاجية و التصديرية.

-إن جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر خارج حدود الدولة تتأثر بمجموعة من المحددات الاقتصادية و السياسية و القانونية و المالية و تشكل كلها بيئة صالحة و مشجعة للاستثمار الأجنبي و تحفز المستثمر الأجنبي للدخول في دولة أخري وبالتالي تلعب دورا مهما و مؤثرا في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة صوب البلدان النامية و منها البلدان العربية.

-إن الحاجة للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع النفطي العراقي و اختيار الحكومة العراقية لعقود الخدمة(عقود التراخيص النفطية)كشكل من أشكال الاستثمار سيساعد علي تجاوز الصعوبات التمويلية الفنية لتطوير القطاع النفطي العراقي.

-إن حرية حركة الاستثمار الأجنبي المباشر تجعله أكثر مرونة في اختيار القطاعات الاقتصادية الأكثر ملائمة,حيث تسهل الفنون الإنتاجية التي تحوزها الشركات الأجنبية اكتشاف النشاطات التي تنمو بسرعة أو التي تدر أرباحا أوفر لها في المستقبل,كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

عموما يتأثر بالبيئة السياسية والاقتصادية ومدى استقرارها بسياسة الدول المضيفة من حيث منح الحوافز و استقرار القوانين و تبيان العوائد بالإضافة إلي سياسات الدول الصناعية من حيث كونها سياسات مشجعة للاستثمار الأجنبي في الدول النامية.

-إن صادرات الشركة الأجنبية سوف تزداد حين يزداد إنتاجها نظرا للعلاقة الإيجابية الوثيقة بين الصادرات و الاستثمار الأجنبي و النتيجة الصافية هي انخفاض الواردات مقابل زيادة في الصادرات و تحسين ميزان المدفوعات,كما أن له آثار اقتصادية واضحة و خصوصا في مجال التنمية,زيادة الإنتاج و التوظيف للدول المضيفة.

الدراسة الثانية عشرة:

- الدراسة التي قام بها **سنوسي بن عومر** بعنوان "**فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**" تناولت إستراتيجية الشراكة الأجنبية و مدي فعاليتها في دعم التنمية الاقتصادية و مساهمة الشراكة قطاع عام أو خاص في زيادة كفاءة خدمات المياه كما قام الباحث بتقييم تجربة هذه الشراكة في الجزائر باستخدام تجربة SEOR**بحيث توصل إلي جملة من النتائج أهمها** أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد ما من البلدان و من بين الأسباب التي أدت إلي ظهوره هي امتلاك المستثمرين لمصادر دخل جديدة و ذالك اعتمادا علي قليل من السلع التصديرية أو علي سلعة واحدة كالنفط و تأمين مصادر سلعية دائمة يحتاجها الاقتصاد الوطني و لا ينتجها محليا أو ينتجها بكميات قليلة مع تأمين خطوط تكاملية للصناعات القائمة أو التي يخطط لقيامها بالإضافة إلي الاستفادة من الانخفاض النسبي لتكلفة عوامل الإنتاج الأخرى في الدول المضيفة للاستثمار مع الاستفادة من التسهيلات أو الإعفاءات المقدمة لتشجيع قدوم الاستثمارات الأجنبية إلي تلك الدول و غيرها من الأسباب.

– تلجأ الدول النامية إلي تشجيع الاستثمار الأجنبي باعتباره عامل محرك يساعد علي دفع وتيرة النمو و تحقيق التنمية.

– أصبحت إستراتيجية الشراكة الأجنبية في جلب التكنولوجية إلي الدول المضيفة كما تخفض من التكاليف و المخاطر التي قد تنتج من المشروع المشترك,أما فيما يخص تقييم هذه الشراكة فقد كان لها تأثيرا كبيرا علي هيكل المؤسسة بالدرجة الأولي.

– من بين عقود الشراكة قطاع عام و خاص المعتمدة في الجزائر لتطوير قطاع المياه الذي تم بين المؤسسة الخاصة الاسبانية AGBARفمن خلال هذه التجربة بين الباحث الظروف التي تم فيها هذا العقد.

– إن الإطار التنظيمي الحالي لخدمات المياه سيساعد القطاع الخاص علي الدخول في نماذج الشراكة لتقديم هذه الخدمة العامة ذلك لأن الحكومة تمول المشاريع و هذا يجعل القطاع الخاص يقدم علي الشراكة.

–إن العوامل التي تحفزنا للتعاقد مع متعامل ما يجب أن تكون مرتبطة بما يمكن أن تستفيد منه مؤسسة ما من خلال التعاقد مثل:–تقسيم السوق,البحث عن أكبر قدر من الاستقرار,الحاجة إلي نقل ضمني للمعارف العلمية و التكنولوجية,عدم الوضوح و التأكد من نتائج النشاط كما أن هناك عوامل خارجية تتمثل في عدم التأكد من استمرار النشاط كعدم تحمل تكاليف الاستثمار و عدم تمكن المؤسسة بقدرتها الداخلية بتحقيق النمو.

– تتمثل أهداف الشراكة من رفع المستوي المعيشي للأفراد و مستوي التشغيل,تحضير مسار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لكافة دول المنطقة,تقليص الفجوة بين مستوي التنمية,تشجيع التعاون و التكامل الاقتصادي بالإضافة إلي تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الدول المتوسطة و غيرها من الأهداف.

– تعتبر الشراكة إستراتيجية جد هامة فهي تعبر عن علاقة تعاون بين مؤسستين أو أكثر لمدة زمنية معينة مبنية علي الشفافية و الثقة تمثلت عموما في تغطية العجز العمومي عن طريق الاستثمار الخاص و إدخال تكنولوجيا من أجل تحسين الخدمات العمومية و بالتالي تحسين المستوي المعيشي لهم.

– كما توصل الباحث في دراسته إلي أن أنواع الشراكة تختلف باختلاف المدة و الغرض مرة أخرى فنجد شراكة الإدارة من أجل تحديث التسيير العمومي و تكون مدة التعاقد من ثلاثة إلي خمسة أعوام,شراكة الخدمات مدتها من بداية التعاقد إلي غاية نهاية الخدمة,شراكة الإيجار و التي مدتها من 15 إلي 30 سنة.

–إن المشاركة و المساهمة القوية للقطاع الخاص في تقديم و تلبية خدمات المياه تشهد تطورا كبيرا في معظم الدول خصوصا مع نهاية الثمانيات.

–كما أن عقد الشراكة هو عبارة عن عقد إدارة لمدة خمس سنوات و نصف قامت به شركة SEOR.

–تعتبر SEOR شركة ذات أسهم أنشات سنة 2008 و ذلك بمشاركة الجزائرية للمياه مع المكتب الوطني للتطهير برأس مال X مقسمة بالتساوي بين الشريكين مع الشركة الاسبانية AGBARAGUAو التي تعتبر من بين أكبر الشركات التي لها إدارة فعالة في مجال المياه و ذالك لتسيير الخدمات العمومية للمياه الصالحة للشرب و خدمات التطهير لولاية وهران بحيث يكون تسييرها مفوض.

الدراسة الثالثة عشرة:

–الدراسة التي قام بها **د,عبد القادر ناصر** تحت عنوان "**إشكالية الاستثمار المباشر في الجزائر**" **محاولة تحليل 2013–2014**حيث تناولت المحددات القسوة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلي الجزائر و كذا المكونات الاقتصادية لمناخ الاستثمار و مدي فعاليته كما قام الباحث بدراسة نموذج

قياس أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية علي جدب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1980-2010) و كذا النموذج الخاص بأثر المتغيرات المؤسساتية في الفترة(1985-2012) **وقد تم التوصل إلي أن** الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر في بداية التسعينيات ازداد وذلك نظرا للدور الذي يلعبه في دعم نمو اقتصاديات الدول المتقدمة و النامية.

-هناك مزايا كثيرة يتمتع بها المستثمرين الأجانب من خلال توطنهم في البلدان المضيفة .

-يكون تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر علي التجارة الخارجية للبلد المضيف بفعل حزمة الأصول الملموسة و غير الملموسة والتي تصاحب توطين الشركة المتعددة الجنسية في الدول المضيفة.

-يتمثل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي التصدير في زيادة صادرات الشركات الأجنبية المستمرة في البلد المضيف إلي الأسواق الخارجية مما يؤدي إلي تحفيز المزيد من النمو الاقتصادي و بصورة خاصة عندما تتحول الدول المضيفة من استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات إلي استراتيجية التصنيع للرفع من الصادرات.

-يتمثل الأثر الغير مباشر علي الصادرات و النمو,ينشأ بفضل عدة مزايا مرافقة لتوطين الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف تستفيد منها الشركات المحلية و ذلك من خلال نقل التكنولوجيا الحديثة و كذا الاستفادة من مهارات و كفاءة إطارات الشركات الأجنبية.

-يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل لعملية الاقتراض المكلفة التي أثقلت كاهل البلدان النامية علي وجه الخصوص نظرا لما يوفره هذا النوع من الاستثمار كتحويل التكنولوجية و إنعاش النمو الاقتصادي و غيرها من المزايا المتنوعة.

-تهدف نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر إلي تحديد دوافع قيام الشركات متعددة الجنسية كنموذج للاستثمار الأجنبي المباشر,معرفة اختيار شكل توطن الشركة في الخارج.

-إن الأثر الاستراتيجي الأول للاستثمار الأجنبي المباشر سيتمثل في تقليص تكاليف التصدير المختلفة بحيث يكون الاستثمار الأجنبي خيارا مفضلا بدلا من عملية التصدير و ذلك في حالة بقاء الشركة متعددة الجنسية علي و ضع الاحتكار.

-تعتبر المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري أمرا بالغ الأهمية و ذلك قصد معرفة تطور الأداء الاقتصادي الكلي و بالتالي محاولة تحديد نقاط الضعف و قوة مناخ الاستثمار في الجزائر .

-تتمتع الجزائر بمناخ و بيئة أعمال محفزة نسبيا و لكنه مازال يعاني من تشوهات لاسيما علي المستوي المؤسساتي و التي يجب علي الحكومة استدراكها قصد إعطاء صورة إيجابية لمناخ الاستثمار في الجزائر,فإذا كان مناخ الاستثمار ملائم فإن هذا سيساعد علي جذب المزيد من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.

-إن المتغيرات المؤسساتية كان لها أثرا أكبر من العوامل الاقتصادية علي المدى الطويل في تحديد تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلي الجزائر.

-إن الاهتمام بتحقيق الاستقرار الكلي للاقتصاد و كذا الاستقرار المؤسساتي يعتبر من أهم المحددات الحاكمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

-لم تلعب المتغيرات الاقتصادية دورها في جذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة فا بالرغم من استقرار المؤشرات الاقتصادية و التوازنات المالية في الجزائر إلي أن ذلك لم يؤثر علي قرار المستثمرين الأجانب في توطين نشاطهم.

-ارتباط الناتج المحلي الإجمالي GDP بعلاقة طردية بحجم الاستثمار الأجنبي المباشر و هذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية غير أن العلاقة كانت ضعيفة جدا..

-إن حدوث ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بنسبة قدرها وحدة واحدة لن يؤدي إلي ارتفاع في التدفقات الاستثمارية إلا بنسبة ضعيفة قدرها 0,012 وجاءت غير معنوية.

-يساهم النمو الاقتصادي بنسب ضئيلة جدا في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلي الجزائر.

-إن معدلات التضخم التي تعبر عن حالة ألا استقرار اقتصادي و نقدي, فلم يكن لها أيضا تأثير كبير في تفسير ديناميكية التدفقات الاستثمارية إلي الجزائر.

-تبين من خلال إجراء اختبار التكامل المشترك لعدة نماذج مختلفة أن المتغيرات المؤسساتية لم تكن متوافقة كلها مع التوقعات النظرية باستثناء المحددات الخاصة بنوعية البيروقراطية (BUR),مستوي الفساد (CORP) و ملف الاستثمار(PINV) و التي كانت لها علاقة تكامل في المدى الطويل بحجم التدفقات الاستثمارية المباشرة إلي الجزائر لم يكن للمتغيرات الأخرى أية علاقة تكامل مشترك علي المدى الطويل مع هذه التدفقات بالإضافة إلي أنه بعد إجراء اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود تم التوصل إلي وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع و المحددات المؤسساتية.

الدراسة الرابعة عشرة:

14-الدراسة التي قامت بها **سالكي سعاد** بعنوان "**دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة بعض دول المغرب العربي –** والتي تهدف إلي معرفة مدي جاهزية و جاذبية البيئة

الاستثمارية في الجزائر علي مختلف الأصعدة السياسية الاقتصادية,الاجتماعية بحيث تناولت مفاهيم الاستثمار و أهم النظريات المفسرة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في تغير معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر و إذا كانت هناك تدفقات بالقدر الكافي من هذه التدفقات التي من شأنها أن تحفز النمو و ترفع من معدلاته,و كذا أهم الآثار الإيجابية و السلبية التي يخلفها داخل البلدان النامية **وقد تم التوصل إلي أن** النمو الاقتصادي ماهو إلا تغير في حجم النشاط الاقتصادي الوطني كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمارس أي تأثير علي النمو لا علي المدى الطويل و لا علي المدى القصير فحسب الكلاسيك فإنهم يعتقدون عدم وجود أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الاقتصادي فضلا عن أنه يخلف أثرا سلبيا علي النمو الاقتصادي أما النيوكلاسيك فهم يعملون علي تحفيز النمو الاقتصادي فقط إذا أدي إلي زيادة في التقدم التكنولوجي و بصورة دائمة ومن خلال ما يسمي بنماذج النمو الداخلي فإن المدرسة الحديثة فقد أرجعت أصل النمو الاقتصادي إلي مجموعة من العوامل و هي:رأس المال المادي,التكنولوجية,رأس المال البشري,رأس المال العام و الوسطاء الماليين.....

-وجود علاقة قوية بين الصادرات و الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن أغلب التدفقات منه تتجه نحو قطاع المحروقات.

-لا توجد علاقة طويلة الأمد بين الواردات و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لأن أنواع الاستثمارات الأجنبية لا تستهدف قطاعات منتجة من شأنها أن تخفيض نسبة الواردات أو تحل محلها,كما أنها لا تقيم مشاريع استثمارية منتجة في الجزائر قد تحتاج إلي استيراد عوامل إنتاجها من الخارج.

- أما عن علاقة الاستثمار المحلي بالاستثمار الأجنبي المباشر فقد تبين أن كل منهما يعمل في قطاع مستقل عن الآخر و بالتالي لا توجد بينهما لا علاقة متكاملة و لا علاقة تزاحمية.

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أداة مهمة لتمويل التنمية المنشودة في الدول المضيفة.

- حاولت الجزائر توفير مناخ ملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ولكنها لازالت تعاني من بعض المشاكل التي تعيقها كمشكل البيروقراطية الذي يحتل المراتب الأولي في قائمة المعوقات بالإضافة إلي صعوبة الوصول إلي التمويل البنكي و انتشار الفساد.

- لا يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر محددا من محددات النمو الاقتصادي في الجزائر.

- للاستثمار الأجنبي المباشر سلبيات كما له إيجابيات علي الدول المضيفة كاستخدام التقنيات الجديدة و تكنولوجيا حديثة لجلب استثمارات أجنبية متنوعة للرفع بالتنمية.

- كما توصلت هذه الدراسة إلي أن تكنولوجيا الاستثمار لا تساهم في الرفع من متوسط إنتاجية العامل الجزائري و ذالك أما بسبب ضعف كفاءة المورد البشري و استخدام تكنولوجيا بسيطة .

الدراسة الخامسة عشرة

15-الدراسة التي قامت بها **صياد شهيناز** بعنوان " **الاستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في التنمية الاقتصادية** " **دراسة حالة الجزائر** بحيث تناولت التفسير النظري للاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي و كذا العلاقة التي تربطهما كما حاولت من خلال هذه الدراسة قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الاقتصادي في الجزائر باعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر موضوع الساعة و يشغل الأوساط الاقتصادية الوطنية **وقد تم التوصل إلي أن** الاستثمار الأجنبي المباشر أعطي دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي باعتباره مؤشرا علي انفتاح الاقتصاد و قدرته علي التكيف مع المستجدات العالمية في ظل العولمة ونظرا لأهميته قدمت العديد من النظريات لشرح أسباب هذه

الظاهرة و في هذا الإطار اتجهت معظم الدول إلي فتح أبوابها أمامه قصد استقطابه و من أجل تحقق ذلك كان لابد من إعادة النظر في مناخها الاستثماري الذي له دور كبير في جذب هذه الاستثمارات.

– يري الفكر النيوكلاسيكى أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة دور كبير في تحفيز النمو الاقتصادي في الدول المضيفة.

– إن زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج يؤدي إلي زيادة معدلات النمو الاقتصادي في تلك الدول وأيضا إلي زيادة التكامل الموجود بين الاستثمار الأجنبي و المحلي.

– إن من الأسباب التي جعلت الجزائر لا تستقطب الاستثمارات الأجنبية هو حداثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق و هذا نظرا لصعوبة الانتقال من اقتصاد مخطط إلي اقتصاد رأسمالي.

– تشير نتائج البحث إلي أن غياب الاستقرار السياسي يعتبر من بين المعوقات التي تقف في وجة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لأن له تأثيرات كبيرة في توافدها في قطاعات خارج المحروقات.

– إن الجزائر لديها مؤهلات جد كبيرة مما يجعلها من البلدان الأكثر استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر.

– ضعف المناخ العام للاستثمار في الجزائر الذي تحكمه معظم المؤشرات المدروسة باستثناء مؤشر التنمية البشرية،و الذي يرتبط من خلال مكوناته بتحسين مداخيل المحروقات في السنوات الأخيرة.

– لقد تعاظم دور الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد مصادر التمويل الخارجي نظرا لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية و تخفيف أعبائها و مساهمته في توظيف العمالة الوطنية و التقليل من معدلات البطالة.

– إن تهيئة الأرضية القانونية و التشريعية تسهل عملية الاستثمار و تحمي المستثمرين و بالتالي إعطاء دفعة جديدة للاقتصاد الوطني.

– لقد أظهرت هذه الدراسة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره الهام في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر و ذلك للأثر الإيجابي الذي يحققه الاستثمار المحلي و الواردات علي الناتج الإجمالي في الجزائر.

خاتمة

لقد تعددت النتائج التي توصل إليها الباحثون و الاقتصاديون في دراساتهم فقد اختلفت أوجه النظر بين من يعتبر أن الاستثمار الأجنبي وسيلة فعالة لتحقيق التنمية و التطور و الازدهار باعتباره يلعب دورا هاما في تمويل قطاعات مختلفة بأقل تكاليف ممكنة ومن يعتبر أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثر ضعيف في تحقيق التنمية الاقتصادية و ذلك بسبب عدم قدرة المستثمرين المحليين علي منافسة المستثمرين الأجانب لعدة أسباب كارتفاع رأسمال الشركات الأجنبية مقارنة بالمحلية,إلا أن أغلب الاقتصاديين اتفقوا أن للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني كونه يسعي لتحقيق الزيادة في الإنتاج وتحسين مستوي معيشة الأفراد بسبب توفير فرص العمل وبالتالي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يشغل مكانة رئيسية في شتي المجالات لما يوفره من آثار إيجابية كدفع عجلة النمو و مواكبة التطور الاقتصادي.

الفصل الثالث: دراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

مقدمة

حاولت الجزائر منذ فترة التسعينيات إلي وقتنا الحالي تحسين أوضاعها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية كما أنها عملت جاهدة علي جعل مناخها الاستثماري ملائم لاستقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية باعتبار أن هذا النوع من الاستثمار يؤثر بشكل أو بآخر علي التنمية الاقتصادية ومن خلال هذا الفصل سنقوم بتقييم حقيقة الاستثمار الأجنبي المباشر وما مدي تأثيره علي صادرات وواردات الدولة وبالأخص علي ميزانها التجاري, بالإضافة إلي التعرف علي الحجم الفعلي للاستثمارات المنجزة.

كما تجدر الإشارة إلي أن الاستثمارات التي تأتي إلي الجزائر خلال هذه السنوات تذهب إلي قطاعات شتي و لهذا سيتم التعرف علي الشروط الواجب اتخاذها وكذا الامتيازات التي يجب منحها لترقية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجالات مختلفة لتنمية وتنويع الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول :حقيقة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المطلب الأول:الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

شهدت الوكالة التي أنشأت في إطار الإصلاحات الأولي التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينيات و المكلفة بالاستثمار تطورات تهدف للتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد.خولت لهذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعي في الأصل وكالة ترقية و دعم و متابعة

الاستثمار من 1993 إلي 2000 ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مهمة تسهيل و ترقية و مرافقة المستثمرين.[1]

لقد تجسد الانتقال من وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمار إلي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تعديلات علي مستوي الإطارات المؤسساتية و التنظيمية و المتمثلة في:

- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار,هيئة يترأسها رئيس الحكومة مكلفة باستراتيجيات و أوليات التطوير,

- إنشاء هياكل جهوية للوكالة التي تساهم بالتشاور مع الفاعلين المحليين في التنمية الجهوية.تتمثل هذه المساهمة خاصة في تفوير وسائل بشرية و مادية من أجل تسهيل و تبسيط عمل الاستثمار,

- إنشاء لجنة طعن و زاوية مشتركة مكلفة باستقبال و الفصل في طلبات الانشغالات الخاصة بالمستثمرين.

- توضيح أدوار مختلف المتدخلين في مدرج الاستثمار,

- مراجعة نظام التحفيز علي الاستثمار,

- إلغاء حد التمويل الذاتي المطلوب من أجل الحصول علي المزايا,

- تبسيط إجراءات الحصول علي المزايا,

- تخفيف ملفات طلب المزايا.

[1]- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ص 01

ضمنت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بحكم خبرتها و حنكتها في مجال ترقية الاستثمار مكانة داخل شبكات دولية لوكالات ترقية الاستثمار كما تتعاون خاصة مع نظرائها الأوروبيين و العرب و الأسيويين: – الجمعية العالمية لوكالات ترقية الاستثمارات التي تشمل أكثر من 150 وكالة ترقية استثمار في العالم,– شبكة " أنيما ",شركات أورومتوسطية لوكالات ترقية الاستثمار ل 12 بلد للضفة الجنوبية للبحر المتوسط بالشراكة مع وكالات فرنسية و إيطالية و إسبانية,

–" أنيما أنفست نتورك ",جمعية أنشأت عقب شركات " أنيما "و وسعت لدول أوروبية أخرى,– "أفريكا نت " الجمعية الإفريقية لوكالات ترقية الاستثمار منذ 2010,

– إبرام عدة عقود و اتفاقيات ثنائية مع وكالات ترقية الاستثمار تهدف لتبادل الخبرات و الممارسات الجيدة فيما يخص ترقية الاستثمار.[1]

الفرع الأول: تعريف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

إن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المنبثقة من إعادة هيكلة وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمار و التي أوكلت لها بالامتيازات المساهمة في التنمية[2],كما أنها وكالة حكومية مكلفة بالاستثمار في الجزائر.[3]

حسب المادة 21 فإنها مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال,يوجد مقر الوكالة الوطنية حسب المادة 22 في مدينة الجزائر ولها هياكل لا مركزية علي المستوي المحلي.ويمكنها

[1]– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لدعمكم ص 01

[2]– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في احتفالات خمسسنية الاستقلال

[3]– دليل المستثمر في الجزائر

إنشاء مكاتب تمثيل في الخارج كما يحدد عدد الهياكل المحلية و المكاتب في الخارج و مكان تواجدها عن طريق التنظيم.[1]

-تعمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من أجل تقديم خدمات وفقا للمعايير و المقاييس الدولية مع مؤسسات و هيئات دولية مختلفة مثل:- CNUCEDللإشارة و الخبرة بمناسبة فحص سياسة الاستثمار في الجزائر وONUDI لتكوين اتفاق و تحسين مستوي إطارات الوكالة حول مناهج تقييم مشاريع الاستثمارات,

- البنك العالمي من أجل تدقيق سياق إنشاء المؤسسات و اقتراحات خاصة بتدابير التحسين في إطار برنامج " القيام بالأعمال".[2]

الفرع الثاني: مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

تكلف الوكالة حسب المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 16 رمضان عام 1427 الموافق 9 أكتوبر سنة 2006 بما يأتي:[3]

-جمع و معالجة و نشر المعلومة المرتبطة بالمؤسسة و الاستثمار لفائدة المستثمرين.

-مساعدة و مرافقة المستثمرين في كل مراحل المشروع بما فيها ما بعد الإنجاز.

-تسجيل الاستثمارات و متابعة تقدم المشاريع و إعداد إحصائيات الإنجاز و تحليلها.

-ترقية الشراكة و الفرص الجزائرية للاستثمار عبر الإقليم الوطني و في الخارج.

[1]- أهم النصوص القانونية المتعلقة بتطوير الاستثمار في الجزائر ص 97

[2]- موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لدعمكم www.andi.dz

[3]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 16 – 9 جمادي الثانية عام 1438 هج 8 مارس سنة 2017م ص 03

"تمتلك الوكالة هياكل غير المركزية المتموقعة عبر التراب الوطني و المسماة الشباك الوحيد غير المركزي و الذي تأسس عام 2001م بمقتضي الأمر رقم 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل و المتمم من أجل جعل الشباك الوحيد المتواجد فعليا تمثيلا غير مركزيا ولكن محليا للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فهو يعتبر جزء منها علي المستوي المحلي و الذي أنشأ علي مستوي الولاية وهو يشمل في داخله,إلي جانب إطارات من الوكالة نفسها,ممثلين عن الإدارات التي تتدخل في وقت واحد أو آخر في سياق الاستثمار بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بتأسيس و تسجيل الشركات , الموافقات و التراخيص بما في ذلك إصدار تراخيص البناء.علي هذا النحو هو مكلف أيضا باستقبال المستثمرين بعد تلقية التصريح, إقامة و إصدار شهادات الإيداع و قرار منح المزايا كذلك تدعيم الملفات ذات الصلة بالإدارات الحكومية و الهيئات الممثلة داخل الشباك الوحيد, و إيصالها إلي المصالح المختصة و صياغتها النهائية الجيدة."[1]

الفرع الثالث: إنجازات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار [2]

إن إعادة تصميم منظومة تشجيع الاستثمار و كذا إعادة تركيز مهام الوكالة مكنها من إطلاق عدد من العمليات و المتمثلة أساسا في التسهيل بما في ذلك إنشاء بورصة الشراكة و التي تهدف إلي إتباع نهج استبقائي لوكالة من أجل تسهيل العلاقة بين حاملي المشاريع المحلية و الأجنبية بغية أن تؤدي إلي شراكات وفقا للأحكام المعمول بها لاسيما تلك المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

-وقد أدى وضع بورصة الشراكة هذه عن إطلاق عملية جمع دائمة لعروض المشاريع الاستثمارية و التي تبحث عن الشريك الأجنبي إذ أن العروض التي يتم جمعها و تصنيفها في البورصة و التي يمكن الوصول إليها من خلال الموقع الإلكتروني للوكالة.

[1]- موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz
[2]- موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارwww.andi.dz

-أطلقت الوكالة إجراء جديد لتسهيل منظومة تحفيز الاستثمار يتمثل في "التصريح عن بعد" و المتواجد في الموقع الإلكتروني للوكالة.

-هذه العملية تسمح للمستثمرين المقيمين و الغير مقيمين إدخال ملفاتهم الاستثمارية عن بعد و كذا تطور و متابعة التقدم المحرز في طلباتها من خلال الخدمات مع إدارات الوكالة و تلقي الإخطارات لسحب مقرات منح المزايا و ذلك بعد ما يتم إعدادها .

و بالإضافة إلي مهمتها في تسيير و تشجيع الاستثمار يتعين علي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لمتابعة التقدم المحرز في المشاريع المصرح بها لدي شبابيكها الوحيدة الغير مركزية,لذا تم إنشاء مصلحة مختصة بهذه المهمة علي مستوي المديرية العامة.إن عملية المتابعة تنجز بالتعاون مع مصالح نظام الإعلام و الإحصاء مما يسمح للوكالة تقديم حالة فعالة مرتبطة بالنتائج المتوقعة من قبل الحكومة.

المطلب الثاني:حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها

الفرع الأول:إجمالي المشاريع المصرح بها عام 2016

الشكل 3-1:إجمالي المشاريع المصرحة عام 2016

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz

حسب الحصيلة السنوية للوكالة الوطنية فإن عدد المشاريع المصرح بها في سنة 2016 قدرت ب 7185 مشروع بقيمة مالية تبلغ 1839 مليار دج و من شأن هذه الاستثمارات أن توفر 164414 منصب عمل مقارنة ب 7950 مشروع في سنة 2015 و التي قدرت ب 1473 مليار دج.[1]

ومن بين المشاريع التي صرح بها المستثمرين المحليين هي 7015 بقيمة 1509 مليار دج مع خلق 147752 منصب عمل بالمقارنة مع 7838 مشروع في سنة2015 وقيمة مالية 1360 مليار دج والتي من شأنها خلق 128397 منصب شغل.[2]

أما بالنسبة للاستثمارات بالشراكة (شركات جزائرية أجنبية) المصرح بها في سنة 2016 فقدرعدد مشاريعها ب 170 مشروعا بقيمة مالية تبلغ 330 مليار دج مع خلق 16662 منصب عمل بحيث كان عدد المشاريع التي صرح بها 112 مشروع بقيمة 113 مليار دج و 128397 منصب شغل.[3]

ومن خلال هذه الحصيلة السنوية نلاحظ أن عدد المشاريع المصرح بها في سنة 2016 ارتفعت نسبيا مقارنة بسنة 2015.

الجدول رقم 3-1:المشاريع الخاصة،العمومية و المختلطة المصرحة بها في 2016

[1]- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI
[2]- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI
[3]- موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz

الحالة القانونية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الخاص	7095	98,75%	1685833	91,67%	157741	95,94%
العمومي	84	1,17%	108286	5,89%	5290	3,22%
المختلط	6	0,08%	44926	2,44%	1383	0,84%
المجموع	7185	100%	1839045	100%	164414	100%

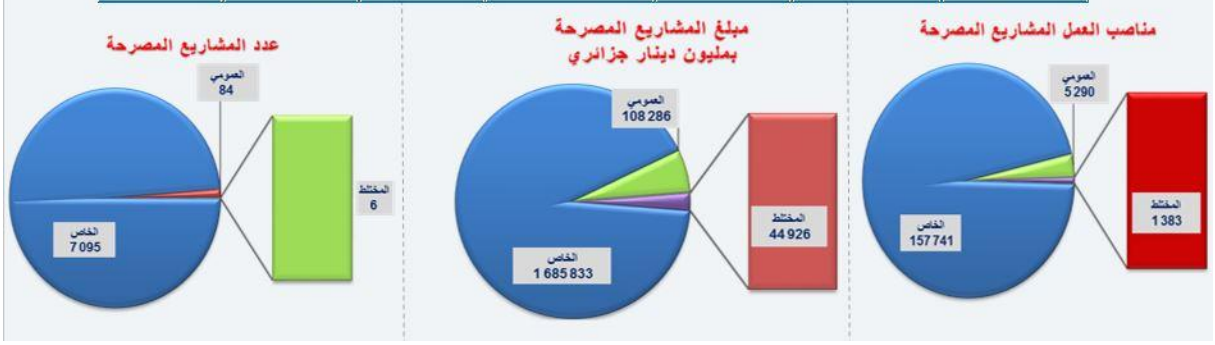

المصدر : موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارwww.andi.dz

إن المشاريع المسجلة التي صرح بها الخواص في سنة 2016 قدر عددها ب 7095 مشروع بقيمة 1685833 مليون دينار جزائري و التي من شأنها خلق 157741منصب شغل مقابل 84مشروعا بالنسبة للمستثمرين العموميين بقيمة 108286 مليون دج والتي يمكن أن توفر 5290 منصب عملوالتي تعتبر حصة ضئيلة مقارنة بالخواص.أما بالنسبة للمشاريع المختلطة فإن عدد المشاريع المصرح بها فهي 6 مشروع بقيمة 44926 مليون دينار جزائري والتي تشغل 1383 منصب عمل.[1]

الجدول رقم3-2:المشاريع المصرح بها في القطاعات الصناعية 2016

[1]- موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz

الشعب الصناعية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الصناعات الغذائية	711	28,34%	179 423	16,06%	22 203	23,59%
الكيمياء المطاط و البلاستيك	540	21,52%	197 671	17,70%	19 012	20,20%
الصناعات الحديدية المعدنية الميكانيكية و الكهربائية	420	16,74%	362 702	32,47%	25 835	27,44%
مواد البناء الخزف و الزجاج	341	13,59%	263 770	23,62%	13 266	14,09%
الخشب الفلين و الورق	238	9,49%	43 568	3,90%	5874	6,24%
المنلجم و المحاجر	93	3,71%	35 588	3,19%	2582	2,74%
الصناعات النسيجية	82	3,27%	13 401	1,20%	3082	3,27%
صناعات أخرى	52	2,07%	6 895	0,62%	1454	1,54%
جلود و احذية	21	0,84%	1 478	0,13%	600	0,64%
مياه و الطاقة	11	0,44%	12 459	1,12%	226	0,24%
TOTAL	2 509	100%	1 116 955	100%	94 134	100%

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz

تظهر أرقام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لسنة 2016 أن قطاع الصناعات الغذائية يحتل المرتبة الأولي بحيث بلغت عدد مشاريعها المصرحة بها 711 مشروعا بقيمة 179423 مليون دج أي بنسبة 28,34%من إجمالي المشاريع الاستثمارية،ومن تم تصنف باقي الصناعات الأخرى.[1]

الجدول رقم3-3: طبيعة الاستثمارات المصرح بها 2016

[1]- موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارwww.andi.dz

	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
انشاء	4 329	60%	1 298 095	70,59%	115 889	70,49%
توسيع	2 698	37,55%	516 906	28,11%	46 810	28,47%
اعادة هيكلة	138	1,92%	6 553	0,36%	691	0,42%
اعادة تأهيل	20	0,28%	17 490	0,95%	1 024	0,62%
المجموع	7 185	100%	1 839 045	100%	164 414	100%

المصدر:موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz

حسب معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لسنة 2016 فقد تم إنشاء 4329 مشروع جديد بقيمة 1298095 مليون دينار جزائري والذي يمكن أن يخلق 115889 منصب عمل وقد تم التوسع في 2698 مشروع بقيمة مالية تقدر 516906 والذي وفر 46810 منصب شغل كما تم اعادة هيكلة وتأهيل 158 مشروع.[1]

و توضح لنا الأشكال التالية إحصائيات شمال الجزائر المصرح بها في سنة 2016

الشكل رقم3-2:إحصائيات شمال وسط الجزائر المصرح بها سنة 2016

[1]- موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارwww.andi.dz

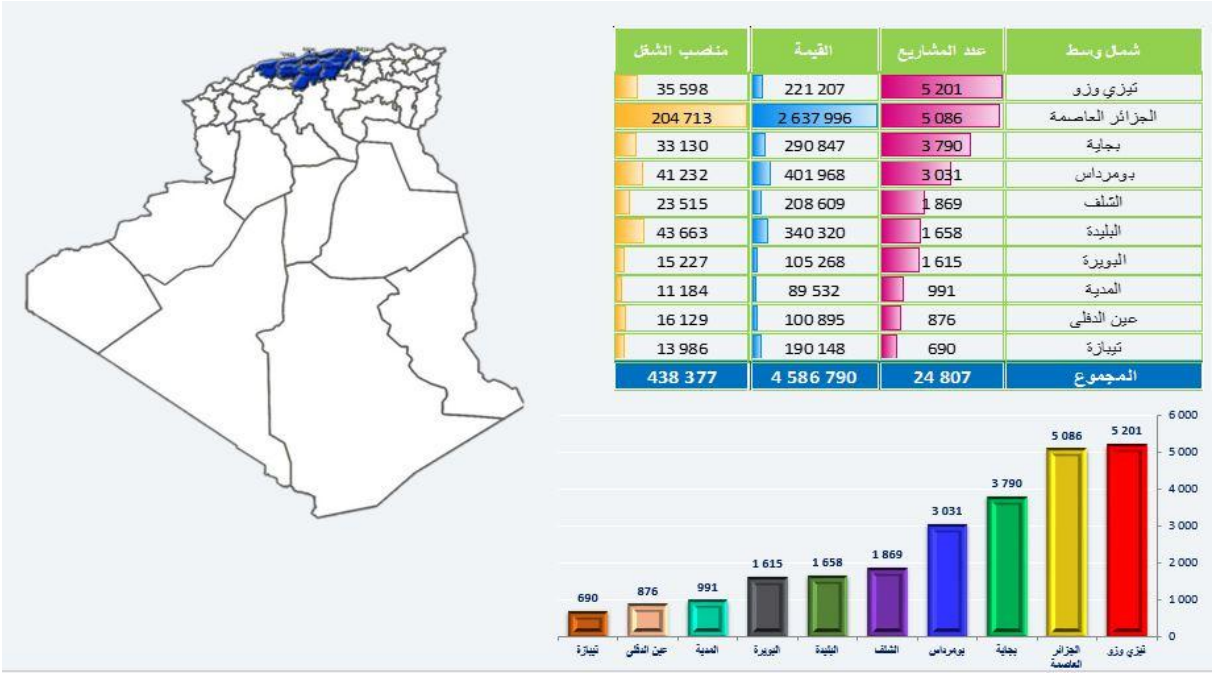

شمال وسط	عدد المشاريع	القيمة	مناصب الشغل
تيزي وزو	5 201	221 207	35 598
الجزائر العاصمة	5 086	2 637 996	204 713
بجاية	3 790	290 847	33 130
بومرداس	3 031	401 968	41 232
الشلف	1 869	208 609	23 515
البليدة	1 658	340 320	43 663
البويرة	1 615	105 268	15 227
المدية	991	89 532	11 184
عين الدفلى	876	100 895	16 129
تيبازة	690	190 148	13 986
المجموع	24 807	4 586 790	438 377

المصدر:موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارwww.andi.dz

حسب إحصائيات شمال وسط الجزائر المصرح بها في سنة 2016 تحتل ولاية تيزي وزو المرتبة الأولي بحيث بلغ عدد مشاريعها 5201 مشروع بقيمة مالية221207 مليون دج و35598 منصب عمل.[1]

الشكل رقم 3-3:إحصائيات شمال غرب الجزائر المصرحة بها سنة 2016

[1]- موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارwww.andi.dz

شمال غرب	عدد المشاريع	القيمة	منصب الشغل
وهران	3 045	1 483 239	102 366
مستغانم	1 414	280 541	27 046
تلمسان	1 159	191 215	17 589
غليزان	884	382 422	29 213
سيدي بلعباس	789	131 945	15 549
معسكر	728	200 814	16 981
عين تيموشنت	607	213 687	8 714
المجموع	8 626	2 883 862	217 458

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارwww.andi.dz

حسب المنطقة الشمالية الغربية فإن ولاية وهران تحتل المرتبة الأولي ب3045 مشروع و1483239 مليون دج و خلق 102366 منصب شغل.[1]

الشكل رقم3-4:إحصائيات شمال شرق الجزائر المصرح بها سنة 2016

[1]- موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz

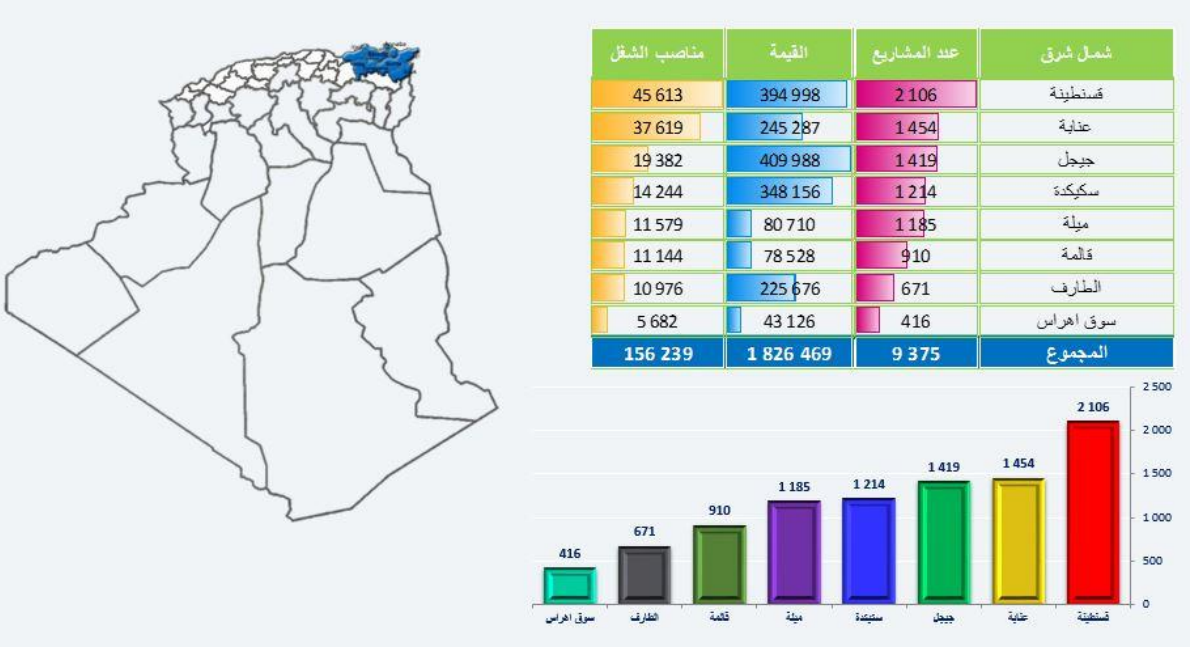

شمال شرق	عدد المشاريع	القيمة	مناصب الشغل
قسنطينة	2 106	394 998	45 613
عنابة	1 454	245 287	37 619
جيجل	1 419	409 988	19 382
سكيكدة	1 214	348 156	14 244
ميلة	1 185	80 710	11 579
قالمة	910	78 528	11 144
الطارف	671	225 676	10 976
سوق اهراس	416	43 126	5 682
المجموع	9 375	1 826 469	156 239

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارwww.andi.dz

نلاحظ حسب إحصائيات شمال شرق المقدمة في سنة 2016 أن ولاية قسنطينة تأتي في المرتبة الأولي ب 2106 مشروع و قيمة مالية تقدر 394998 مليون دج و45613 مليون دج.

وبالتالي نلاحظ من خلال الأشكال السابقة أن منطقة شمال وسط البلاد تأتي في المرتبة الأولي ب 24807 مشروع وبقيمة مالية تبلغ 4586790 مليون دج و 438377 منصب عمل وتليها المنطقة الشمالية الغربية من حيث قيمة عدد المشاريع الذي قدر ب 2883862 مليون دج و توفير 217458 منصب شغل ثم المنطقة الشمالية الشرقية ب 9375 مشروع وقيمة 1826469 مليون دج مع خلق 156239 منصب عمل.[1]

توضح لنا الأشكال التالية إحصائيات جنوب الجزائر سنة 2016

[1]- موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz

الشكل رقم 3-5:إحصائيات جنوب غرب الجزائر سنة 2016

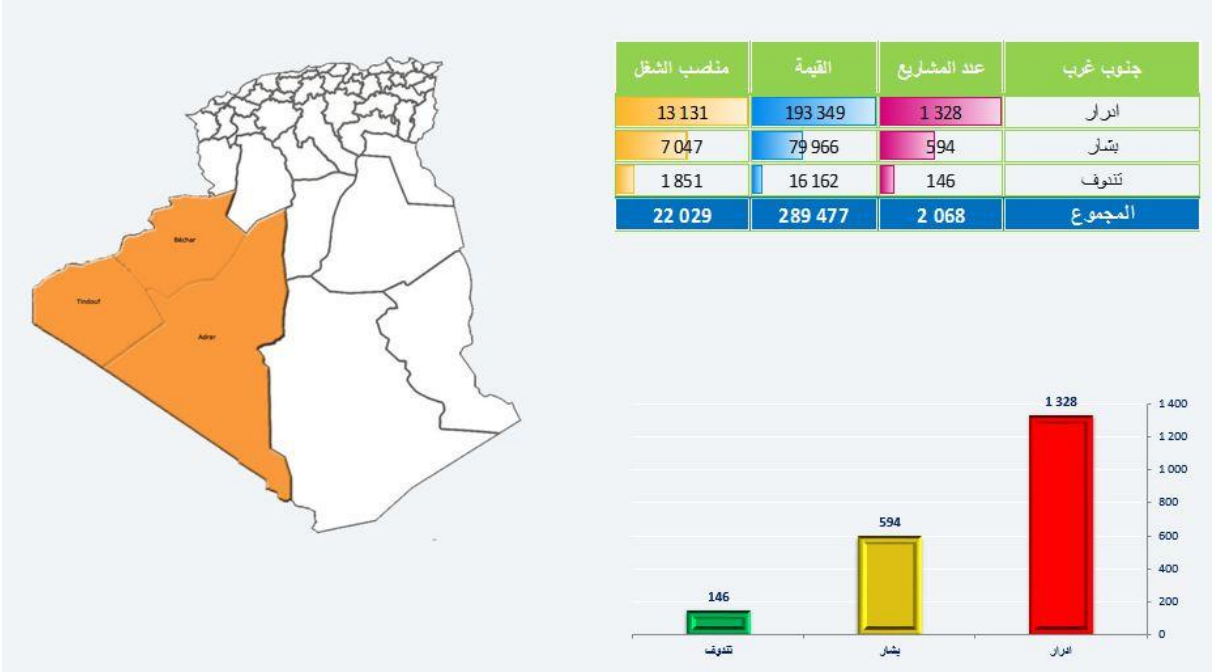

جنوب غرب	عدد المشاريع	القيمة	منصب الشغل
ادرار	1 328	193 349	13 131
بشار	594	79 966	7 047
تندوف	146	16 162	1 851
المجموع	2 068	289 477	22 029

المصدر:موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سنة 2016

حسب إحصائيات جنوب غرب البلاد تحتل ولاية أدرار المركز الأول حسب عدد المشاريع الذي قدر ب 1328 مشروع بقيمة مالية تقدر 193349 و 13131 منصب شغل.[1]

[1]- موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz

الشكل رقم3-6:إحصائيات جنوب شرق الجزائر سنة 2016

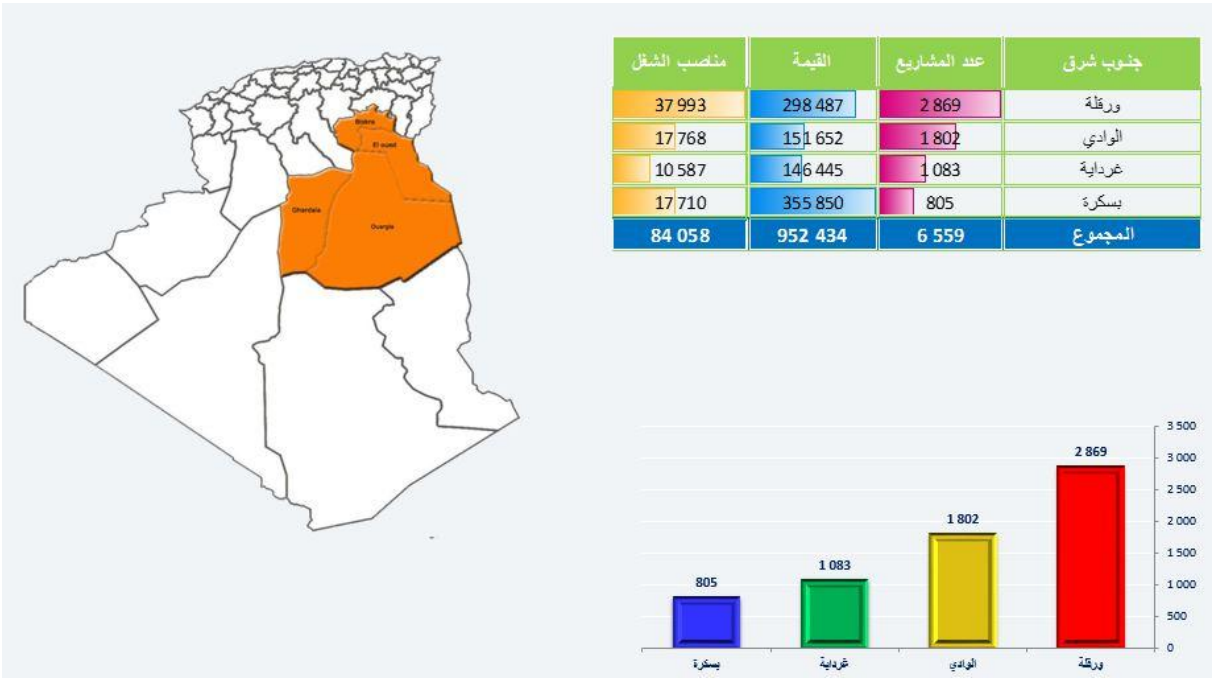

جنوب شرق	عدد المشاريع	القيمة	مناصب الشغل
ورقلة	2 869	298 487	37 993
الوادي	1 802	151 652	17 768
غرداية	1 083	146 445	10 587
بسكرة	805	355 850	17 710
المجموع	6 559	952 434	84 058

المصدر:الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارwww.andi.dz

حسب منطقة جنوب شرق البلاد فإن ولاية ورقلة تحتل المرتبة الأولي ب 2869 مشروع.

الشكل رقم 3-7:إحصائيات الجنوب الكبير 2016

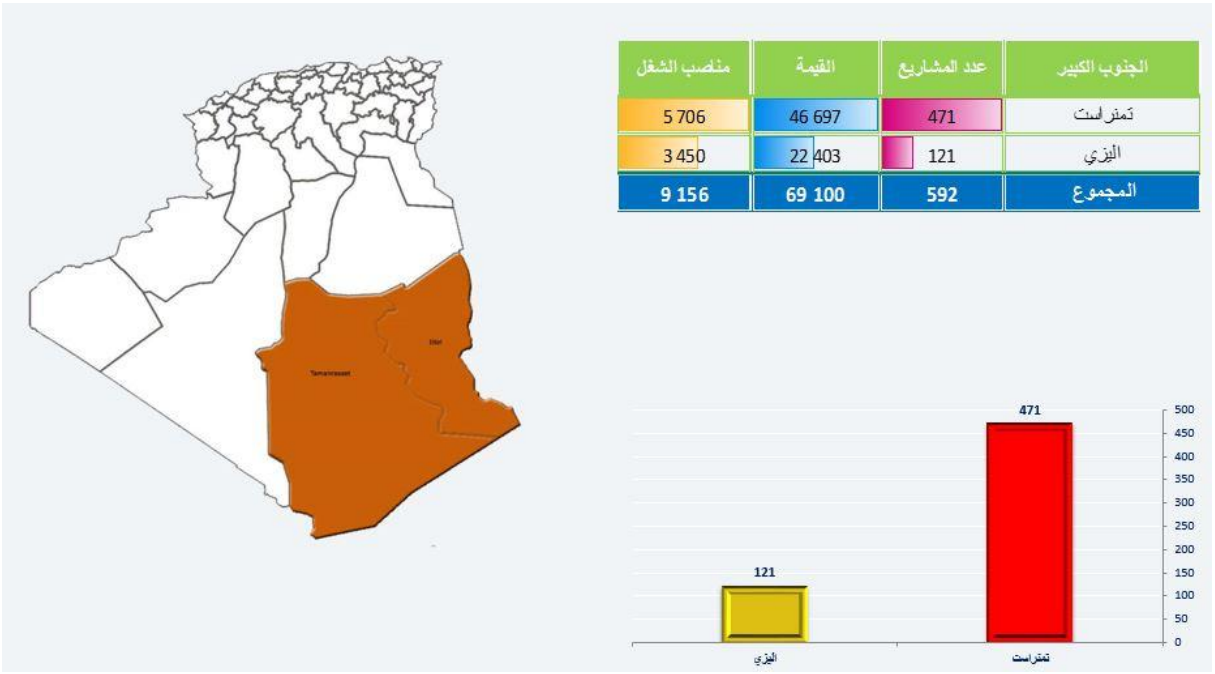

الجنوب الكبير	عدد المشاريع	القيمة	مناصب الشغل
تمنراست	471	46 697	5 706
اليزي	121	22 403	3 450
المجموع	592	69 100	9 156

المصدر:موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارwww.andi.dz

وحسب الجنوب الكبير فإن منطقة تمنراست يأتي في المرتبة الأولي ب471 مشروعا و بقيمة مالية تقدر 46697 مليون دج و 5706 منصب عمل.

وبالتالي حسب الأشكال السابقة فإن جنوب شرق البلاد يحتل المرتبة الأولي بحيث بلغ عدد المشاريع المصرح بها 6559 بقيمة مالية تقدر952434 مليون دج و خلق 84058 منصب عمل وتليها منطقة جنوب غرب الجزائر 2068 مشروع مصرح به بقيمة مالية تقدر ب 289477 مليون دج و 22029 منصب عمل ثم تأتي منطقة الجنوب الكبير ب 592 مشروع ب 69100 مليون دج و 9156 منصب شغل.[1]

و توضح لنا الأشكال التالية إحصائيات الهضاب العليا لسنة 2016

[1]- موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz

الشكل رقم3-8: إحصائيات الهضاب العليا غرب الجزائر سنة 2016

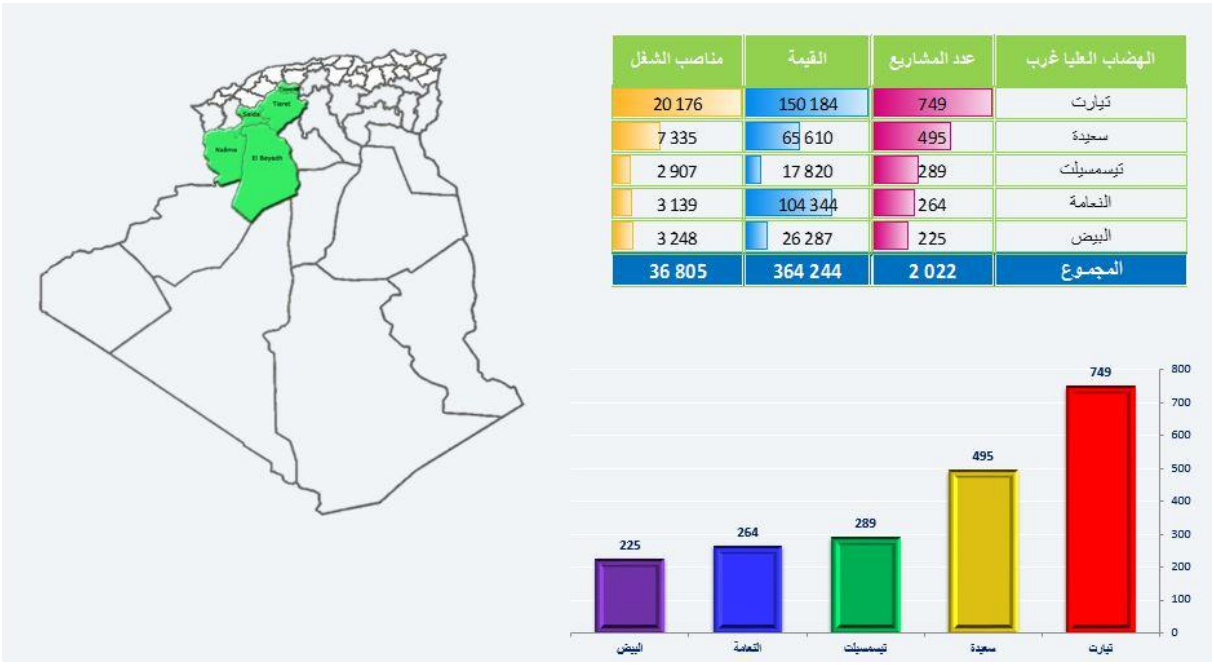

الهضاب العليا غرب	عدد المشاريع	القيمة	مناصب الشغل
تيارت	749	150 184	20 176
سعيدة	495	65 610	7 335
تيسمسيلت	289	17 820	2 907
النعامة	264	104 344	3 139
البيض	225	26 287	3 248
المجموع	2 022	364 244	36 805

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

الشكل رقم 3-9:إحصائيات الهضاب العليا شرق الجزائر سنة 2016

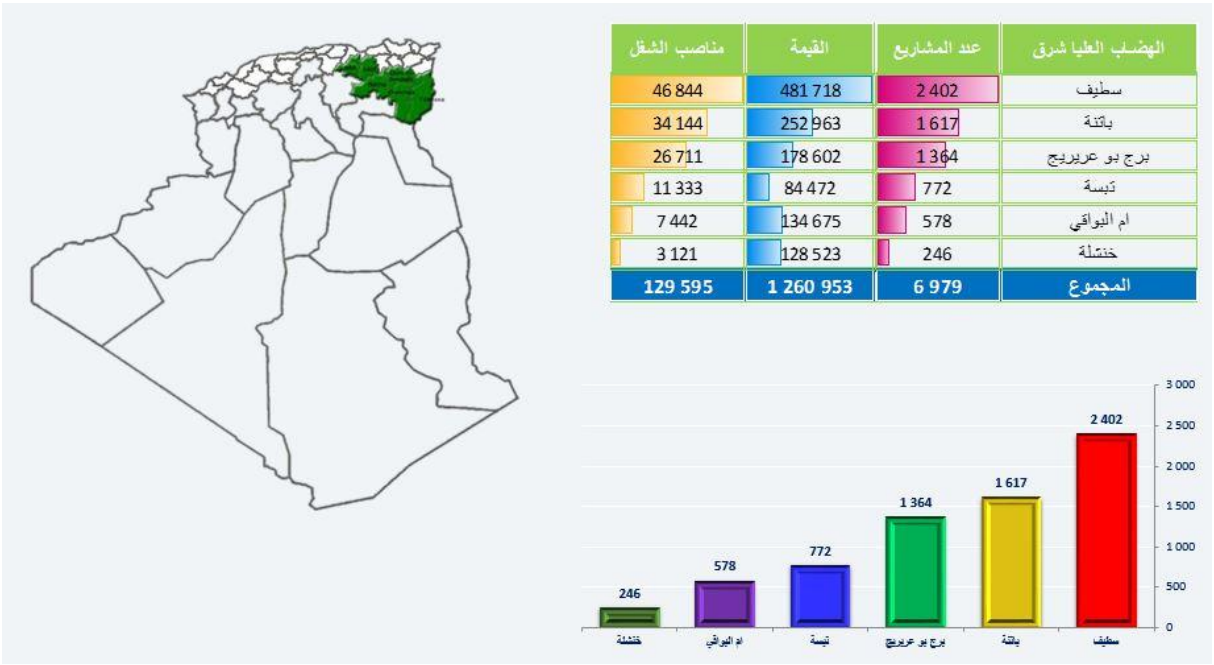

الهضاب العليا شرق	عدد المشاريع	القيمة	مناصب الشغل
سطيف	2 402	481 718	46 844
باتنة	1 617	252 963	34 144
برج بو عريريج	1 364	178 602	26 711
تبسة	772	84 472	11 333
ام البواقي	578	134 675	7 442
خنشلة	246	128 523	3 121
المجموع	6 979	1 260 953	129 595

المصدر : موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارwww.andi.dz

الشكل رقم3-10: إحصائيات الهضاب العليا وسط الجزائر لسنة 2016

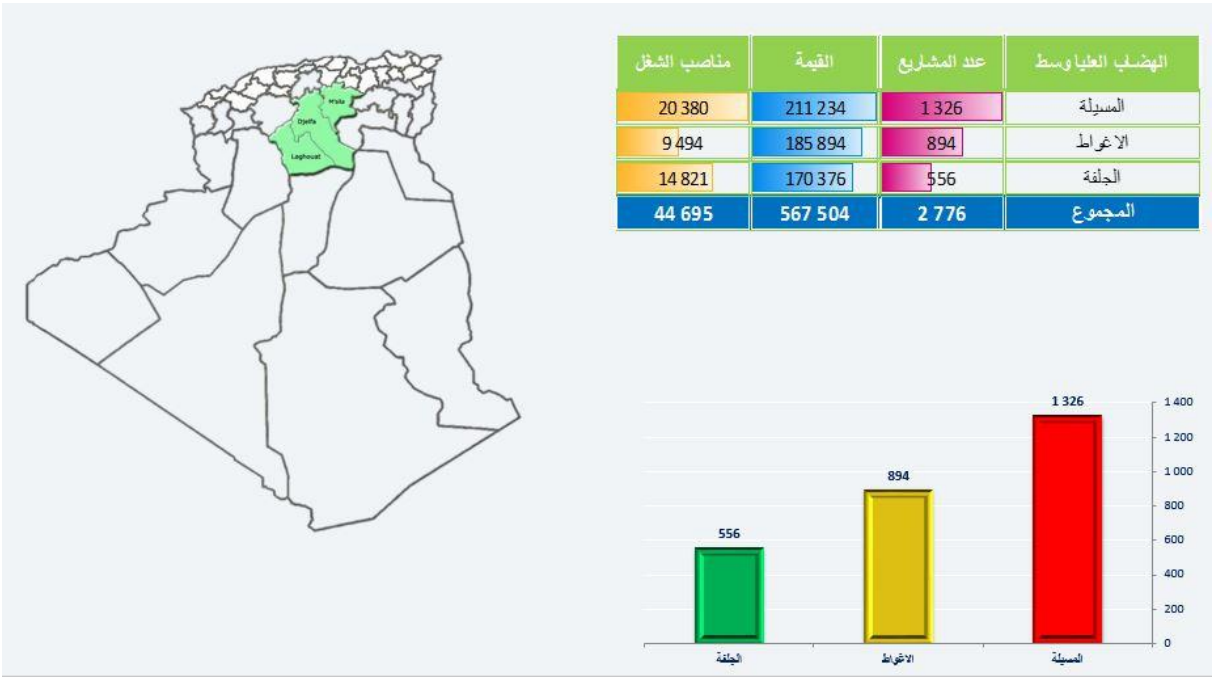

الهضاب العليا وسط	عدد المشاريع	القيمة	مناصب الشغل
المسيلة	1 326	211 234	20 380
الاغواط	894	185 894	9 494
الجلفة	556	170 376	14 821
المجموع	2 776	567 504	44 695

المصدر :الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارwww.andi.dz

بالنسبة للهضاب العليا بلغ عدد الاستثمارات المصرح بها 6979 مشروعا بالنسبة للهضاب العليا الشرقية و قد قدرت القيمة المالية المصرحة 1260953 مليون دج و 129595 منصب شغل متبوعة بالهضاب العليا الوسطي ب 1326 مشروع و211234 مليون دج و 20380 منصب عمل وتليها الهضاب العليا الغربية ب 2022 مشروع بقيمة تبلغ 364244 مليون دج و 36805 منصب شغل.[1]

الفرع الثاني:إجمالي المشاريع المصرح بها خلال الفترة 2002-2016

إن المشاريع المصرح بها ما بين الفترة 2002-2016 فهي كالتالي:

الجدول رقم 3-4:المشاريع الاستثمارية المصرح بها 2002-2016

[1]- موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz

المشاريع	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	62 982	99%	10 584 134	83%	1 018 887	90%
الاستثمار الأجنبي	822	1%	2 216 699	17%	119 525	10%
المجموع	63 804	100%	12 800 834	100%	1 138 412	100%

المصدر:موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارwww.andi.dz

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المشاريع المصرحة خلال الفترة الممتدة من 2002 إلي 2016 تقدر ب 63804 مشروع يضم 62982 استثمار محلي و 822 استثمار أجنبي.كما بلغت القيمة المالية لهذه الاستثمارات 12800834 مليار دينار جزائري وتخلق كل من الاستثمارات المحلية و الاستثمارات الأجنبية علي التوالي 1018887و119525 منصب شغل,ويوضح لنا الجدول أن نسبة الاستثمارات التي تشرك الأجانب % 1في حين تستحوذ الاستثمارات المحلية علي نسبة 99% من إجمالي الاستثمارات.

كما نلاحظ من خلال الجدول أن عدد مشاريع الاستثمارات الأجنبية ضئيلة مقارنة مع الاستثمارات المحلية والسبب يرجع إلي عدم توفر مناخ استثماري ملائم لجلب المستثمرين الأجانب رغم أن الجزائر حاولت التخلص من العوائق التي تقف في وجه هذا النوع من المشاريع والرفع من حصتها بالمقارنة مع الاستثمارات المحلية ولهذا تقوم الجزائر في كل مرة بتعديل وسن قوانين و أنظمة جديدة تساعد علي إستقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية وأن تشغل أكبر ما يمكن من مناصب العمل وبالتالي تخفض نسبة البطالة وترفع الإنتاجية مما يؤدي إلي زيادة مداخيل الدولة. [1]

الفرع الثالث: المشاريع الأجنبية المصرح بها 2002-2016

[1]- موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz

أولا:عدد المشاريع

الجدول التالي يبين لنا عدد المشاريع الأجنبية المصرح بها في الفترة الممتدة ما بين 2002-2016

الجدول رقم3-5: عدد المشاريع الأجنبية خلال الفترة 2002-2016

عدد المشاريع المصرح بها	قيمة المشاريع بالمليون الدينار	عدد مناصب الشغل
822	2216699	119525

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا علي المعلومات المأخوذة من موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارwww.andi.dz

قدر عدد المشاريع الأجنبية المصرح بها لدي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 822 مشروعا في مختلف القطاعات وفي مجالات شتي حيث بلغت قيمة هذه المشاريع 2216699 مليون دينار جزائري كم تخلق 119525 منصب شغل .[1]

ثانيا: مصادر هذه المشاريع

الجدول التالي يبرز لنا مصادر المشاريع الأجنبية خلال الفترة الممتدة ما بين 2002-2016

الجدول رقم3-6:مصادر المشاريع الاستثمارية الواردة إلي الجزائر خلال الفترة 2002-2016

[1]- موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري	مناصب الشغل
اوربا	437	955 161	71 010
فيما بيها الاتحاد الاوربي	313	677 209	42 649
اسيا	98	163 102	10 567
امريكا	19	68 163	3 755
الدول العربية	236	997 528	30 199
إفريقيا	5	5 686	209
استراليا	1	2 974	264
متعدد الجنسيات	26	24 085	3 521
المجموع	822	2 216 699	119 525

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارwww.andi.dz

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معظم الاستثمارات الواردة إلي الجزائر و المصرح بها لدي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي من دول أوروبا والسبب يرجع إلي أن الموقع الجغرافي للجزائر قريب من قارة أوروبا مقارنة مع باقي الدول العربية كم أن هناك أسباب أخري كالثروات والمؤهلات التي تتميز بها الجزائر،حيث قدر عدد المشاريع المصرح بها 437 مشروع بقيمة 955161 مليون دينار جزائري و خلق 71010 منصب شغل و بهذا تحتل أوروبا المركز الأول من حيث عدد مشاريعها الاستثمارية.وتليها دول الاتحاد الأوروبي الذي قدر عدد مشاريعها 313 مشروع استثماري بقيمة مالية تبلغ 677209 مليون دينار جزائري وتوفر 42649 منصب شغل، ثم تأتي الدول العربية ب236 مشروع بقيمة 997528 مليون دج وهي تعتبر قيمة كبيرة مقارنة بدول أوروبا و الاتحاد الأوروبي التي يفوق عدد مشاريعهما المصرح بهما بالنسبة للدول العربية. وبالتالي يمكن القول أن مشاريع أوروبا و الاتحاد الأوروبي لا تحتاج إلي تمويلات كبيرة لأنها مشاريع صغيرة علي عكس مشاريع الدول العربية التي تدل أن مشاريعها كبيرة نظرا لارتفاع قيمتها المالية كما لاحظنا أن الدول العربية من شأنها تخلق 30199 منصب عمل.ومن ثم تليها كل من دول آسيا ب 98 مشروع استثماري و

الشركات المتعددة الجنسيات ب 26 مشروع وبعدها أمريكا ب 19 مشروع ثم تليهم إفريقيا ب 5 مشاريع وفي الأخير أستراليا بمشروع استثماري واحد.[1]

ثالثا: القطاعات التي تتوجه إليها الاستثمارات الأجنبية

إن المشاريع الأجنبية الواردة إلي الجزائر من مختلف مناطق العالم تستثمر في القطاعات التالية:

الجدول رقم3-7: القطاعات التي تتوجه إليها الاستثمارات الأجنبية

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	منصب الشغل	%
الزراعة	1 316	2,06%	222 790	1,74%	53 445	4,69%
البناء	11 389	17,85%	1 310 896	10,24%	246 138	21,62%
الصناعة	11 256	17,64%	7 411 469	57,90%	466 382	40,97%
الصحة	935	1,47%	171 948	1,34%	22 478	1,97%
النقل	31 097	48,74%	1 095 948	8,56%	162 976	14,32%
السياحة	1 018	1,60%	974 396	7,61%	62 069	5,45%
الخدمات	6 786	10,64%	1 169 895	9,14%	116 476	10,23%
التجارة	2	0,00%	10 914	0,09%	4 100	0,36%
الاتصالات	5	0,01%	432 578	3,38%	4 348	0,38%
المجموع	**63 804**	**100%**	**12 800 834**	**100%**	**1 138 412**	**100%**

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارwww.andi.dz

الجدول أعلاه يوضح لنا أن الاستثمارات الأجنبية تتوجه إلي قطاع النقل من حيث عدد المشاريع الذي قدر ب 31097 مشروع أي بنسبة 48,74 %مقارنة بالقطاعات الأخرى و تستثمر هذه المشاريع بقيمة 1095948م دج أي بنسبة 8,56 %وهي تعتبر نسبة ضئيلة مقارنة بقطاع الصناعة الذي يحتاج إلي تمويل كبير لمشاريعه و الذي قدر ب 7411469 م دج أي بنسبة 57,90 %كما أنه يوفر نسبة مرتفعة من مناصب العمل قدرت ب 40,97 %مقارنة بالقطاعات الأخرى و يليها قطاع البناء و الخدمات علي التوالي ب 11389و6786 مشروع بقيمة 1310896و 1169895 م دج ومن ثم

[1]- موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz

يليها قطاع السياحة ب 1018 مشروع بقيمة 974396 و الصحة ب 935 مشروع استثماري بقيمة مالية تبلغ 171948 م دج .[1]

أما القطاعات الأقل استثمارا من طرف المستثمرين الأجانب فهي قطاع التجارة بمشروعين و قطاع الإتصالات ب 5 مشاريع.[2]

المطلب الثالث: الامتيازات التي تستفيد منها المشاريع الاستثمارية في مختلف المناطق الجزائرية

يمكن أن تستفيد المشاريع الاستثمارية من الإعفاءات و التخفيضات الضريبية حسب تموقع النشاط وتأثير المشاريع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما يوجد نوعين من المزايا بحيث يتمثل النوع الأول من التحفيزات الجبائية و المالية الخاصة المقررة من طرف الأنظمة المعمول بها لصالح النشاطات السياحية، الصناعية و الفلاحية.

الفرع الأول: المزايا التي تستفيد منها المشاريع المنجزة في منطقة الشمال

اولا- المزايا التي تتمتع بها المشاريع المنجزة في الشمال في مرحلتي الإنجاز و الاستغلال

أ-في مرحلة الإنجاز: [3]

- الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافةفيما يخص السلع والخدمات المستوردة أوالمقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار

[1]- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI
[2]- موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارwww.andi.dz
[3]-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني,

- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري و مبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية. وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح.

- الإعفاء مكن أن تستفيد المشاريع الاستثمارية من الإعفاءات و التخفيضات الضريبية حسب تموقع النشاط وتأثير المشاريع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأسمال .

ب:في مرحلة الاستغلال[1]

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)،

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP).

- تخفيض بنسبة% 50 من مبلغ الإتاوة الإجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

هده المزايا تكون لمدة ثلاث (3) سنوات بالنسبة للاستثمارات التي توفر حتي مائة (100) منصب شغل ابتداءا من بدء النشاط و بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر.

[1]- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

الفرع الثاني: المزايا التي تستفيد منها منطقة الجنوب والهضاب العليا, والمناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة

أولا-المزايا التي تتمتع بها المشاريع المنجزة في جنوب الجزائر و الهضاب العليا في مرحلة الإنجاز و الاستغلال:

أ- مرحلة الإنجـــــاز لمدة 03 سنوات [1]

-الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والغير مستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار،

-الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات الغير مستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار،

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص الإشهار العقاري و كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار،

- الاعفاء لمدة عشر 10 سنوات من الرسم العقاري علي الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار,ابتداء من تاريخ الاقتناء،

- الإعفاء من حقوق التسجيل و مصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنـــية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية. تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز،

[1]- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

– الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأسمال ،

–التكفل الكلي أو الجزئي من طرف الدولة بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة ،

– التخفيض من مبلغ الإتاوة الاجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية :

–كتخفيض50 بالمائةمن مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق التابعة للهضاب العليا,وكذا المناطق الأخرى التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة .

ب– مرحلة الاستغلال لمدة عشر (10) سنوات:[1]

– إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات ومن الرسم على النشاط المهني،

– تخفيض بنسبة 50 بالمائة من مبلغ الإتاوة الاجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

أما النوع الثاني من المزايا الإضافية:[2]

فهو يخص المشاريع التي تخلق **أكثر من 100 منصب شغل دائم**، و المنجزة في المناطق التي تستدعي التنمية، و تستفيد هذه المشاريع من مدة إعفاء جبائي يقدر ب **5 سنوات** على مرحلة الاستغلال.

[1]- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
[2]- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

أ-مرحلة الإنجاز [1]

-منح إعفاء أو تخفيض ، طبقا للتشريع المعمول به، للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي و الإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي, وكذا كل التسهيلات التي قد تمنح،

-إمكانية تحويل مزايا الإنجاز، بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار, محل تحويل للمتعاقدين مع المستثمر المستفيد والمكلف بإنجاز الاستثمار لحساب هذا الأخير.

ب- مرحلة الاستغلال[2]

-تمديد مدة مزايا الاستغلال لفترة يمكن أن تصل إلى عشر **(10) سنوات،**

-تستفيد من نظام الشراء بالإعفاء من الرسم و المكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الإعفاء من الرسم علي القيمة المضافة،

- تستفيد من الرسم علي القيمة المضافة المطبق علي أسعار السلع المنتجة التي تدخل في إطار الأنشطة الصناعية الناشئة و لمدة لا تتجاوز خمس سنوات.

المبحث الثاني:تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تأثيره علي الميزان التجاري

المطلب الأول:إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر عام 2016

[1]- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
[2]- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

توضح النتائج العامة المحققة فيما يخص التبادلات الخارجية للجزائر خلال سنة 2016 إلي وجود عجز في الميزان التجاري قدر ب 17.84 مليار دولار، ما يعادل ارتفاع طفيف قدر ب 8.4 بالمائة سجل سنة 2015.

إن هذا المؤشر يفسر تراجع مهم للصادرات بالمقارنة مع الواردات التي تم تسجيلها سنة 2016،وفيما يخص تغطية الواردات بالصادرات فبلغت ما يعادل 62 بالمائة مقابل 67 بالمائة مسجلة في سنة 2015 هذه النتائج لاتزال محل الدراسة. والجدول مع الشكل التالي يبرز لنا تطور التبادلات الخارجية في سنة 2015 و 2016.[1]

الجدول رقم3-8:تطور التبادلات الخارجية خلال فترة 2015 و2016

السنة\القيمة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2015	34668	51702	-17034
2016	28883	46727	-17844

المصدر: من إعداد الطالبتين من خلال المعلومات المأخوذة من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

الشكل رقم 3-11:تطور التبادلات الخارجية خلال 2015 و2016

[1]- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا علي المعلومات المأخوذة من البيانات الموجودة في الجدول السابق

من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه نلاحظ أن معدل الصادرات في سنة 2015 كان مرتفع بالمقارنة مع سنة 2016 و بالتالي فإن الواردات في هذه الفترة كانت مرتفعة نسبيا وهذا ما أدي إلي زيادة طفيفة في عجز الميزان التجاري مقارنة بسنة 2015.

ومنه يمكن أن نستنتج أن الانخفاض في قيمة الصادرات لسنتي 2015 و 2016 أدي بطبيعة الحال إلي ارتفاع واردات الجزائر وبالتالي عجز في الميزان التجاري وهذا سببه الهبوط المفاجئ في معدل المحروقات لأن الجزائر كانت تعتمد بدرجة كبيرة علي البترول و بالتالي فإن انخفاضه الغير متوقع أدي إلي تدهور الميزان التجاري.

المطلب الثاني: صادرات الجزائر و وارداتها خلال فترة 2009-2016

الفرع الأول: الصادرات الجزائرية من سنة 2009 إلي 2016

تمثل المحروقات أساس صادراتنا إلي الخارج خلال سنة 2016 بحصة 93,84 بالمائة من الإجمالي العام للصادرات مع انخفاض قدره 17,12 بالمائة مقارنة مع 2015.و ذلك نتيجة للهبوط المفاجئ و الكبير لأسعار البترول.والجدول التالي يبين صادرات الجزائر من سنة 2009 إلي 2016.

الجدول رقم3-9:صادرات الجزائر خلال 2009-2016

التعيين	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	الحصة بالمئة
التغذية	113	315	355	315	402	323	235	327	1,13
الطاقة والتشحيم	44128	55527	71427	69804	62960	60304	32699	27102	93,84
المواد الخام	170	94	161	168	109	109	106	84	0,29
نصف المواد	692	1056	1496	1527	1458	2121	1693	1597	4,5
سلع المعدلات الفلاحية	_	1	_	1	_	2	1	_	_
سلع المعدلات الصناعية	42	30	35	32	28	16	19	53	0,18

سلع الاستهلاك الغير غذائية	49	30	15	19	17	11	11	18	0,06
مجموع الصادرات	45194	57053	73489	71866	64974	62886	34668	28883	100

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا من المعلومات المأخودة من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

الشكل البياني رقم 3 –12: يبين تطور قيمة الصادرات ما بين الفترة 2009 و 2016

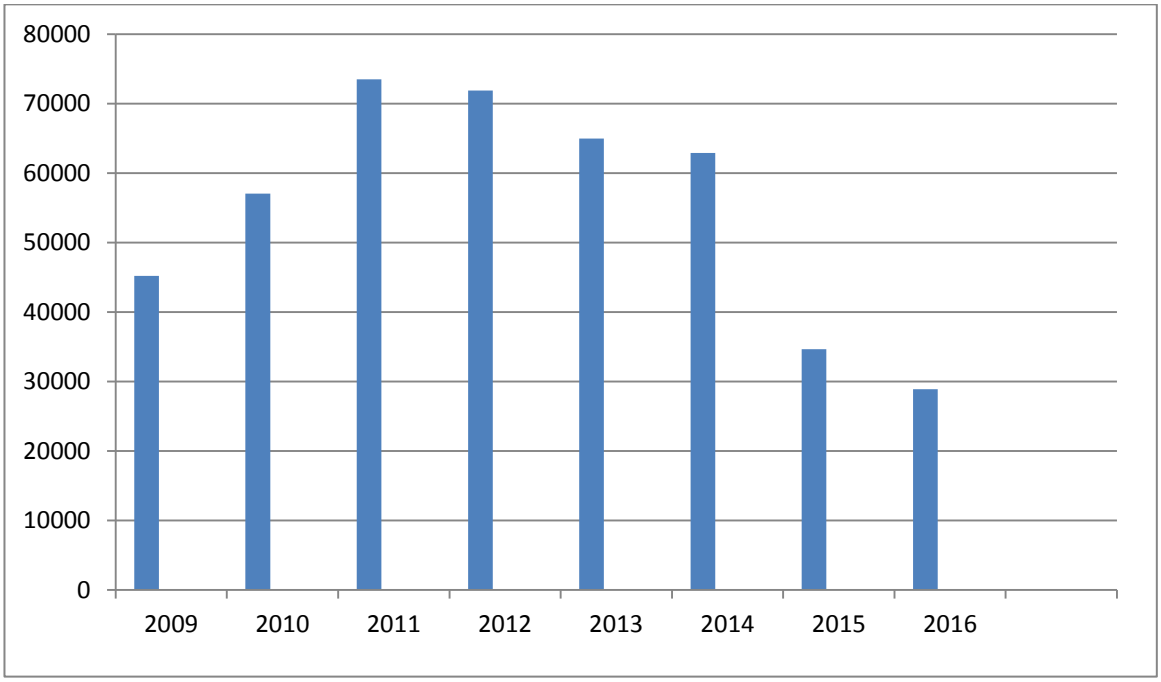

المصدر: من إعداد الطالبتين حسب المعلومات المأخوذة من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

من خلال الجدول والشكل أعلاه لاحظنا أن قيمة الصادرات في سنة 2015 كانت 34668 و انخفضت نسبيا في سنة 2016 إلي 28883 وذلك نتيجة للهبوط المفاجئ للبترول.

أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات و التي لا تزال هامشية بنسبة 6,16 بالمائة فقط من إجمالي حجم الصادرات أي ما يعادل **1.78 مليار دولار أمريكي** مع تسجيل انخفاضا بنسبة **9.55بالمائة** مقارنة مع 2015.[1]

-كما تشمل المواد و السلع التي يتم تصديرها خارج مجال المحروقات أساسا ما يلي:

-المنتجات النصف مصنعة التي تمثل حصة **4.5بالمائة** من الحجم الإجمالي للصادرات,أي ما يعادل **1.3مليار دولار أمريكي.**

-السلع الغذائية بحصة **1.13 بالمائة**,أي ما يعادل **327مليون دولار أمريكي.**

-المواد الخام بحصة **0.29 بالمائة** بقيمة مطلقة تقدر ب **48 مليون دولار أمريكي.**

-سلع المعدلات الصناعية و السلع الاستهلاكية غير الغذائية بحصص علي التوالي ب **0.18 و 0.06 بالمائة.**[2]

الفرع الثاني: الواردات الجزائرية من سنة 2009 إلي 2016

في سنة 2016 انخفضت نسبة الواردات في الجزائر إلي 9.62 بالمائة مقارنة مع سنة 2015,حيث تراجعت من 51.7 مليار دولار إلي 46.72 مليار دولار.[3]

الجدول رقم3-10: يبين تطور الواردات الجزائرية من 2009 إلي 2016

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
قيمة الواردات	39294	40473	47247	50376	54852	58580	51702	46727

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا علي المعلومات المأخوذة من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

[1]- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
[2]- موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz
[3]- موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

الشكل رقم3-13: تطور الواردات الجزائرية من 2009 إلي2016

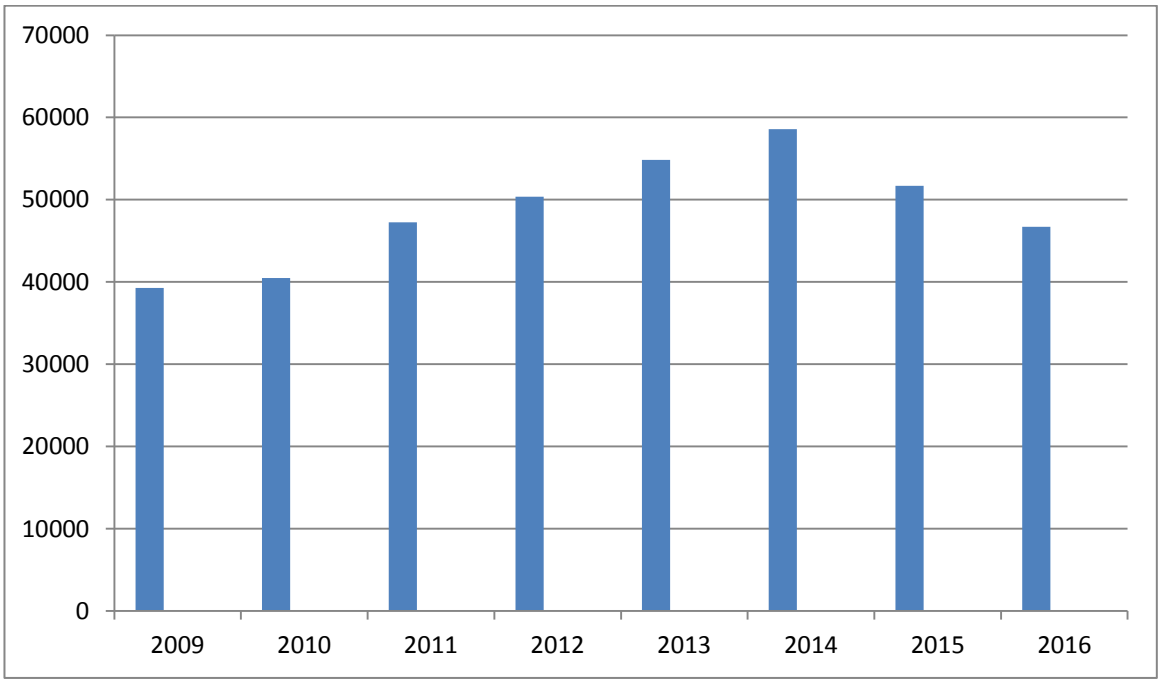

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد علي المعلومات المأخوذة من الجدول أعلاه

وبالنسبة للتوزيع حسب مجموعة المنتجات خلال عام 2016،فتبين من الجدول أسفله انخفاضات في مجموعة "السلع الغذائية" بنسبة 11.72بالمائة، "السلع الموجهة للإنتاج" بنسبة 10.25بالمائة، " سلع المعدات" بنسبة 10.4 بالمائة و " السلع الاستهلاكية غير الغذائية " بنسبة 4.62 بالمائة.وفيما يلي الجدول الذي يبين لنا تطور الواردات عام 2015 و 2016.[1]

الجدول رقم3-11:الواردات الجزائرية عام 2015و2016

[1]- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

مجموعة المواد	عام 2015		عام *2016		التطور%
	القيم	الهيكل%	القيم	الهيكل%	
السلع الغذائية	9 316	18,02%	8 224	17,60%	-11,72%
السلع الموجهة للانتاج	15 970	30,89%	14 333	30,67%	-10,25%
سلع المعدات	17 740	34,31%	15 895	34,02%	-10,40%
سلع الإستهلاك غير الغذائية	8 676	16,78%	8 275	17,71%	-4,62%
مجموع الواردات	51 702	100%	46 727	100%	-9,62%
المصدر: االمركز الوطني للإعلام الألي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS					

والشكل التالي رقم 3-14: يبين لنا الواردات حسب مجموعة المنتجات سنة 2015-2016

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

الفرع الثالث: المناطق الاقتصادية لصادرات و واردات الجزائر 2015-2016

تشكل دول منظمة التعاون الاقتصادي الطرف المهم في التعامل ب60.94 % من وارداتنا و 79.59 بالمائة من صادراتنا[1].والجدول التالي يبين لنا المناطق الاقتصادية لواردات و صادرات الجزائر في 2015-2016.

[1]- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارَ ANDI

الجدول رقم3-12: توزيع المناطق الاقتصادية لواردات و صادرات الجزائرية في سنة 2015 و 2016

المناطق الاقتصادية	الواردات بالمليون دولار أمريكي			الصادرات بمليون دولار أمريكي		
	السنة		التطور%	السنة		التطور%
	2015	2016*		2015	2016*	
دول الاتحاد الاوربي	25 485	179 22	12.97-	22 976	16 739	-27.15
دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية	7 363	6 295	14.50-	5 288	6 251	18.21
الدول الاوربية الاخرى	1 225	909	- 25.80	37	80	116.22
دول امريكا الجنوبية	2 822	2 857	1.24	1 683	1 678	-0.30
اسيا	11 850	11 618	1.96-	2 409	2 331	-3.24
اوقيانوسيا	-	-	-	71	-	-
الدول العربية	1 918	1 934	0.83	572	385	-32.69
الدول المغاربية	680	697	2.50	1 550	1 368	-11.74
الدول الافريقية	359	238	-33.70	82	51	-37.80
المجموع	**51 702**	**46 727**	**9.62-**	**34 668**	**28 883**	**-16.69**

المصدر:المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء التابع للجمارك

1-الإتحاد الأوروبي [1]

[1]- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

تبقي دول الإتحاد الأوروبية دائما الشريك الرئيسي للجزائر،بنسبة 47.47 % واردات و نسبة 57.95 بالمائة صادرات .

ومع المقارنة مع عام 2015،سجلت الواردات القادمة من دول الاتحاد الأوروبي انخفاض بنسبة 12.97 بالمائة مجتازة من 25.48 مليار دولار أمريكي في 2015 إلي 22.18 مليار دولار أمريكي عام 2016،وفي المقابل تراجعت صادرات الجزائر إلي هذه البلدان ب6.24 مليار دولار أمريكي بمعني 27.15 % .

داخل هذه المنطقة الاقتصادية، يمكننا أن نلاحظ بأن زبوننا الرئيسي هو إيطاليا و التي تشمل أكثر من 16.55 % من المبيعات الخارجية ومن تم تليها إسبانيا بنسبة 12.33 بالمائة ثم فرنسا بنسبة 11.05%.

وبالنسبة للممولين الرئيسين فإن فرنسا تحتل المرتبة الأولي لدول الاتحاد الأوروبي بنسبة 10.15بالمائة وتليها إيطاليا بحصة 9.93 و إسبانيا ب 7.69 % من إجمالي الواردات الجزائرية في سنة 2016.

2- دول منظمة التعاون و التنمية :[1]

تحتل دول منظمة التعاون والتنمية (خارج الاتحاد الأوروبي) المرتبة الثانية بحصة تقدر 13.47 %من حيث واردات الجزائر من هذه البلدان و 21.64 % من صادرات الجزائر إلي هذه البلدان.

[1]- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

وبالمقارنة مع عام 2015 فتجدر الإشارة إلي أن الزيادة في الصادرات المحققة مع هذه الدول ارتفعت من 5.29 مليار دولار أمريكي إلي 6.25 مليار دولار أمريكي سنة 2016أي ما يعادل 18.21 بالمائة قيمة نسبية،في حين سجلت واردات الجزائر تراجع قدر 14.5 %

كما لاحظنا أن أهم التبادلات التجارية للجزائر مع هذه المنطقة تتم مع الولايات المتحدة الأمريكية ومن تم تليها تركيا بنسبة 5.01 و 4.14 %من الواردات القادمة من هذه البلدان و نسبة 11.17 و 4.27 % بالنسبة للصادرات.

الشكل البياني رقم3-15: يبين لنا أهم شركاء الجزائر

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

3- باقي المناطق الأخرى

-يظهر الحجم الإجمالي للمبادلات التجارية بمعني خارج الاتحاد الأوروبي و منظمة التعاون و التنمية انخفاض حصصها من السوق بما يقارب 21.6 بالمائة مقارنة مع 2015 أي اجتازت من 1.26 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2015 إلي 989 مليار دولار أمريكي في 2016.

-دول "آسيا" تظهر تراجعا طفيفا يقارب 2.17 % انخفضت من 14.26 مليار دولار أمريكي إلي 13.95 مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة.

-سجل حجم التبادل التجاري مع دول المغرب العربي تراجع ب 7.4 بالمائة تقريبا مقارنة مع سنة 2015، بحيث تراوحت من 2.23 مليار دولار أمريكي في سنة 2015 إلي 2.06 مليار دولار أمريكي عام 2016.[1]

- كما عرفت المبادلات التجارية مع الدول العربية تراجع طفيف مقارنة مع عام 2015 بحيث قدر حجم التبادل التجاري مع هذه الدول 2.49 مليار دولار أمريكي ليصل إلي 2.31 مليار دولار أمريكي و ذلك بانخفاض قدره 6.87 بالمائة.[2]

-و سجلت المبادلات التجارية مع بلدان أمريكا ارتفاع بنسبة 0.67 بالمائة مع عام 2015 مجتازتا بذلك من 4.5 مليار دولار أمريكي إلي 4.53 مليار دولار أمريكي في 2016.[3]

المطلب الثالث: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر علي نتائج الميزان التجاري

سيوضح لنا الجدول التالي بالتفصيل حوصلة نتائج الميزان التجاري للفترة الممتدة من سنة 2005 إلي غاية 2016 .

[1]- موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz
[2]- موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارwww.andi.dz
[3]- موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارwww.andi.dz

الجدول رقم3-13: نتائج الميزان التجاري حسب تطور الاستثمار الأجنبي خلال الفترة 2005-2016

القيمة بالمليون دولار	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات خارج محروقات	1099	1158	1332	1937	1066	1526	2062	2062	2165	2582	1969	27102
صادرات محروقات	43937	53456	58831	77361	44128	55527	71427	69804	63752	60304	32699	1781
مجموع الصادرات	45036	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917	62886	34668	28883
الواردات	20048	21456	27631	39479	39294	40473	47247	50376	54852	58580	51702	46727
الميزان التجاري	**24989**	**33157**	**32532**	**39819**	**5900**	**16580**	**26242**	**21490**	**11065**	**4306**	**-17034**	**-17844**

المصدر: المركز الوطني للمعلومات الإحصائية و الجمركية (CNIS)

الشكل رقم3-16: يبين تطور التبادلات التجارية للفترة الممتدة من 2005 إلي 2016

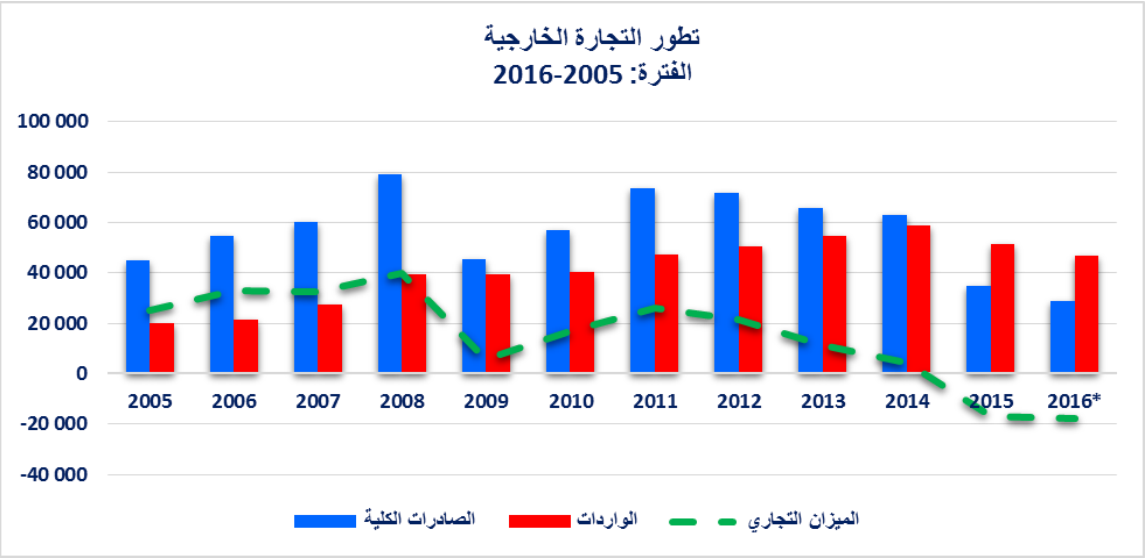

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

يوضح لنا الجدول والشكل البياني أعلاه قيمة الصادرات المتعلقة بالمحروقات و خارج قطاع المحروقات وكذا وارداتها خلال الفترة الممتدة من 2005 إلي 2016 ومدي تأثيرها علي الميزان التجاري و بالتالي لاحظنا وجود تفاوت في قيمة الصادرات ففي سنة 2005 كانت 24989 مليون دولار كم عرف الميزان التجاري ارتفاعا متواصلا إلي غاية 2008 و الذي بلغ 39819 مليون دولار ولكن في سنة 2009 عادت وانخفضت القيمة إلي 5900 مليون دولار ثم تحسنت الأوضاع خلال سنة 2010 إلا أن هذا الاستقرار لم يستمر طويلا فتراجعت قيمة الصادرات سنة 2012 ومع استمرار هذا التراجع الاستقرار سجل الميزان التجاري عجز في سنة 2015 وهذا الانخفاض المتواصل أدي إلي استمرار العجز إلي غاية سنة 2016 و هذا كان نتيجة اعتماد الجزائر علي قطاع المحروقات.

أما فيما يتعلق بمدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر علي الميزان التجاري بشكل عام نستنتج أن هناك علاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي و صادرات الجزائر و وارداتها بحيث كلما زادت قيمة هذا النوع من التدفقات إلي الجزائر كلما ارتفعت صادراتها والعكس صحيح . وبالتالي فإن الجزائر تسعي جاهدة إلي توفير مناخ استثماري ملائم لاستقطاب اكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية وتطوير التجارة الخارجية لتحقيق فائض واستقرار في ميزانها التجاري وبالتالي فإن الاستثمار الأجنبي يؤثر بتحقيق العجز أو الفائض في الميزان التجاري.

المبحث الثالث: الآفاق المستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المطلب الأول :الخطة المستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تهدف الجزائر للقيام بسياسات تنموية طموحة وهذا من أجل خلق مناخ استثماري جذاب فقامت بوضع خطط مستقبلية هادفة تمثلت أساسا في:[1]

أولا–سياسة الإنعاش والتنمية الصناعية :

يدور مخطط التنمية الصناعية حول أساسين هامين هما :

–تنمية القطاع

– تنمية القضاء

إن التنمية الصناعية مسيرة من قبل سياسات لإعادة المستوي التنافسي و تحديد الاستثمار الوطني الاستثمار الأجنبي،تطوير الموارد البشرية، ترقية الاستثمار الوطني و الأجنبي. ومن أجل تحسين البيئة

[1]- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

و تخفيض تكاليف الأعمال وضعت حيز التنفيذ سياسات خاصة بالاقتصاد الكلي و سياسة الإصلاحات الهيكلية لإنشاء مناطق صناعية للتنمية المدمجة قصد وضع شبكة تآزر بين الشركات و التكوين و الخبرة من أجل توفير جو أعمال يعزز الاستثمار.

ثانيا-عرض شامل للمحاور الكبرى لتهيئة الإقليم

-يعتبر المخطط الوطني للتهيئة العمرانية قوة توجيه و تخطيط استراتيجي.

-ينسق المخطط الوطني لتهيئة الإقليم بين أعمال القطاعات و يلعب دورا موحدا السياسات العمومية كما يدخل في سياق يتميز باستقرار الاقتصاد الكلي للجزائر.

-يركز المخطط الوطني لتهيئة الإقليم علي 5 ديناميكيات:

1-تقويم وجهة الجزائر لتعزيز جلب فرص الاستثمار و التنافس،

2-تنمية الأقطاب و القرى السياحية السامية و ذلك بترشيد الاستثمار،

3-إعداد برنامج النوعية السياحية،

4-تنسيق العمل بتعزيز السلسلة السياحية و إقامة شراكة عمومية خاصة ،

5-تحديد و وضع حيز التنفيذ مخطط تمويل عملي من أجل دعم النشاطات السياحية و جلب أكبر قدر ممكن من المستثمرين و المتعاملين.

ثالثا-مخطط التهيئة السياحية في أفق 2025

يعتبر جزء لا يتجزأ من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم و إطار استراتيجي مرجعي لسياسة السياحة في الجزائر التي من خلالها تقوم الدولة بعرض رؤيتها حول تطور السياحة علي مستوي آفاق زمنية مختلفة،

-تقويم الثروة الطبيعية و الثقافية و التاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة الجزائرية من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

رابعا- وضع نهج جديد للإستراتيجية الزراعيةتتمثل الركائز لسياسة التجديد الزراعي و الريفي هي أداة لتحقيق السيادة الغذائية وهي ثلاثة عناصر متكاملة تتمثل في:[1]

-التجديد الزراعي ، التجديد الريفي، تقوية القدرات البشرية و تقديم الدعم التقني للمنتجين،

-**تجديد الطاقة المتجددة** التي تتمثل في الطاقة الشمسية،الحرارية و طاقة الرياح،

ومن بين أهم الخطط المستقبلية التي تسعي الجزائر إلي تحقيقها لتحسين بيئتها الاستثمارية هو وضع قانون يسهل علي المستثمرين الأجانب القيام بمشاريع في الجزائر من دون أي عراقيل تواجههم.

"كما ينص هذا القانون علي مراجعة التدابير القانونية التي تحكم الاستثمار من خلال وضع إطار ضبط الاستثمارات الأجنبية و ذلك بإعادة إدراج هذه التدابير و المتضمنة في الأمر المرتبط بتطوير الاستثمار في مشروع قانون المالية 2016 وكذا اللجوء الإجباري للتمويل المحلي لإنجاز الاستثمارات

[1]- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

الأجنبية المباشرة و مراجعة قواعد و شروط فتح رأسمال المؤسسات العمومية الاقتصادية إزاء المساهمة الوطنية المقيمة حسب بيان المجلس".[1]

المطلب الثاني: المؤهلات الخاصة بكل مناطق الجزائر[2]

تتمتع مناطق التراب الوطني بمؤهلات وفرص كثيرة تميزها عن غيرها من الدول نذكر منها ما يلي:

أولا: المؤهلات التي تتميز بها مناطق الجزائر

أ–منطقة شمال شرق الوطن : تعتبر بمثابة نقطة ارتكاز وقاطرة للتنمية السياحية علي المستوي الجهوي تتوفر هذه المنطقة علي إمكانيات كبيرة لتطوير السياحة في الجبال.

ب– منطقة شمال وسط الجزائر: تتميز هذه المنطقة بموقعها وسط البلاد وعلي واجهة البحر الأبيض المتوسط بحيث يخدم البنية التحتية التي تمثل أساس التنمية،كما يضم وسائل الراحة الاستثنائية علي المستوي الوطني و الدولي, كما تقدم خدمات متنوعة لأقطاب النشاطات الصناعية.

ج– منطقة شمال غرب الجزائر: تتميز بموقعها الجغرافي الاستراتيجي الجذاب والهام فهو يتمتع ببنية تحتية متطورة ويضم معدلات معتبرة علي المستوي الوطني و الدولي يقدم خدمات صناعية ثقيلة لديه إمكانيات متنوعة مما يشجع جاذبية أكبر للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

خ–منطقة جنوب شرق : فهي تعتبر مركزا رئيسيا فهي بوابة الصحراء.

[1]- بلعزاز فاطمة الزهراء مذكرة لنيل شهادة الماستير " الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع و آفاق " دراسة قياسية حالة الجزائر ص 161

[2]- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

د- منطقة جنوب غرب الجزائر:هي تعتبر قطب تراثي ذو بعد عالمي مع فضاء جديد ديناميكي متين(المنطقة الحدودية)

ه- منطقة الجنوب الكبير الذي يتميز بثروات طبيعية و ثقافية كثيرة،كما يمكن النظر إليه علي أنه قطب استراتيجي فهو إقليم واسع يزخر بالكثير من المزايا ومنه يمكن القول أنه جدير يشغل عدة مجالات اقتصادية و اجتماعية.

كما تتمثل المؤهلات الرئيسية للزراعة الجزائرية في :

-تنويع كبير للأوساط الزراعية و المناخية،

-استعمال ضئيل للمواد الكيميائية،

ثانيا: الفرص التي تمنحها الجزائر للمستثمرين[1]

من بين الفرص التي تمنحها الجزائر للمستثمرين ما يلي:

أ- **تكاليف عوامل الإنتاج التنافسية** كالطاقة، الغاز ، الكهرباء، الوقود، الماء بالإضافة إلي الطاقات المتجددة التي تتمثل في الطاقة الشمسية والفوائد الناتجة عنها والتي تتوفر في الجزائر بأسعار منخفضة نسبيا مقارنة بباقي الدول الأخرى.

ب- **قطاع الزراعة** والذي يتمتع بإجراءات تحفيزية تتمثل في استحداث قروض بدون فوائد من المبلغ المدفوع ،

[1]- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

-منح قروض مسيرة بمبلغ لا يتجاوز 1 مليون دج عن كل هكتار من أجل استصلاح الأراضي وإنشاء مستثمرات تتجاوز مساحتها 10 هكتارات ،

-توفر مدارس عليا ومراكز لتكوين الموارد البشرية في قطاع الزراعة مثل:

- المدرسة الوطنية العليا للبيطرة-الجزائر،

-المدرسة الوطنية للفلاحة – الجزائر،

-96 مركز للتكوين وتقديم شهادات في فروع الزراعة (البستنة، التشجير، الخضروات، تربية النحل، المشتلة، تربية الحيوانات)،

- وجود 14 معهد للتكوين و تقديم شهادات تقني أو تقني سامي في فروع الزراعة (المحاصيل الحقلية،الثروة الحيوانية).

ج- قطاع الصيد و الموارد المائية تتمثل الفرص الممنوحة لهذا القطاع في اقتناء سفن للصيد، اقتناء مواد وتجهيزات الصيد، تجديد السفن وإعادة تجهيزها بمحركات ، اقتناء وحدات دعم وسائل الإنتاج كوسائل الترميم وآلات رفع الأثقال..الخ، اقتناء وحدات التبريد ومستودعات مبردة وأنفاق تجميد .

-وجود 5 مدارس و معاهد عليا متخصصة في الصيد البحري و تربية الحيوانات المائية (شرشال- بني صاف- ميناء الجزائر- وهران)

د- الفروع الصناعية والتي تشمل علي:

-**الصيدلة:** تتمثل نشاطات فرع إنتاج المواد الصيدلانية مجالات عديدة كالتصنيع،توضيب السلع، مستوردين ،موزعين بالجملة وبالتجزئة،

- **التعدين:** يغطي مجال التعدين عدة نشاطات صناعية كاستخراج المعادن غير الخالصة، إعادة رسكلة المعادن، صناعة المواد الخامة بواسطة آلات تصفيح المعادن، تحويل المواد الخامة لمواد نصف مصنعة، صناعة المواد المصنعة لمجال الصناعة و البناء و النقل.

- **البلاستيك و المطاط وكذا المنسوجات و الملابس وغيرها من الفروع .**

المطلب الثالث: شروط ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر[1]

تسعي الجزائر دائما لخلق محيط وبيئة استثمارية مواتية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية ولهذا يجب أن تحقق بعض الشروط لترقية الاستثمار في الجزائر ومن بين هذه الشروط مايلي:

-يجب أن تكون جميع المعلومات المتعلقة بالاستثمار واضحة ومتوفرة لدى المستثمر من أجل وضع استراتيجيات و قرارات صحيحة،

- يجب أن يحظي المستثمر الأجنبي و المحلي بنفس المعاملة،

- التخلص من القيود الجمركية وتسهيل الإجراءات و التشريعات المحفزة للاستثمارات،

- تكثيف الجهود من أجل تنظيم مراكز ومعاهد تدريبية عالية لمواكبة التطور وتوفير موارد بشرية ذات جودة عالية لتلبية احتياجات المستثمرين في مجال التقدم التكنولوجي والثقافي،

- مواصلة العمل والإصلاح للتخلص من البيروقراطية و الفساد،

[1]- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

– يجب توفير الاستقرار في المحيط السياسي،الاقتصادي والاجتماعي لتأمين وتشجيع المشاريع الاستثمارية.

خاتمة

في هذا الفصل تم العمل علي إيجاد التفسير لأثر الاستثمار الأجنبي علي التنمية الاقتصادية وبالأخص علي الميزان التجاري وقد تم التوصل إلي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بشكل فعال علي تحقيق النمو لما يوفره من امتيازات لتعزيز المهارات الفنية و التنافسية و مواكبة التقدم التكنولوجي ومن خلال هذه الدراسة القياسية تم التأكد من أنه كلما ارتفعت قيمة التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلي الجزائر كلما أدي ذلك إلي زيادة الصادرات وبالتالي زيادة العملة الأجنبية مما يؤثر ايجابيا علي النمو الاقتصادي ولكن مازال حجم الاستثمار متدنيا ولا يتناسب مع طموحات المستثمرين ولهذا ينبغي علي الجزائر تحسين مناهج الإدارة و تسييرها بطريقة فعالة ومحاربة الفساد و الرشوة وكذا منح الحوافز والضمانات الكافية للمستثمرين الأجانب و مواصلة العمل أكثر لتحفيز علي الاستثمار في قطاعات متنوعة لخلق مناصب شغل عديدة ورفع مستوي الإنتاجية و بالتالي زيادة مداخيل الدولة.

الخاتمة العامة

اتضح لنا من خلال الدراسة التي قمنا بها أن الاستثمار الأجنبي المباشر شهد تطورا و ازدهارا بشكل سريع خلال القرن 19 عشر وذلك مع بداية الثروة الصناعية،ورغم أن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ترتكز في الدول المتقدمة إلا أن تدفقاته أصبحت متزايدة الأهمية في الدول النامية التي كانت تعاني من تفاقم في أزماتها المالية وتحتاج إلي مصادر تمويل ضخمة للرفع من قدراتها التنافسية بالإضافة إلي الخدمات المتنوعة التي يوفرها ولهذا حاولت الجزائر كغيرها من البلدان تطبيق استراتيجيات واضحة و القيام بالعديد من الإصلاحات الهيكلية التي تشمل معظم التدابير المعيارية و الاقتصادية التي مست قطاعات متعددة كما قامت بسن و تعديل قوانين جديدة تسهل إنسياب رؤوس الأموال الأجنبية وتحفز المستثمرين الأجانب علي القيام بمختلف المشاريع التي تعود بالمنفعة علي الاقتصاد المحلي.

وفي هذا الصدد قام العديد من الباحثين بدراسات عديدة لإبراز الدور الهام و المؤثر الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية وتطوير اقتصاديات الدولفهو يكمل الادخار المحلي من خلال الحصول علي الموارد المالية و بالتالي كلما ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كلما أدى ذلك إلي زيادة القدرات التصديرية للبلد و التقليل من الواردات مما ينعكس بشكل إيجابي علي الميزان التجاري وتوفير العملة الصعبة التي تعطي التوازن لميزان المدفوعات مما يؤدي إلي استقرار الاقتصاد ولهذا السبب تسابقت الدول من أجل توفير مناخ استثماري مناسب لجلب أكبر قدر ممكن من المستثمرين وبسبب التحولات السياسية و الاقتصادية التي شهدتها الجزائر تغيرت نظرتها من تخوف و رفض إلي دعم و تشجيع القيام بهذه المشاريع الأجنبية نظرا لأهميتها التنموية الكبيرة لأنها اعتبرته فرصتها للخروج بمنتجاتها من الأسواق المحلية إلي الدولية.ومن هنا يمكننا أن نستخلص أن الاستثمار

الأجنبي أصبح أحد المحاور الرئيسية في مجال الاقتصاد ،وأن الشراكة الأجنبية هي وسيلة فعالة للاندماج في الاقتصاد العالمي لما تحققه من امتيازات ولهذا يجب توفير جميع الشروط اللازمة لترقية الاستثمار في الجزائر لأنه يؤثر و بطريقة فعالة في دعم النمو والتنمية الاقتصادية. ومما تم تقديمه يمكننا اختبار فرضياتنا كالأتي :

بالنسبة للفرضية الأولي : "يعتبر الاستثمار الأجنبي أداة إيجابية لتحقيق النمو والتطور لأي اقتصاد" فقد توصلنا إلي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد أفضل المصادر التمويلية التي تتطلبها المشاريع التنموية كما أنه يعتبر بديل للمديونية ويؤدي إلي ارتفاع إنتاجية الاقتصاد الوطني نتيجة محاكاة المشروعات المحلية للمشروعات الأجنبية و بالتالي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وتطوره ومنه تم التأكد من صحة هذه الفرضية في الفصلين الأول والثالث.

وبالنسبة للفرضية الثانية و المتمثلة في أن " للاستثمار الأجنبي أهمية كبيرة في تفعيل التنمية الاقتصادية" قد استنتجنا أن للاستثمار الأجنبي يساهم في جلب الأصول المادية و الغير مادية و المتمثلة في رأس المال ونقل التكنولوجيا الحديثة كما أنه يمثل عامل مهم في تحسين فعالية الاستثمار المحلي من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و بالتالي يرفع مستوي التنمية الاقتصادية ومنه فإنه يعتبر جد مهم لتحقيق التنمية كونه يعتبر دعامة الاقتصاد الوطني وبالتالي تم التأكد من صحة الفرضية في الفصلين الأول و الثالث.

أما الفرضية الأخيرة : " يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي الميزان التجاري لأي بلد" فقد استخلصنا أن زيادة قيمة صادرات الدولة ترتفع بفضل ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلي الجزائر والعكس صحيح تنخفض صادراتها عندما تسجل الدولة انخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر

وبالتالي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر في الميزان التجاري بتحقيق فائض أو عجز ومنه تم تأكيد صحة الفرضية في الفصل الثالث.

ومن خلال دراستنا هذه استخلصنا مجموعة من النتائج تتمثل فيما يلي:

-يسعي الاستثمار الأجنبي المباشر إلي تحقيق ميزة تنافسية كما يساهم في سد العجز في ميزان المدفوعات عن طريق الزيادة في الصادرات الجزائرية،

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر من مصادر التمويل الخارجي ،

- وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي والتنمية الاقتصادية ،

- رغم تخوف الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر لسنوات طويلة غير أن أهميته الاقتصادية غيرت موقفها وجعلتها تنتهج جميع الطرق لاستقطابه،

- إن عيوب الاستثمار قد تكون بسبب السياسات المشوهة المتبعة من طرف البلدان المضيفة لهذا الاستثمار الأجنبي،

- لابد علي السلطات العمومية الإسراع في الإصلاحات ووضع سياسة حقيقية لجذب المشاريع الأجنبية،

- قد يؤثر الاستثمار الأجنبي سلبيا علي النمو الاقتصادي في الدول المضيفة إذا أدي دخول الشركات الأجنبية إلي خروج الشركات المحلية من السوق بسبب المنافسة الغير متكافئة ،

– يساهم في دعم الميزان التجاري و ذلك راجع لزيادة حصيلة تلك الدولة من النقد الأجنبي, كما أنه يساعد في عمليات التكييف الهيكلي،

– للاستثمار الأجنبي المباشر آثار إيجابية جعلت الجزائر تعمل علي توفير كل الإمكانيات لإزاحة و إلغاء كل الحواجز الجمركية والقيود التي كانت تعيقها كعدم الشفافية، وجود اقتصاد موازي غير رسمي بالإضافة إلي المعوقات السياسية ، الاجتماعية ، الإدارية و القانونية من خلال القيام بتعديلات لتعبئة رؤوس الأموال الخاصة.

وبناءا علي النتائج المستخلصة لابد علي الجزائر الإسراع في وضع سياسة إصلاحية واضحة لجعل مناخها الاستثماري جذاب وكذا إيجاد السبل الكافية و الكفيلة للحصول علي الفرص الاستثمارية الأجنبية وتحقيق الاستقرار في التنمية الاقتصادية.

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية

1-سليمان عمر عبد الهادي "الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق البيئة "الأكاديميون للنشر و التوزيع الطبعة الأولي عمان 2010

2- عدنان داود محمد العذاري " الاستثمار الأجنبي المباشر علي التنمية "دار غيداء للنشر و التوزيع

3- منصوري الزين " تشجيع الاستثمار و أثره علي التنمية الاقتصادية " دار الراية للنشر و التوزيع الطبعة الأولي عمان 2004

4- حامد عبد المجيد دراز " السياسات المالية " الدار الجامعية الإسكندرية 2004

5- مدحت القريشى " التنمية الاقتصادية " دار وائل للنشر الطبعة الأولي 2007

6- عصام عمر المندور " محددات الاستثمار الأجنبي المباشر "دار التعليم الجامعي الإسكندرية 2010

7- صفوت أحمد عبد الحفيظ " دور الاستثمار الأجنبي " دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية 2010

8- عيبوط محند و علي " الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري " دار هومة الجزائر 2010

9- محمد غانم " الاستثمار في الاقتصاد السياسي و الإسلامي " دار الفكر الجامعي الطبعة الأولي 2011

10- عبد الكريم كاكي " الاستثمار الأجنبي المباشر و التنافسية الدولية " مكتبة

11- عبد الرزاق حمد حسين الجبوري " دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية " دار حامدللنشر و التوزيع الطبعة الأولي 2014

12- عبد السلام أبو قحف " اقتصاديات الإدارة و الاستثمار" دار المعرفة الجامعية الطبعة الأولي 2001

13- عبد السلام أبو قحف " الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات " مؤسسة شباب الجامعية الإسكندرية 2003

14- محمد عبد العزيز عبد الله " الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية " دار النفائس للنشر و التوزيع الطبعة الأولي الأردن 2005

15- أوعيل نعيمة " واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر" مكتبة الوفاء القانونية الطبعة الأولي 2016

16- عميروش محند شلغوم " دور المناخ الاستثماري" مكتبة حسين العصرية الطبعة الأولي لبنان 2012

17- رضا عبد السلام " محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة " المكتبة العصرية الطبعة الأولي 2007

18- أشرف السيد حامد قبال " الاستثمار الأجنبي المباشر" دار الفكر الجامعي 2003

19- ماجد عطا الله "إدارة الاستثمار" دار أسامة للنشر و التوزيع الطبعة الأولي عمان 2011

20- حسين عمر " الاستثمار و العولمة " دار الكتاب الحديث الطبعة الأولي (القاهرة، الكويت، الجزائر)

21- أميرة حسب الله " محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و الغير مباشر في البيئة الاقتصادية" الدار الجامعية مصر 2005

22- أحمد هليل الشمري " معوقات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية" دار الأيام الطبعة الأولي 2016

23- أحمد سمير أبو الفتوح "دور القوانين و التشريعات في جذب الاستثمار في الجزائر" المكتب العربي للمعارف 2001

24- عبد المطلب عبد الحميد " مبادئ و سياسات الاستثمار" الدار الجامعية الطبعة الأولي 2010

25- كاظم أحمد البطاطا، كاظم سعد الأعرجي،سعدية هلال التميمي "البيئة الاستثمارية" دار الأيام الطبعة الأولي 2017

26- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف،علي عبد الوهاب نجا " التنمية الاقتصادية" الدار الجامعية الإسكندرية 2006

27- حربي محمد موسي عريقات " التنمية و التخطيط الاقتصادي" دار البداية للنشر و التوزيع الطبعة الأولي عمان- الأردن 2014

28-إسماعيل شعباني " مقدمة في اقتصاد التنمية" دار هومة للنشر و التوزيع

29- إسماعيل محمد بن قانة " اقتصاد التنمية" دار أسامة للنشر و التوزيع الطبعة الأولي عمان- الأردن 2012

30- باسم حمادي الحسن " الاستثمار الأجنبي المباشر" منشورات الحلبي الحقوقية الطبعة الأولي 2014

31- هيل عجمي جميل " الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية " دراسات استراتيجية

32- عبد السلام أبو قحف " اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي " الدار الجامعية الجديدة للنشر الإسكندرية 2003

الكتب باللغة الفرنسية:

1-Francois Gouthier « **Analyse macro** » Université Laval 1990

2- Patrick Vizzanova « **Gestion Financiére** » 8éme édition ; paris 1982

3- Christoph Van huffel « **Investissement directs étrangers** » probléme etenjeux pour les pays du sud et l'est de la méditerranée , Revue Region etdéveloppement n° 13,2001

4- **Brahim Guendouzi « Relation Economiques Internationale »** Sansédition , édition el maarifa – Alger 2008.

المذكرات:

1-سنوسي بن عومر أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بعنوان " فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر" جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2014.

2- يقور أحمد أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية بعنوان " أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حالة الجزائر " جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2015.

3- الجيلالي بوضراف أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية بعنوان " دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية دراسة حالة بعض دول المينا، الجزائر، السعودية، مصر والأردن " جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2015.

4- بلعزاز فاطمة الزهراء مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستير في العلوم الاقتصادية بعنوان " الاستثمار الأجنبي المباشر واقع و آفاق " حالة الجزائر جامعة أبو بكر بلقايد 2016.

5- خيالي خيرة مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية بعنوان " دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلي حالة الجزائر " دراسة تحليلية للفترة 2000- 2012 جامعة قاصدي مرباح – ورقلة.

6- عبد الكريم بعداش أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية بعنوان " الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره علي الاقتصاد الجزائري " جامعة الجزائر 2008.

7- قويدري كريمة مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية بعنوان " الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر" جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2010.

الفهرس

الفهرس	الصفحة
مقدمة عامة	
الفصل الأول:الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر	
المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر	
المطلب الأول:مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	
المطلب الثاني: محددات و دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	
المطلب الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر	
المبحث الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتنمية الاقتصادية	
المطلب الأول:مفهوم النمو و التنمية الاقتصادية	
المطلب الثاني: دور الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية	
المطلب الثالث:مؤشرات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية	
المبحث الثالث: محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر و عوائقه	
المطلب الأول: محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر	
المطلب الثاني:عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر	
المطلب الثالث:مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر	
الفصل الثاني: الدراسات السابقة الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر	

الفصل الثالث: دراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	
المبحث الأول: حقيقة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	
المطلب الأول:إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر عام 2016	
المطلب الثاني: صادرات الجزائر وواردتها خلال الفترة الممتدة من 2009إلي 2016	
المطلب الثالث:تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر علي نتائج الميزان التجاري	
المبحث الثاني: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تأثيره علي الميزان التجاري	
المطلب الأول: الخطة المستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	
المطلب الثاني: المؤهلات الخاصة بكل مناطق الجزائر	
المطلب الثالث: شروط ترقية الاستثمار في الجزائر	
خاتمة عامة	
الملخص	

الملخص

للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة في تطور الاقتصاد العالمي ولكن عوامل استقطابه ليست سهلة ، خاصة و إن كانت هناك منافسة دولية قوية ولهذا ينبغي على السلطات العمومية وضع مخططات إستراتيجية واضحة لخلق بيئة استثمارية ملائمة لتطلعات ورغبات المستثمرين الأجانب وتحفيزهم على القيام بمشاريع تنموية تساهم في دعم الاقتصاد المحلي. ومن خلال الإحصائيات المتحصل عليها يتضح لنا أن الجزائر تمتلك مؤهلات تميزها عن غيرها من البلدان، كما أنها تعكس قدراتها على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، التنمية الاقتصادية، مناخ الاستثمار، مؤشرات تقييم الاستثمار

Résumé

L'IDE a une grande importance dans le développement de l'économie mondiale mais ses facteurs de polarisation ne sont pas faciles, en particulier, s'il existe une forte concurrence internationale, et pour cette raison, les pouvoirs publics devraient élaborer des plans stratégiques clairs pour créer un environnement d'investissement adapté aux inspirations et aux souhaits des investisseurs étrangers et les motiver à entreprendre des projets de développement contribuant à aider l'économie locale. Et à partir des statistiques obtenues, il est clair que l'Algérie a les qualifications pour la distinguer des autres pays, et reflète aussi sa capacité à attirer plus d'investissements étrangers.

Les mots clés :IDE , développement économique, Climat d'evaluation de l'investissement .